ديوان المطبوعات الجامعية

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

عبد القادر رزيق المخادمي

مشروع الشرق الأوسط الكبير

GRAND MOYEN - ORIENT

الحقائق و الأهداف و التداعيات

Vérités, objectifs et répercussions



عبد القادر رزيق المخادمي

مشروع الشرق الأوسط الكبير

الحقائق والأهداف والتداعيات

GRAND MOYEN – ORIENT

Vérités, objectifs et répercussions



ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية ـ بن عكنون ـ الجزائر

الطبعة الأولى

1426 هـ - 2005 م

© ديوان المطبوعات الجامعية-2005

رقم النشر: 4.06.4787

رقم ر.د.م.ك (ISBN): 9961.0.0842.1

رقم الإيداع القانوني: 2005 - 1789



الدار العربية للعلوم

Arab Scientific Publishers

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 860138 - 785108 - 785107 (1-961)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

المحتويات

الفصل الثالث
العرب ومشروع الشرق الأوسط الكبير

الفصل الرابع
تداعيات مشروع الشرق الأوسط الكبير

الفصل الخامس
الجامعة العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

الملاحق

إهــــداء

إلى ضحايا فضاعات الدراما الإنسانية المروّعة

التي تجري فصولها على أرض فلسطين والعراق.

مُقـَدِّمـَـة

قامـت الولايـات المتحـدة (USA) بعـد انتـهاء الحـرب البـاردة (la guerre froide) الشروع في مصادرة نتائجها لصالحها عبر تنصـيب نفسـها كزعيمة للعالم من أقصاه إلى أدناه، تقرر قواعد السلوك وصياغة العلاقات الدولية، منفردة في التأسيس لنظام عالمي وحيد القطبية. وكانت البداية أحداث كوسـوفو وما أعقب ذلك من احتلال أفغانستان والعراق، والباب مفتـوح أمـام حـروب جديدة، وبالتالي، إحداث هزة قوية لكل القواعد القليلـة للاسـتقرار الـدولي، والشروع في انطلاق عصر جديد، يتسم بإلغاء سيادة الدولة من أجـل المصـالح الكبيرة للأمن والسلام الدوليين.

وقد وجدت الولايات المتحدة (USA) في أحـداث (11) سـبتمبر سـنة (2001م) ذريعة لتحدث تغييرا جوهريا في مكانة سيادة الدولـة لمفهـوم محـدد للمجتمع الدولي، إلا أن ملامح هذا التغيير لم تتحدد معالمها بشكل مرض، فضـلا على غياب الاتفاق مع الأطراف المعنية أصلا.

والمؤكد أن هناك اعترافا واسعا بأن طبيعة التهديدات الموجهة للسلام والأمن، وبالتـالي، الـدول المنتسـبة للنظـام الـدولي قـد تبـدلت، أي أن السـيادة (le souveraineté) والتهديد، أصبحا يمثلان خيطين مترابطين معا، وبهما يمكـن تعريف النظام الدولي (Ordre mondial) بالإضافة إلى مفهوم ثالـث هـو حـق الدفاع عن النفس.

وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الأمريكية الممثلة في مشروع الشرق الأوسـط الكبير (GMO)، خاصة منذ دعوة الرئيس الأمريكـي جـورج بـوش الابـن إلى إصلاحات ديمقراطية يكون مسرحها ممتدا من الصحراء الغربية (Sahra occidental)

إلى مقاطعة البيلينيس بباكستان، باستثناء ما اصطلح على تسميتها بدول (محور الشـــر) واستثناء إسرائيل التي تشكل النموذج الديمقراطي الأمثل بالمنطقـــة حســـب الرؤيـــة الأمريكية.

وقد عبرت الولايات المتحدة (USA) عن الدوافع من طرحها هذا المشـــروع الخطير وهي مساعدة الدول المعنية بهذه المبادرة من تطوير أوضـــاعها الاقتصـــادية والاجتماعية عبر نشر الديمقراطية (Démocratie) وتحقيق التقدم والاستقرار، مـــن خلال القضاء على كل أسباب التخلف التي تقف عثرة في وجه التقدم والتطـــوير. وهو يمثل المصلحة الأمريكية الوحيدة من المشروع وذلك لحماية أمـــن الولايـــات المتحدة (USA) والمواطن الأمريكي.

إن الفلسفة الجديدة لأمريكا اليوم تقوم على أساس أن أي قلاقل أو مشـــاكل داخلية تحدث في دولة ما، وتكون لهـــا آثـــار ســـلبية علـــى المجتمـــع الـــدولي (Communauté internationale)- ولو افتراضية كحالة العراق - ففـــي هـــذه الحالة لا الأمـــم المتحـــدة ولا مجلـــس الأمـــن- نيابـــة عـــن النظـــام الـــدولي (Ordre mondial) كله - ولاحتى الدول المتضررة تستطيع أن تتـــرك مصـــالحها الحيوية الحقيقية أو المتصورة للخطر، و لم يعد السؤال كيف تكون آمنا من التدخل الأجنبي الخارجي؟ ولكن كيف تحافظ على النظام العالمي المتداخل والذي تعتمـــد عليه من التمزق بسبب ما يحدث داخـــل الـــدول الأخـــرى؟ فـــالمجتمع الـــدولي (Communauté internationale) يقوم على الاستقرار، وتمزق هذا الاســـتقرار يعود بالضرر للدول الأخرى. وبحجة الدفاع عن النفس كمبدأ من مبادئ القانون الدولي (droit international) لايمكن تجاوزه في أي معاهدة أو وثيقـــة قانونيـــة كانت حملة كوسوفو سنة (1999م) كدفاع عن المصالح الحيوية لدول الناتو.

وبالتالي، فالمشروع الأمريكي يدخل في هذا السياق وهو الدفاع عن المصـــالح الإستراتيجية، ويمكن للمراقب المحايد أن يكتشف ذلك من خلال طرح تساؤلات بريئة: لماذا تسويق المشروع الأمريكي إلى دول الشرق الأوسط بالذات؟ لمـــاذا لم تكن دول إفريقيا مثلا وهي الأكثر فقرا وتخلفا؟ لماذا لم يسوق المشروع الأمريكي

إلى دول أمريكا اللاتينية وهي تتقاسم في كثير من الأمور مع دول الشرق الأوسط؟ هل يريد الأمريكيون لمنطقتنا الإصلاح؟ وأخيرا هل الولايات المتحدة (USA) أهل لإصلاحنا؟

أيضا، وفي سياق التساؤلات ماذا لو رفضت الدول المعنية بالمشروع الأمريكي قرار الولايات المتحدة (USA)، وهو ما يتجسد حاليا في الردود الغاضبة والرافضة له؟

الإجابة واضحة على هذه التساؤلات وهي أن الولايات المتحدة (USA) في اختيارها منطقة الشرق الأوسط بالذات ليس اعتباطيا وإنما لمرامي كثيرة وبعيدة المدى أولاها المصالح الأمريكية في المنطقة وهو ما يستلزم خضوع المنطقة برمتها للسيطرة الأمريكية، وثانيها وجود الكيان الصهيوني الذي التزمت الولايات المتحدة (USA) بضمان أمنه وثالثها أحداث الحادي عشر من سبتمبر والهجمات التي تقول الولايات المتحدة (USA) أنها انطلقت ونفذها رجال مسلمون من أبناء المنطقة.

إن حاجة الإصلاح لمنطقتنا العربية مسألة غير قابلة للنقاش والجميع متفق عليها. والإصلاح مطلب داخلي قبل أن يكون مطلبا خارجيا، وأن النظام الرسمي العربي يتحمل دون أدنى شك جزءا كبيرا من مسئولية التأخير في انجاز هذا المطلب، وبالتالي، فالإصلاح كان مطلب جماهيري ناضلت وتناضل في سبيله حركات وأحزاب وقوى سياسية وشعبية على مستوى الساحة العربية أما سياسة (USA) فقد كانت دائما معادية دوما للإصلاح ووقوفها إلى جانب صف الأنظمة العربية القمعية ودعمها اللامحدود للكيان الصهيوني الغاصب.

الجميع يتطلع إلى الإصلاح ونشر الديمقراطية (Démocratie) لكنه الإصلاح الذي يلبي حاجات الدول العربية ويخدم مصالح جماهيرها ويحقق أهدافها في استعادة أراضيها المغتصبة ومن ثم تحقيق مشروعها النهضوي. إن شكوك المواطن العربي ليس في المشروع الأمريكي بحد ذاته ولكن في مصداقية الولايات المتحدة (USA) التي كانت شريكا وداعما لإسرائيل في كل جرائمها ولهذا السبب كان الرفض القوي للمشروع الأمريكي.

إن المتفق عليه أن الديمقراطية (Démocratie) لاتستورد ولا تفرض بـــالقوة، لكنها في الوقت نفسه لاتتحقق إلا بصراع وتضحيات، وهو ما ينطبـــق بصـــورة حتمية وقاسية على الجزائر، التي دفعت ثمنا باهظا من أجـــل الحريـــة. وبالتـــالي، فالديمقراطية (Démocratie) ليست حلا سحريا لإشكاليات المنطقة، لكنها وسيلة لحل الصراعات بين أبناء الوطن الواحد بدبلوماســـية الحـــوار الهـــادئ والبنـــاء، لادبلوماسية التغييرات الدموية التي تكون إدارتها بلا شك الحروب الأهلية!!

ماذا عسانا أن نقول عن المشروع الأمريكي الذي يطلب الآن من فلســـطين والعراق تطبيق (ديمقراطية تحت الاحتلال) التي لن تؤدي سوى إلى محصلة وحيدة، قبول شروط الاستسلام الإسرائيلية في فلسطين، وشروط سلام الاحتلال الأمريكية في العراق.

ديمقراطية المشروع الأمريكي، لن تكون نزهة سهلة أو ثورة مـــن الريـــاحين والياسمين والقرنفل كالتي حدثت في أوروبا الشرقية، بعد انهيار جدار برلين، بصورة نالت إعجاب الجميع، أما بالنسبة للدول المعنية بالمشروع الأمريكي ستكون أشـــبه بالسباحة في بحيرة مليئة بالألغام الإسرائيلية وبقنابل المصالح النفطية والإســـتراتيجية الغربية الموقوتة.

عبد القادر رزيق المخادمي

باش جراح (الجزائر) سنة 2005م

الموافق لعام 1426هـ

فصل مدخلي حول

مشروع الشرق الأوسط الكبير



تمهيد

أثار مشروع الشرق الأوسط الكبير (projet d'un grand moyen orient) الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية (USA) الكثير من التساؤلات في العالم من أقصاه إلى أدناه، وتناولته بالتحليل والنقد بحوث ودراسات ومقالات كثيرة، لأنه يطرح أفكار سياسية غاية في الخطورة أبرزها أن غياب الديمقراطية (Démocratie) في الوطن العربي هو السبب الرئيسي لما تسميه الإرهاب وليس الصراع العربي- الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية أو باقي القضايا العربية. فالدولة الفلسطينية المستقلة لاتزال مجرد وعد أمريكي والعراق محتل، بينما تجري الاستعدادات لإجراء انتخابات صورية بهدف تثبيت من يرعى المصالح الأمريكية في المنطقة، وحيث لاتزال قضايا حقوق الإنسان (Droit de L'homme) والديمقراطية (Démocratie) في الشرق الأوسط تسير إلى الخلف.[1]

وفي هذا السياق، يروي الأستاذ/كلوفيس مقصود المندوب السامي السابق لجامعة الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة (ONU)، أنه سأل يوما وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر لماذا لاتعملون على نشر الديمقراطية (Démocratie) في البلدان العربية؟ فرد كيسنجر بابتسامة ساخرة على الطريقة الصينية هل نحن أغبياء إلى هذه الدرجة؟ لماذا ننشر الديمقراطية (Démocratie) في البلدان العربية الغنية بالنفط؟ من خلال انقلابات عسكرية نحن قادرون على تنصيب الحكام العرب الذين يسيطرون على شعوبهم بقبضة حديدية وينفذون أوامرنا ومطالبنا بحذافيرها.

(1) حقوق الإنسان في الوطن العربي، دار الفكر بدمشق، ط 1، 2002.

وقد أوضح مشروع الشرق الأوسط الكبير معالمه الجغرافية التي تعتبر حقــل هــذا الشرق الأوسط الكبير، والتي تمتد من الصحراء الغربية (Sahra occidental) إلى مقاطعة البيلينيس بياكستان، باستثناء ما اصطلح على تسميتها بدول محور الشر، وإسرائيل الــتي تشكل النموذج الديمقراطي في المنطقة، وسط محيط مــن "التخلــف" العــربي، ونظــم دكتاتورية، وبالتالي، فالمشروع يقوم على دعائم دمقراطية السوق الدولية، والمدعومة من قبل الشركات الكوكبية عابرة القارات المنتقاة من قبل إدراة واشنطن.

ومــع انتــهاء الحــرب البــاردة (la guerre froide) تمــددت العولمــة (la mondialisation) أفقيا وعموديا على إمكانيات هائلة، سمحت لها مــن تحقيــق مصالحها التي كانت في وقت سابق مؤجلة، حيث انتشر اقتصاد الســوق في بلــدان جديدة، وانتشرت أفكار الليبرالية المفرطة في جميع إنحاء الكرة الأرضية كأيديولوجيات ناظمة للعلاقات الدولية، وأصبحت هذه العولمة (la mondialisation) الخلفية العامــة لتطور الأحداث في العالم منذ مطلع التسعينيات.[1]

وبما أن الولايات المتحدة (USA) الأمريكية تحتل موقعا محوريا في الصــراع شرعت بمصادرة نتائج الحرب الباردة (la guerre froide) لصالحها، وذلك مــن خلال تنصيب نفسها كزعيمة للعالم ولاعب منفرد في الساحة الدولية، تقرر قواعد السلوك، وتصوغ العلاقات الدولية، متفردة في التأسيس لنظام عالمي جدي وحيــد القطبية، دون اعتبار حتى أقرب الحلفاء لها.[2]

وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية (USA) قرارها الأول وهو تثبيــت نتائج الحرب الباردة (la guerre froide) لكي لايتاح (للخاســرين) مــن هــذه الحرب أن يقوموا بعملية ثأر في يوم من الأيام، وكانت النتيجة الحتمية لذلك تصفية كل آثار مرحلة ماقبل الحرب الباردة (la guerre froide) المتمثلة في وجود أنظمة سياسية وحركات تحرر تناضل ضد الهيمنة الأمريكية. وكانت الولايات المتحــدة (USA) دائما تسترشد في سلوكها بالمصالح القومية الأمريكية حصرا، في محاولة أن

---

(1) فخ العولمة، عالم المعرفة (الكويت)، أكتوبر 1998.

(1) للتوسع في الموضوع أنظر مؤلفنا النظام الدولي (Ordre mondial) الجديد... الثابت والمــتغير)، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ط 2، سنة 2004.

تثأر لكل تنازل قدمته خلال السنوات السبعين الماضية.

وبالتالي، ليس غريبا، أن تتخذ الولايات المتحدة (USA) قرارا استراتيجيا يهز العالم كله أو ما يعرف بدبلوماسية الصّدمات، وذلك عبر خلق حالة من اللاستقرار والاختلالات الدائمة خارج حدود الغرب، بدءا بالحرب على يوغسلافيا وتفتيتها ومن ثم على أفغانستان والعراق والباب مفتوح أمام حروب جديدة.

وتجسدت السياسة العامة لإدارة جورج بوش الابن في صياغة إستراتيجية أمن قومي جديدة.. ففي العشرين من شهر سبتمبر سنة (2005م) أعلن البيت الأبيض عن هذه الإستراتيجية التي باتت تعرف بمبدأ أو مذهب جورج بوش. وكانت هذه الوثيقة بمثابة إعلان (proclamation) رسمي لانتهاء الحرب الباردة (la guerre froide)، وتعبيرا جوهريا في الإستراتيجية الأمريكية التي بات عنوانها الرئيسي الحرب على الإرهاب والانتقال من سياسات الردع والاحتواء التي ميزت الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال الحرب الباردة (la guerre froide) إلى سياسات الحرب الوقائية (guerre préventive) التي تستهدف الإرهاب والدول المارقة.

وقد تفاءل البعض بهذه الإستراتيجية القائمة التي تبشر بعالم آمن من خلال تشجيع المجتمعات الحرة والمنفتحة في كافة أرجاء العالم، وأعلنت الحرب على الإرهاب في جميع أنحاء المعمورة كمهمة دولية غير مقيدة بفاصل زمني محدد، وستوفر الولايات المتحدة (USA) الأمل بالديمقراطية (Démocratie) والنمو والأسواق الحرة في كل زاوية من زوايا العالم.

وفي ضوء هذه الإستراتيجية ستفرد الولايات المتحدة (USA) خططا ومشاريع خاصة بكل منطقة. وكان نصيب منطقتنا الإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة الممتدة من أفغانستان حتى تركيا وصولا لكل منطقة شمال إفريقيا.

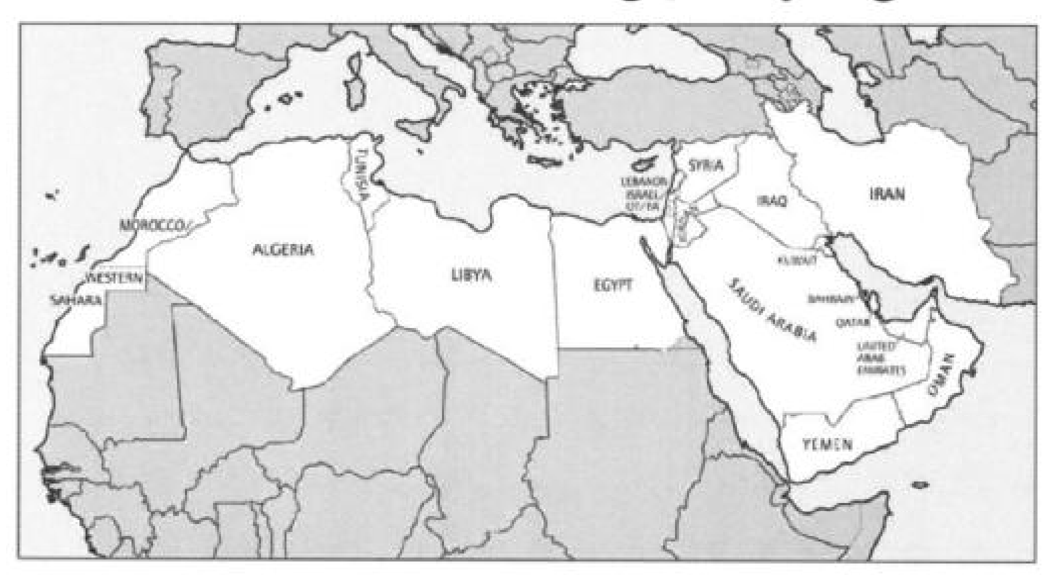
ويهدف المشروع لإعادة هيكلية للنظام في الشرق الأوسط في جميع مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، فإقامة نظام جديد في الشرق الأوسط يخضع للإملاءات الأمريكية ويتخلى عن عرى العلاقات العربية السائدة هو الحاجة الملحة لإدارة واشنطن التي تضع نصب عينيها مواجهة قوى عظمى صاعدة في آسيا من نوع الصين والهند. ولهذا السبب يعبر المشروع عن عدم رضاه لنوعية

الخدمات التي تقدمها إلى الأنظمة العربية القائمة.

وهكذا، نجد أن هذا المشروع تقوم فلسفته على اعتبار المنطقة العربية منطقة تزكم الأنوف في تطورها، حبلى بالأزمات، تولد الإرهاب وتصدره، وبالتالي، تشكل خطرا على أمن وازدهار المجتمع الدولي (Communauté internationale) ومجموعة الثمانية بشكل خاص. وقد اعتمد المشروع على تقريري التنمية (dévelopment) البشرية العربية الصادرين في سنتي (2002م) و(2003م) اللذين حددا النواقص الثلاثة التي تكابدها البلدان العربية واعتبار هذه النواقص مسئولة عن تفريخ التطرف وهي: الحرية، والمعرفة، وتمكين المرأة.

ويطرح المشروع خيارين أمام البلدان العربية، فإما استمرار الوضع على ماهو عليه وإفراز الكوارث والمخاطر وإما سلوك درب الإصلاح استجابة لنداءات التقريرين.

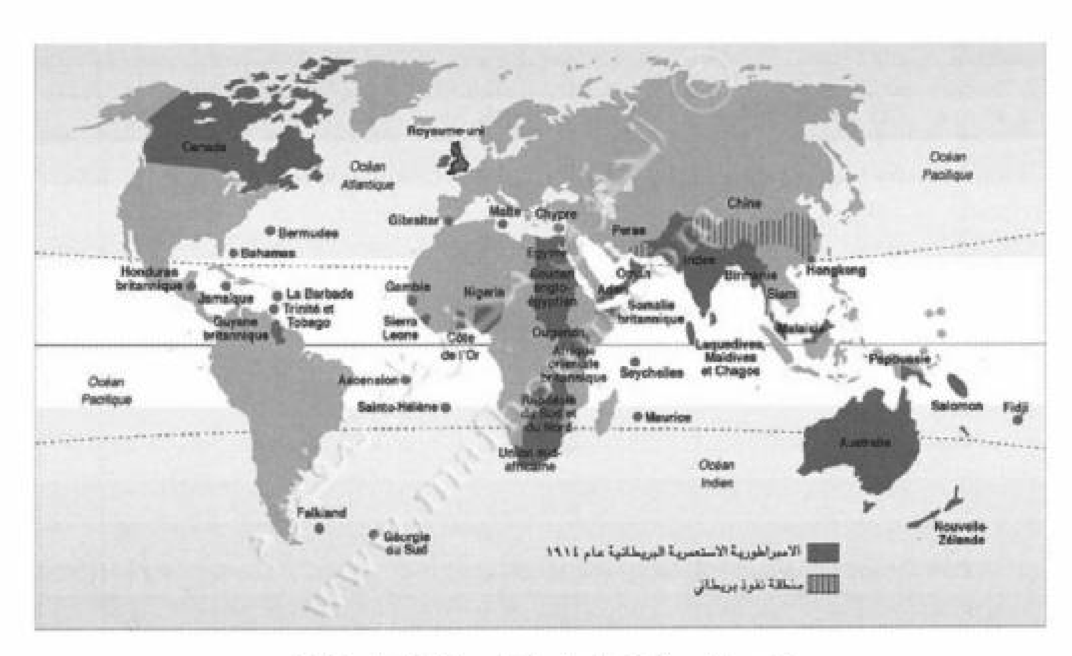
وإذا أردنا استقراء أبعاد هذا المشروع، علينا دراسة الجذور الأيديولوجية لهذا المشروع والظروف السياسية التي رافقت ولادته، ذلك أن استخدام مفهوم الشرق الأوسط، والنظام الإقليمي (territorial) الشرق أوسطي والسوق شرق أوسطية، ليست وليدة اليوم بقدر ما تعود إلى فترات استعمارية سابقة، في مواجهة تصاعد تجليات ومظاهر انبعاث الوعي القومي العربي الذي شهد ارتفاع خط بيانه لمواجهة نفوذ المشروع القومي الطوراني مع بدء أفول شمس الدولة العثمانية.



حدود مشروع الشرق الأوسط الكبير

الفصل الأول

الجذور السياسية للنظام الشرق أوسطي



الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية عام 1914

تمهيد

قامت بين العرب وإسرائيل ثلاثة حروب وأخرى في الاستتراف، لم تفلح فيها إسرائيل في قهر الذات العربية وانتزاع كلمة الاعتــراف (Le reconnaissance) بكيانها من العرب..وبعد سنوات من المعارك الدبلوماسية في منابر السياسة الدولية لم تحقق الصهيونية (sionisme) حلمها في كسر عزلتها الإقليمية (Le trritoire).

غير أن المتغيرات الدولية والمنعطفات الحادة في توازنــات القــوى الدوليــة وانحيازها لصالح القطب الأحادي- الولايات المتحدة (USA)، الــتي اســتأثرت وانفردت برسم مسار الأطراف السياسية الدولية بعد انهيــار الاتحــاد الســوفييتي (URSS) من جهة، وتطويق القدرات العراقية وعزلها عن ساحة التأثير المباشــر في الحدث السياسي العربي من جهة ثانية وسيطرة النخب السياسية العربية التي تــدور في فلك الرأسمالية (Capitalisme) العالمية على مركز القرار العربي من جهة ثالثة، سهلت لإســرائيل والقــوى الداعمــة لهــا فــرض سياســة الأمــر الواقــع (le fait accompli) على عدد من الأطراف العربية التي انســاقت إلى مشــروع التسوية، وبدايته حسب المراقبين السياسيين كانت (اتفاق غزة - أريحــا) الــذي شكل مدخلا حيويا لانخراط الدول السلطوية أمثال المغرب والبحرين وعمان وقطر واليمن والكويت والأردن وحتى المملكة العربية السعودية.

ومما لاشك فيه أن أقدم وأهم مظهر في سياسات عدم التوازن الــتي تتبعهــا الدول الكبرى نحو الشرق الأوسط وقضاياه هو الموقف مــن الصــراع العــربي- الإسرائيلي، فمنذ صدور وعد بلفور اتخذت بريطانيا التي كانت وقتــها زعيمــة الاستعمار الغربي موقف الدعم الكامل والمؤيد بدون تحفظ للصهيونية في مســعاها القاضي إلى إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين.

لقد اتفقت القوى الكبرى برمتها (بريطانيا، أمريكا، روسيا، فرنســا) علــى

إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين وعلى حساب أهلها الشرعيين الذين طردوا من أراضيهم بالقوة وحل محلهم غرباء استوردوا من الخارج.

وكان اغتصاب فلسطين في سنة (1948م) وتسليمها إلى الصهيونية (sionisme) وإنشاء الكيان الصهيوني فيها هو أكبر وأخطر مظهر من مظاهر (عدم التوازن) في سياسات الدول الكبرى في الشرق الأوسط الذي أدى إلى نشوب ما يسمى (بالصراع العربي- الصهيوني) بكل ما سببه من حروب ومآس إنسانية.

إن القسم الأكبر من مشاكل الشرق الأوسط الحديثة سببه إنشاء الكيان الصهيوني الذي جاء ضمن خطة غربية - صهيونية أوسع لضمان استمرار تجزئة الوطن العربي والسيطرة عليه وعلى ثرواته واستغلال موقعه الاستراتيجي في الصراعات الدولية.

فعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط والتخلف وهدر الطاقات والحروب والأزمات الطاحنة وسباق التسلح والفقر..الخ كلها مظاهر لأزمة أساسية وعميقة تكونت عندما أقيم الكيان الصهيوني. ولكون الغرب هو الذي أنشأ الكيان الصهيوني بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد السوفييتي (URSS) السابق فإن الإحساس بالظلم قد سيطر على الشعب العربي ودفعه إلى تبني سياسات عادلة تقوم على النضال من أجل استعادة فلسطين بكل الطرق وأولها الكفاح المسلح.

وللأسباب السابقة اصطدمت أمتنا العربية بالغرب محملة إياه المسئولية الأولى عن المأساة العربية وأصبح النضال ضد الصهيونية (sionisme) المغتصبة لفلسطين هو في الوقت ذاته نضالا ضد القوى الدولية الداعمة للكيان الصهيوني.

ونتيجة لهذا الترابط بين الصهيونية (sionisme) والقوى الغربية ولكون الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام كان ولا يزال أهم منطقة (مصالح حيوية) في العالم بالنسبة إلى العالم الصناعي نشأت الظاهرة المسماة (تهديد المصالح الحيوية) للغرب في الشرق الأوسط خاصة بعد (11) سبتمبر سنة (2001م) حيث أصبحت التهم تساق بالجملة ودون مقدمات أو سابق إنذار فكان ذلك هو

الغطاء الرسمي لنشر القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية في الخليج العربي وغيره.[1]

ولكن القوات الأجنبية التي زرعت في بعض المناطق العربية لم يكن واجبها هو حماية المصالح النفطية فحسب بل حماية الكيان الصهيوني والدفاع عن سياساته التوسعية وتوفير عناصر نجاحها فأضيف سبب آخر عزّز ظاهرة عدم توازنات سياسات القوى الكبرى.

إن انحياز الغرب إلى الصهيونية (sionisme) ضد العرب تؤكده نظرة سريعة لمواقف أمريكا وبريطانيا وفرنسا وغيرها في أثناء الاعتداءات الصهيونية (sionisme) وبعدها أو غزوها أرضا عربية كما حصل في سنة (1967م) حينما شنّ الكيان الصهيوني عدوانه الواسع النطاق واحتل ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وسيناء المصرية والجولان السورية وعند غزو جنوب لبنان وقصف المفاعل النووي العراقي واغتيال أبو جهاد في حمام الشط بتونس.

في كل هذه الحالات وغيرها وقفت القوى الغربية في منظمة الأمم المتحدة (ONU) ضد إصدار أي قرار إدانة صريحة وملزم للكيان الصهيوني، وحينما صدرت القرارات الدولية كانت فيها نقاط ضعف وثغرات كانت مدعاة إلى تمييعها وعدم الالتزام بها وبذلك أصبحت منظمة الأمم المتحدة (ONU) عاجزة عن حماية الشعوب وحدود الدول وسيادتها وحقوقها.

وفي إطار هذه السياسة غير المتوازنة تبنت دول الغرب الكبرى سياسة خطرة تقوم على هدفين:

الهدف الأول: هو تمكن الكيان الصهيوني من امتلاك قوة عسكرية - تكنولوجية متفوقة على مجموع الدول العربية بحجة توفير ضمانة من أجل بقاء ذلك الكيان،

الهدف الثاني: حرمان الأقطار العربية ومن دون استثناء من فرض التقدم

---

(1) شؤون سياسية (مجلة سياسية فكرية متخصصة عراقية)، العدد الأول، السنة الأولى، يناير سنة 1994م.

العلمي – التكنولوجي والحصول على وسائل الدفاع المشروعة وتحقيق الوحدة السياسية للأقطار العربية.

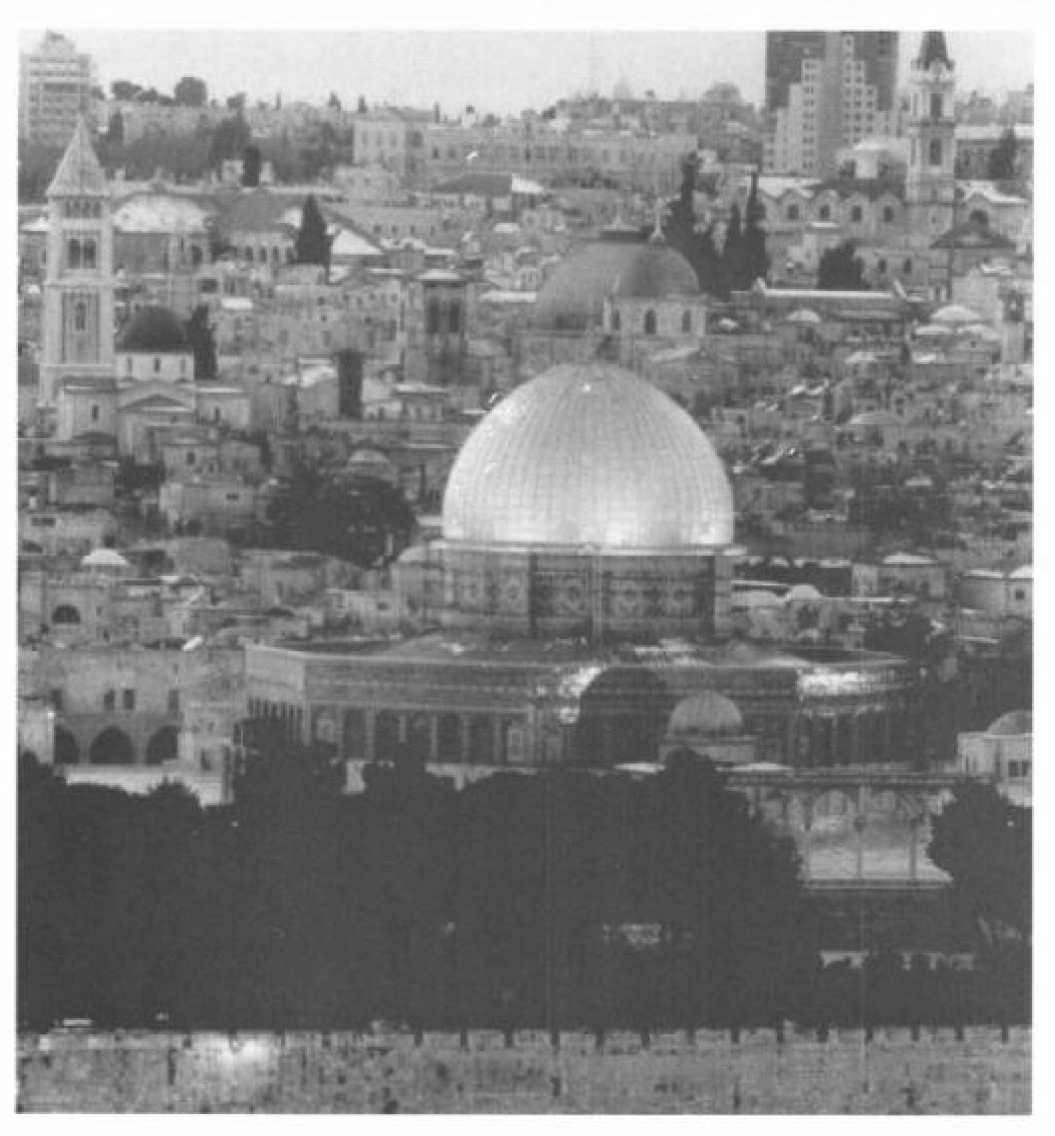
وبتأثير هذه السياسة الغربية بدت الأقطار العربية بمجموعها منذ سنة (1968م) وحتى مطلع الثمانينيات كأنها متخلفة بصور طبيعية وأن لا أمل في تقدمها مقابل الصورة التي قدمت للكيان الصهيوني وهي أنه كيان متقدم علميا وتكنولوجيا على العرب وأنه يملك مقومات الحضارة الغربية وكانت هاتان الصورتان المتضادتان للعرب وللكيان الصهيوني تعززان بفضل السياسات الغربية المتعددة والمرسومة والتي أدت إلى إلحاق أبلغ الأضرار بأجيال عربية عديدة وحرمتها من فرص التقدم والعيش الكريم والحرية.

ولكن ما إن بدت بوادر ظهور صورة أخرى للعرب مختلفة تماما حتى استنفر الغرب ولاسيما أمريكا قواه كلها لتحطيمها، فمنذ النصف الثاني من الثمانينيات بدأ العراق يؤكد للعالم عبر صموده في حربه مع إيران وقدرته الفائقة على صنع أدوات صموده ونصره وعيشه برغم كل الظروف المجافية، أن في الأمة (Nation) العربية دما جديدا ونهجا جديدا وقدرات جديدة.[1]

ولأن الأمة (Nation) العربية دخلت مع احتلال العراق مرحلة في غاية الخطورة على حاضر ومستقبل معظم أقطارها وأنظمتها، وليس العراق ونظامه فحسب. والتساؤلات الجوهرية التي تفرض ذاتها هل المقصود بالعدوان النظام العراقي فقط، أم أنه يستهدف إلى جانبه شعب العراق ودوره العربي والإقليمي (Le trritoire)؟ أم أن دوافعه وغاياته أبعد من العراق ونظامه ودوره، وإنما هي ذات صلة قوية بالموقع الاستراتيجي الذي يشغله الوطن العربي، وما يتوفر فيه من إمكانات هامة مادية وقدرات بشرية، لقناعة مترسخة في الفكر الاستراتيجي الأوروبي، وبالتبعية (La dépendance) الأمريكي، أن من يسيطر على هذه البقعة شديدة الحساسية من العالم يملك مفاتيح الهيمنة والسيطرة العالمية، وبالتبعية (La dépendance) أليس احتلال العراق يقع في صلب إستراتيجية الطموح

(1) محمد حسنين هيكل (الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية)، السفير، 2003/03/01.

الإمبراطوري عند المحافظين الجدد، الذين باتوا الفئة الأشد تأثيرا في صناعة القـــرار الأمريكي؟ ثم أي مبرر هذا العدوان الجارية فصوله على العراق: شــعبا وحضـــارة وتراثا تاريخيا ودورا عربيا وإقليميا حاضرا ومستقبلا.



القدس... في انتظار من يحررها

المبحث الأول
تضليل المصطلحات

إن استخدام تعابير **النظام الإقليمي** (territorial) **(الشرق أوسطي)** و**(السوق الشرق أوسطية)** و**(الشرق الأوسط الجديد)** و**(الشرق الأوسط)** يعدّ موقفا غير علمي ويقفز فوق حقائق مراحل معينة ويصل إلى استنتاجات خاطئة تماما.

ولكن ربما يتساءل البعض لم هذا الاهتمام بالمصطلح؟ والجواب واضح تماما، فإن المصطلح في السياسة سلاح خطير، وهو ليس محض ألعاب لغة أو **(حذلقة لغوية)** كما يقول الأدباء بقدر ما هو عملية تكوين للوعي أو تأثير في الوعي تمهيدا لقلب قناعات الناس. لذلك سنحاول إيضاح الصورة وبيان الحقيقة وسنجتهد بالإجابة عنها بقراءة نأمل أن تكون موضوعية.

سنطرح في البداية افتراضات لعل أبرزها:[1]

1. أن **إسرائيل** تعاني من عقدتي **صغر الحجم**، والعزلة الإقليمية (territoriale) منذ قيامها حتى اليوم، وأن هاتين العقدتين تركتا تأثيرات اقتصادية سلبية باتت تشكل خطرا حيويا على مستقبل كيانها،
2. إن الاقتصاد الإسرائيلي بات يعيش في ظل دورة الأزمات. فمن أزمة الصادرات إلى أزمة للاستثمارات الخارجية. ومن تراخي معدلات النمو إلى تصاعد معدلات التضخم. وقد أصبح من الضروري إيجاد الحلول الجذرية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي إقليميا ودوليا،
3. إن القوى الرأسمالية (Capitalisme) خططت لمشروع **النظام الشرق الأوسطي**، مدخلا للانقضاض على المشروع القومي الوحدوي النهضوي.

(1) شؤون سياسية، مرجع سبق ذكره.

وإنما بطرحها للنظام الشرق أوسطي تستهدف:

- إعادة تشكيل النظام الإقليمي (territorial) العربي بما يضمن دخول إسرائيل النظام الجديد لكسر عزلتها الإقليمية (territoriale)،
- إلغاء الهوية (Idendité) القومية للنظام الإقليمي (Le trritoire) وتحويل أطراف إلى أطراف هامشية في النظام،
- نسف النضال العربي، بتاريخه وتراثه وثقافته، وإحلال نمط التعايش بين الأضداد التاريخيين العرب وإسرائيل،
- توفير المجال الحيوي للاقتصاد الإسرائيلي وذلك بتوسيع السوق أمام صادراته أولا، وخلق الترابطات مع الموارد الاقتصادية في الأقطار العربية عبر المشروعات المشتركة التي تكفل نمو الاقتصاد الصهيوني، ثانيا،
- ربط الأطراف العربية بأسر التبعية (La dépendance) السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمركز النظام الرأسمالي العالمي،
- إن ملامح **السوق الشرق أوسطية** حملتها بوضوح بنود **اتفاقية غزة-أريحا**، وأن الآلية التنفيذية تتسارع بقوى الدفع التي تقف وراءها **الولايات المتحدة** (USA) ودول المجموعة الأوروبية.

إذن، **إسرائيل** واجهت عقدة إحساسها **بالقزميّة** والهامشية بالاعتماد على الرأسمالية (Capitalisme) العالمية وأطرافها ذات التأثيرات الفائقة في صنع القرار الدولي. ولكن برغم الدعم اللامحدود والذي حظيت به من مركز القوى الغربية العالمية فإن ذلك لم يلغ الإحساس الصهيوني بغياب الهوية (Idendité) والتأثير المستقل.

أما العقدة الثانية التي تحكمت في السلوك السياسي الصهيوني فهي عقدة **الشرعية الإقليمية** (territoriale)، فمنذ قيام **إسرائيل** وهي منقطعة عن الإقليم (Le territoire) الذي زرعت فيه، وقد شكلت عقدة الانعزال عن الإقليم (Le territoire) أبرز الهواجس التي دفعت **إسرائيل** للبحث عن سبل اختراق النظام الإقليمي (territorial) الذي ترتبط به جغرافيا. فقد عاشت **إسرائيل** بعيدة

عن التمتع بامتيازات التفاعل السياسي والثقافي والاقتصادي الايجابي مــع النظـــام الإقليمي (territorial) وظلت طرفا هامشيا خارج النظام العربي. مثل هذا الانعزال كان أخطر التحديات التي عملت إسرائيل على مواجهتها.

وقد تجلى خطر العزلة الإقليمي (territorial) في كتابات العديد من الكتاب الصهاينة مثل **شيمون بيريز** في كتابه (**الشرق الأوسط الجديد**) وكذلك **بنيـــامين نتنياهو** في كتابه (**مكان تحت الشمس**)، أي أن استمرار عزلة **إسرائيل** عن نظامها الإقليمي (territorial) المحيط هو أمر مستحيل، لأنه يحكم عليها بالبقاء في مجتمـــع الغيتو.

إن عقدة الانفصال والعزلـــة الإقليمـــي (territorial) حركـــت السياســـة الصهيونية (sionisme) باتجاه كسر الطوق المحـــيط بهـــا بالوســـائل العســـكرية والسياسية والاقتصادية. ورغم اتفاقية **كامب – ديفيد** سنة (1977م) بين **مصـــر** و**إسرائيل** فإنها ظلت معزولة عن الإقليم (Le trritoire) بفعل لعنة الموقف العـــربي شبه الموحد إزاءها.

المبحث الثاني

مفهوم "الإقليمية" للشرق الأوسط

لايزال مفهوم **الإقليمية** موضوع مدّ وجزر، في الأدبيات السياسية، إلا أنه رغم ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الإقليم (Le territoire) **وأول** هذه الاتجاهات هو الذي يركز على اعتبارات الجوار والتقارب الجغرافي كمقياس للفرز بين النظم الإقليمية (territoriale).

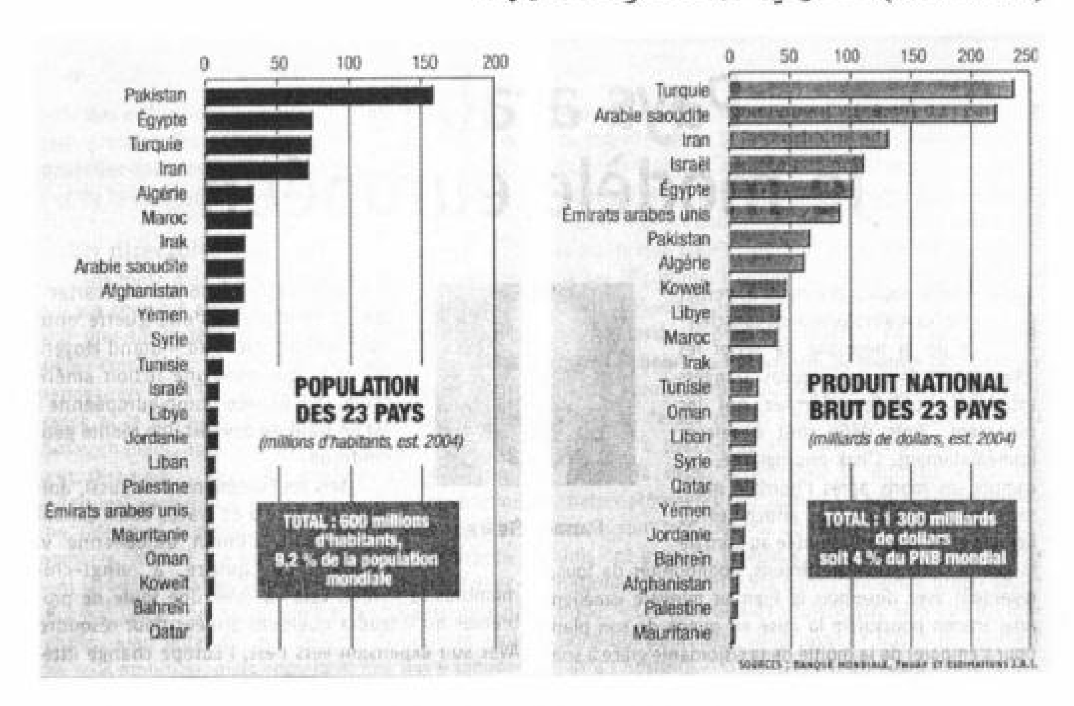
أما الاتجاه **الثاني** فيتجاوز الإطار الجغرافي لينصرف إلى الاهتمام بعناصر التماثل بين الدول المنخرطة في نطاق إقليمي محدد كالعناصر الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

ويأتي الاتجاه **الثالث** ليقف نقيضا للاتجاهين الآخرين. فهو يركز على التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول فيما بينها.

ومع التسليم بأهمية الإطار الجغرافي في تحديد نطاق الإقليم (Le territoire)، إلا أن للصفات البنيوية أهمية خاصة في استقرار هيكلية النظام الإقليمي (territorial)، وهذا ما يقودنا إلى التركيز على عوامل التفاعل والانسجام بين أطراف هذا النظام من خلال الصفات القاعدية، فالأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتاريخية والنفسية والقيمية السلوكية والتي نقيض وجود قدر من المصالح والمنافع المشتركة لأطراف النظام الإقليمي (territorial). وبالقدر الذي تتحقق درجة أكبر من التقارب في المقومات والصفات البنيوية للنظام بالقدر الذي تتحقق درجة أعلى من التماسك بين مكونات النظام ووحداته وعناصره.

وما ينبغي الإشارة إليه أن تماسك النظام الإقليمي (territorial) وتكافؤ العلاقة بين أطرافه تتأثر بشكل كبير بأشكال التدخل أو التغلغل الخارجي في النظام

وهو الذي يشير إلى التأثيرات التي تمارسها الدول الكبرى على أطراف داخل النظام سواء من خلال الأطر السياسية والعسكرية أو الاقتصادية، ولا يقصد هنا أن يعيش النظام الإقليمي (territorial) دون تفاعلات مع العالم الخارجي، ولكن الأمر يتصل بممارسات الدول الكبرى في إيجاد مرتكزات لها داخل النظام الإقليمي (territorial) للتأثير في سياساتها واستقلاليتها.[1]



الحقيقة المرعبة في منطق الأرقام

(1) جميل مطر، د. علي هلال (النظام الإقليمي العربي - دراسة في العلاقات السياسية العربية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، سنة 1983.

المبحث الثالث

النظام الإقليمي العربي

انطلاقا من المفهوم الذي سبقت الإشارة إليه يكون النظام الإقليمي العربي نموذجا مناسبا لتوصيف النظم الإقليمية (territoriale) سواء من حيث الاتجاه الجغرافي أو اتجاه عناصر التماثل أو اتجاه التفاعلات والصفات البنيوية.

فعلى المستوى الجغرافي يمثل هذا النظام منطقة جغرافية منبسطة ومتقاربة تمتد على قارتين (آسيا وإفريقيا) وتحتل مساحة (13,6) مليون كلم2 وتتماثل البيئة التضاريسية وتتكامل على مساحة النطاق الإقليمي (territorial) للوطن العربي. وعلى الصعيد الديمغرافي تتقارب دول الإقليم (Le territoire) من حيث الخصائص الديمغرافية والتوزيع الحضري والاتجاهات المدنية.

وعلى المستوى الاقتصادي يلاحظ تباين الموارد الاقتصادية من طرف إلى آخر (من قطر إلى آخر)، غير أن هذه الموارد منظورا إليها في الإطار الجمعي تبدو متكاملة داخل الإقليم (Le territoire) العربي.

والجدير بالذكر، أن الخصائص الهيكلية للاقتصاديات الفرعية (على مستوى كل دولة) تتقارب من حيث مقاييس التنمية (développement) حيث تلتقي عند قواسم مشتركة تجمعها بالدول النامية (Les pays en voie de développement). فمعدلات النمو ومستويات المعيشة إلى هذه الحقيقة في معظم أطراف النظام الإقليمي (territorial) العربي باستثناء قلة من دول النفط العربي والتي، هي الأخرى، وإن عرفت تطورا ملموسا في الدخل القومي إلا أنها من حيث

مؤشرات التنمية (développement) الشاملة لاتـــزال في حقـــل الـــدول الناميـــة (Les pays en voie de développement).[1]

أما بالنسبة للبناء السياسي فإن دول النظام الإقليمـــي (territorial) العـــربي تلتقي معا بعدة خصائص بنيوية حتى وان اختلفت في أنمـــاط الحكـــم وأشـــكاله الدستورية. فهناك تشابه من حيث غياب التعددية (pluralisme) الحزبية وغيـــاب تقاليد العمل السياسي المؤسسي، وهناك ضعف في المشاركة السياســـية والإطـــار الديمقراطي فضلا عن سمات عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول.

وعلى الرغم من وجود التراعات السياسية ما بين عدد من أطـــراف النظـــام الإقليمي (territorial) العربي، إلا أن حالة التماسك ظلت قائمة و لم يشهد هـــذا النظام العربي- رغم كل عوادي الزمن - تداعيا وانكسارا حتى أثناء خروج مصـــر عن الإجماع العربي في اتفاقية كامب - ديفيد سنة (1977م)، فقد ظلت العلاقات السياسية العربية محتفظة بالحد الأدنى من التوافق حتى منتصف سنة (1990م) حيث انفرط عقد العلاقات السياسية العربية.

(1) للتوسع في دراسة أنماط الأساسية للاقتصاديات العربية وواقع التنمية يمكن الرجـــوع إلى عـــادل حسين وآخرون، التنمية العربية - الواقع الراهن والمستقبل (بيروت، مركز دراســـات الوحـــدة العربية، الطبعة الأولى سنة 1985).

المبحث الرابع
النظام الإقليمي الشرق أوسطي

حتى تكون الصورة واضحة لدينا على سلامة الإقرار بوجود نظام شرق أوسطي يقتضي المنطق تتبع المسار التاريخي لظهور هذا المفهوم والأبعاد السياسية التي تقف وراءه ليتسنى الحكم على قبوله منهجا علميا موضوعيا. وحقيقة الأمر أن مفهوم الشرق الأوسط لايعبر عن اصطلاح محايد، فقد ورد في دراسات غربية عديدة تناولت أبعادا جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية اتجهت لترسيخ هذا المفهوم بدوافع سياسية إستراتيجية.

وقد روجت الكتابات الغربية لهذا المفهوم منذ القرن الماضي حينما ذاع صيته في الفكر الاستراتيجي الانجليزي منطلقا من مقال لضابط بحري أمريكي هو الكابتن الفريد ماهان في سبتمبر سنة (1902م)، ثم أعقبه فالنتاين شيرول مراسل الشئون الخارجية لصحيفة التايمز بسلسلة مقالات حول المسألة الشرق أوسطية ثم جاء كتاب هاملتون الذي يحمل عنوان مشاكل الشرق الأوسط والذي صدر في لندن سنة (1909م). وبعد الحرب العالمية الأولى اكتسب هذا المصطلح ذيوعا حيث أنشا ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني وقتها ماعرف بإدارة الشرق الأوسط وذلك في سنة (1921م) حيث أنيط بالإدارة شئون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

وفي الحرب العالمية الثانية أنشأ البريطانيون مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط. وقد شاع في الفكر الغربي استخدام هذا المفهوم ولكنه لم يستقر على المنطقة الجغرافي التي يشملها، ومع ذلك فمعظم التعريفات كما هو واضح تتفق على أن الأردن وسورية ومصر والعراق ولبنان تمثل دور القلب. وتضيف دراسات أخرى إسرائيل وباكستان وإيران وتركيا وأفغانستان. فيما تضم تعريفات

أخرى دول المغرب العربي ودول خليجية عربية.

ويرى الباحثون السياسيون أن سبب الاختلاف في ماهيـة هـذا المصـطلح (الشرق أوسطي) يرجع إلى عدم وجود مقياس موضوعي لتحديد نطـاق النظـام الإقليمي (territorial) الشرق أوسـطي وأنـه تعـبير اسـتراتيجي ذو صـلة بتخطيطات واستراتيجيات الدول الكبرى ورؤيتـها لمشـاكل الأمـن العـالمي (sécurité mondiale) من وجهة نظرها. وبالتالي يرى أصحاب هذه الرؤيـة أن مصطلح الشرق الأوسط لايحمل دلالة جغرافية بقدر ماهو مصـطلح سياسـي في نشأته واستخدامه، وأن التسمية لاتنطلق من المكونات والخصائص البشرية والثقافية والحضارية بل من نظرة الغير للمنطقة العربية.[1]

(1) للتوسع في الموضوع أنظر مؤلفنا (النظام الدولي الجديد..الثابت والمتغير)، مرجع سبق ذكره.



الفصل الثاني

ما هو مشروع
الشرق الأوسط الكبير؟



تمهيد

في البداية، وقبل التعرض إلى المنطلقات والدوافع للمبادرة الأمريكية المسماة مشروع الشرق الأوسط الكبير(GMO)، علينا أن نبين ماهية مصطلح الشرق الوسط وأمامنا في الحقيقة ثلاثة مصطلحات يجري الترويج لها في الغرب، وهي مصطلحات مشبوهة مطاطة تفتقر إلى الدقة لأنها ببساطة غير مستقرة ومتحركة، وبالتالي، فإن من الصعب وضع تعريف جامع مانع لذلك.

فمصطلح الشرق الأقصى يشمل الصين واليابان والهند الصينية وكوريا وما جاورها وهذا المصطلح لايعنينا.

ومصطلح الشرق الأدنى ويضم الدول العربية بما فيها تركيا.

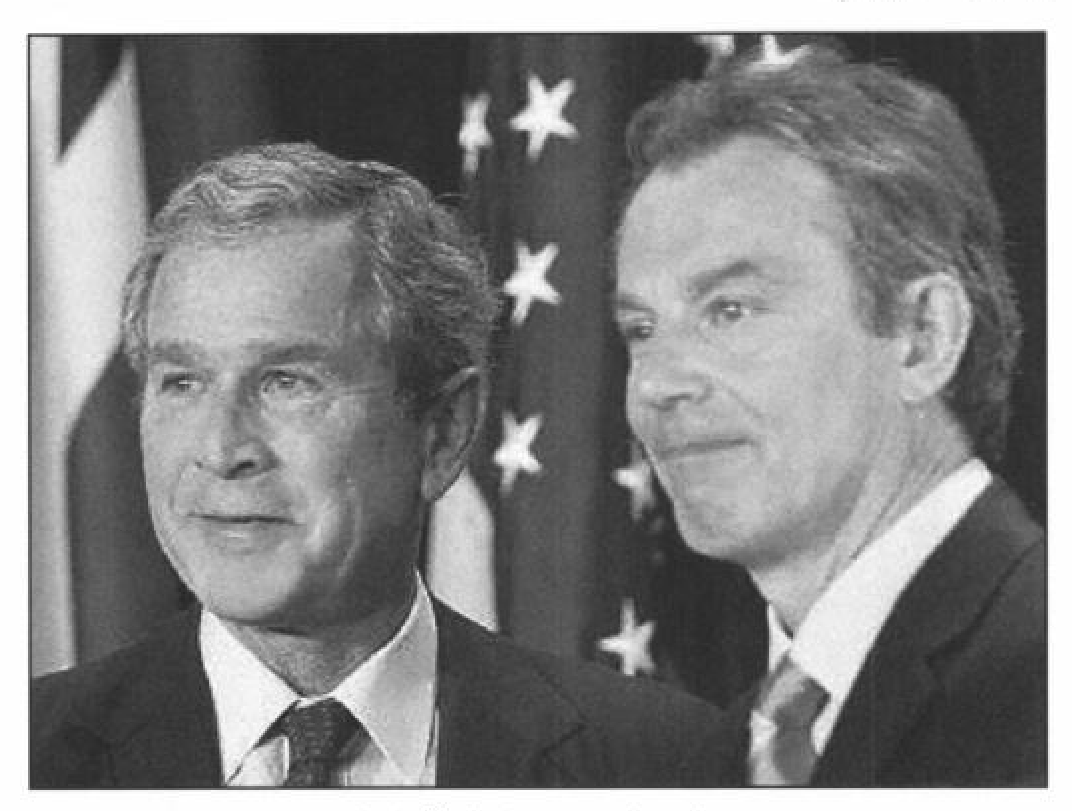
ومصطلح الشرق الأوسط ويضم إيران وباكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى ومنها الدول العربية بطبيعة الحال.

أما مشروع الشرق الأوسط الكبير فله خلفية في ذهن أصحابه ويشمل الشرق الأدنى ودول الشرق الأوسط بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا وإسرائيل، وبالتالي، فإن الإصرار على استعمال هذا المصطلح ليس بريئا وإنما له خلفية ومرامي سيئة المقصد والغرض من ذلك يعود إلى السببين التاليين:

الهدف الأول: الرغبة في طمس معالم العروبة بأي صفة كانت وإلغاء كلمة عربي وما توفر إليه من دلالات التخاطب والتعامل، وسلخ الصفات القومية والعربية عن العرب، واعتبار العرب قبائل وطوائف لم تخلق لتتعارف وتتعاون، ولهذا السبب تطالعنا أدبيات الغرب بمفاهيم خاطئة وهي (الشرق الأوسط) أو (منطقة الشرق الأوسط) أو (بلاد الشرق الأوسط) أو (قضية الشرق الأوسط) بدلا من تعابير صحيحة وهي (المنطقة العربية) و(الوطن العربي) و(الأمة العربية) و(القضية الفلسطينية) ولهذا السبب ظهر في مشروع الشرق الأوسط الكبير مفهوم

شمال إفريقيا للتهرب من استعمال تعبير (المغرب العربي).

الهدف الثاني: وهنا كما يقول المثل العربي مربط الفرس، فجوهر المبادرة بكل ما فيها هو ضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي وإدخالها في النسيج العربي- وبالتالي، مواجهة إسرائيل لعقدتي صغر الحجم والعزلة الإقليمية (territoriale)، كما شرحنا ذلك بالتفصيل سابقا- وجعل هذا الكيان جزءا عضويا وأساسيا من كتلة دولة المنطقة العربية دون أن يضطر إلى إبراز اسمه، ومن ثم التمهيد في المحصلة النهائية- وهذا الأهم - انتزاع الاعتراف (Le reconnaissance) العربي الجماعي وفرض التعامل الطبيعي معه وإقناع النظام العربي بجميع أطرافه بأن الطريق الوحيد إلى البقاء في الحكم تجديدا أو تمديدا أو توريثا والتمتع برضا إدارة واشنطن وخيراتها يمر حتما بالكيان الصهيوني.



بوش وبلير... وجهان لعملة واحدة

المبحث الأول
خلفية تاريخية لمفهوم (الشرق الأوسط)

حتى لايغيب عن الذهن استخدم مفهوم الشرق الأوسط كما قلنا سابقا من طرف القوى الاستعمارية الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى بعد ظهور الوعي القومي العربي إثر تقهقر رجل أوروبا المريض تركيا، وخاصة بعد رفض سياسة التتريك على المجتمعات العربية، وبعدما تبين غروب الدولة العثمانية، بدأ تسويق مشاريع مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية الاستعمارية واتفاقات ومعاهدات لتقسيم تركة تركيا في الوطن العربي آنذاك بين الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية.

أي أن الدعوة إلى الشرق أوسطية ليست جديدة على المنطقة كما يبدو للبعض فهذا المشروع قديم قدم الأهداف التوسعية للقوى الدولية، وقد مرت الفكرة بعدة مراحل من أجل أن يتم ترتيب المنطقة على قواعدها وأسسها لكنها في صيغتها الجديدة وفق الترتيب الحالي وإيجاد صيغة للتعاون الإقليمي (territorial) بهدف طمس وتذويب الهوية (Idendité) العربية عبر استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي يكون الكيان الإسرائيلي فيه أكثر تفوقا واحتواء سواء في المجالات الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية، وتعد الأخيرة أخطر الأهداف المبتغاة في هذا الترتيب الجديد.

وكانت بداية التطبيق الفعلي لهذه السياسة الاستعمارية هو معاهدة سايكس بيكو لسنة (1916م)، التي تمت ديباجتها في غفلة من الزمن العربي. و لم يكن مفهوم الشرق الأوسط يشير في حقيقته إلى حيز جغرافي محدد بذاته ولا إلى تاريخ محدد تتقاسمه شعوب المنطقة، بل ارتكز في أساسه إلى نظرة أوروبا الاستعمارية إلى أوروبا كمركز جاذب للعالم يقع خارج الشرق الأوسط، وبالتالي، كمناطق استعمارية يقودها قطب واحد هو القطب الاستعماري العالمي.

في هذه الفترة شاعت فكرة (الشرق الأوسط) في السياسة البريطانية، وفكرة (المشرق) في أدبيات السياسة الفرنسية وكلاهما مفاهيم جيو سياسية وإستراتيجية دلت على طبيعة مخططات القوى الاستعمارية الأوروبية إزاء مشرقها، وهي إستراتيجية تعكس مناطق النفوذ بين المستعمرين خاصة مع اكتشاف حقول البترول في كل من إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية، وهكذا تقاطع في المشروع الاستعماري الجغرافيا والتاريخ والأيديولوجيا، وحمل المفهوم في طياته تصورا لعلاقة الوطن العربي بالعالم الغربي.

وعندما نشأ الكيان الصهيوني في فلسطين كما نعرف بدعم استعماري مباشر صارت (شرق الأوسطية) إلى جانب مركزيتها الأوروبية شديدة الارتباط لعلاقة العرب بإسرائيل. وإدراكا من القوتين الاستعماريتين الفرنسية والبريطانية لخطورة المسألة اليهودية جعلهما يفكران في إقامة وطن للشعب اليهودي أو الأمة Nation اليهودية حسب تعبير (بالمرستون) رئيس الوزراء البريطاني في أربعينيات القرن التاسع عشر، أي تجزئة المنطقة العربية من جهة وحل المشكلة اليهودية بصفة نهائية التي أرّقت أوروبا من جهة أخرى.

يقول المفكر المصري الأستاذ/محمد[1] سيد أحمد: إن (شرق الأوسطية) في أبعادها التاريخية، لاتقتصر على علاقة ثنائية بين العالم العربي- الإسلامي من جانب، والعالم الغربي- المسيحي- اليهودي (بصفة كلا لايتجزأ) من الجانب الآخر، وإنما هي علاقة (ثنائية) تشمل ثلاثة أضلاع في آن واحد: العالم العربي- الإسلامي والعالم الغربي، والعالم اليهودي- الصهيوني. ونخطئ كثيرا لو صممنا العالم اليهودي- الصهيوني إلى العالم الغربي على وجه الإطلاق دون إدراك أن هناك أوجه تمايز وتباين في الرؤية والهدف والإستراتيجية، بينهما، كثيرا ما يغفلها العرب وهم مخطئون ويسيئون إلى أنفسهم. ومما يجدر تسجيله أن لإسرائيل رؤيتها الخاصة في هذا الصدد.

إضافة إلى ماتقدم أن الشرق الأوسطية كفكرة تعود إلى مركز خارج الشرق

---

(1) www.islamonline.net (آخر تحديث 8 أبريل 2005).

الأوسط هو أوروبا تاريخيا وإلى الغرب وفيه الآن الولايات المتحدة (USA) قطبه الكبير، وهي لم تعبر مطلقا عن حيز جغرافي بذاته، بل تعرضت الفكرة تبعا لتغير المشاريع الغربية والأمريكية تجاه الوطن العربي والإسلامي.

ولسنا في وارد التعرض إلى سلسلة الأحلاف التي أقامتها فرنسا وبريطانيا، ثم الولايات المتحدة (USA) لحصار المدّ القومي مثل حلف بغداد سنة (1955م)، ثم مشروع النقطة الرابعة للرئيس الأمريكي السابق إيزنهاور لملء الفراغ الاستراتيجي بقيادة الولايات المتحدة (USA) بعد انحسار بريطانيا وفرنسا سنة (1957م)، ثم الحلف الإسلامي سنة (1965م)، وهي الأحلاف الاستعمارية التي هزمت بعد حركة التحرر الوطني العربي والمدّ الوحدوي العربي.

وما يدعو للدهشة إن لم أقل التعجب أن هذه السلسلة من الأحلاف أدخلت دولا عربية تحكمها نظم محافظة موالية للولايات المتحدة مثل الأردن والسعودية والعراق في عهد نوري السعيد، وتخرج من نفس النطاق شرق الأوسطي دولا عربية رغم أنها تقع في قلب هذا النطاق نفسه إذا ما قبلنا المصطلح جغرافيا، مثل مصر وسورية والعراق منذ سنة (1958م) واليمن منذ سنة (1962م).

المبحث الثاني
بداية تشكل مفهوم الشرق الأوسط

بعدد نكسة حرب يونيو سنة (1967م) على يد إسرائيل والدعم الأمريكي لها، أصبح مفهوم الشرق الأوسط يقتصر على مصر وفلسطين والشام، وصادف بعد تاريخ النكسة وانشغال الحكومات العربية لمهمة إزالة آثار العدوان في إطار قرار مجلس الأمن (conseil de sécurité) رقم (242) الذي يشير فقط إلى الحيز الذي تشغله الدول التي دخلت حرب (1967م).

ودون مواربة، يمكن القول أن إدارة البيت الأبيض في عهد الرئيس الأمريكي نيكسون وتحت تأثير وزير الخارجية الأمريكي آنذاك صاحب دبلوماسية خطوة خطوة ذائع الصيت هنري كيسنجر استثمرت إلى حدّ ما سعى الرئيس المصري السابق الراحل أنور السادات إلى تسوية سلمية سريعة ومنفردة مع إسرائيل بعد أن عبر منذ الأيام الأولى لحرب أكتوبر سنة (1973م)، في مراسلاته السرية مع كيسنجر، عزمه على عدم إطالة أمد الحرب أو عدم توسيع مداها. ونجح كيسنجر في فك الارتباط بين قضيتي النفط والصراع العربي- الإسرائيلي في إطار مواجهته لتداعيات استخدام النفط العربي إبان حرب أكتوبر.

وبعد فترة من الزمن، وإذا توخينا الدقة، بعد نهاية الحرب الباردة (la guerre froide) وزوال الاتحاد السوفييتي (URSS) وحرب الخليج الثانية ضد الغزو العراقي للكويت وانتصار الولايات المتحدة (USA) على المنظومة السوفييتية دون حرب[1] مؤشرات كانت كافية بأن تدفع الولايات المتحدة (USA) أن تطرح

---

(1) نصر بلا حرب، ريتشارد نيكسون، إعداد وتقديم المشير عبد الحليم أبو غزالة طبعة 1988، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

مشروعها المتجدد للشرق الأوسط، خاصة بعد قيامها ما سمي عملية السلام في مدريد سنة (1991م) وما بعدها والتي شهدت دخول الأطراف العربية في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل، وكذلك المباحثات المتعددة الأطراف في موسكو في يناير سنة (1992م) التي شملت كل الدول العربية بالكاد حتى تلك التي لم تشارك في الصراع العربي- الإسرائيلي مثل دول الخليج العربي.

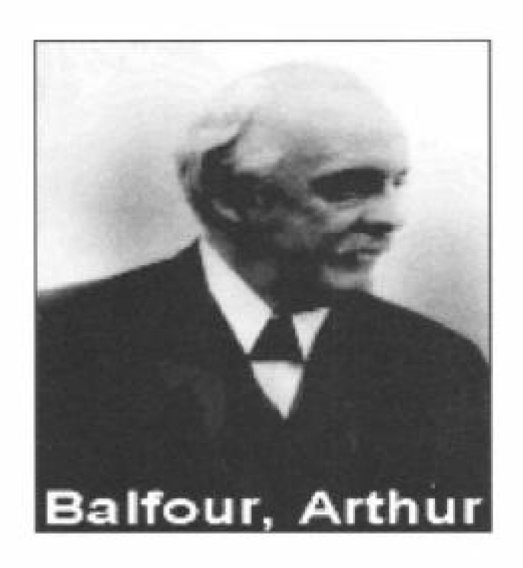
وقد حاولت واشنطن فرض تصورها (شرق أوسطي) بقضايا متداخلة بين بعدها العالمي وبعدها الإقليمي (territorial) مثل: التسلح واللاجئين والمياه والتعاون الاقتصادي، مع السعي لتأسيس نماذج للتعاون والتكامل الاقتصادي والأمني على أسس جيو إستراتيجية، وجيو اقتصادية بهدف تقويض النظام الإقليمي (territorial) العربي وعلى حساب قضايا ومصادر الصراع المحورية وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وأساسها القضية الفلسطينية، وعلى حساب الانتماءات والروابط العربية الإسلامية الثقافية وأيضا الحضارية والتاريخية واللغوية.

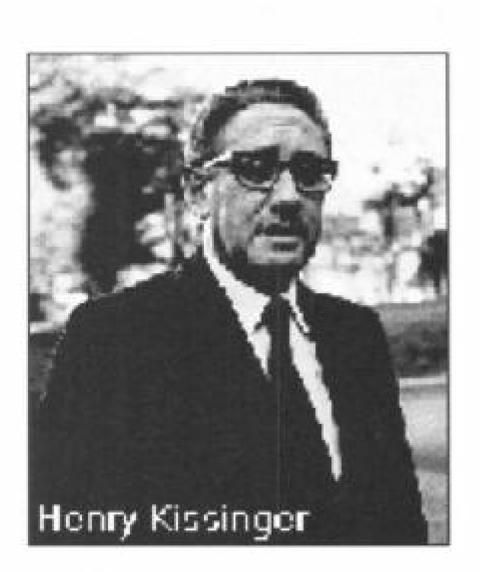
وهكذا تلاقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية في إعادة صياغة خريطة المنطقة من خلال تسويق صيغة ملائمة لإدخال إسرائيل في منطقة يترع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، ويشدد فيها على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية، وقد تجسّد ذلك في المؤتمرات الاقتصادية فيما عرف بـ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدار البيضاء سنة (1994م) وعمان سنة (1995م) والقاهرة سنة (1997م).

ولاشك، أن إسرائيل قد تمكنت فعلا من تحقيق جزئي بدعم تام من الولايات المتحدة (USA) وتركيا في مجال التطبيع الاقتصادي وتوقيع معاهدة سلام مع الأردن في وادي عربة سنة (1994م)- حتى أن بعض المراقبين السياسيين يرون أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ولد في وادي عربة- والتوصل لإعلانات (proclamation) أوسلو بين سنوات (1993م- 1994م- 1995م) في سلطة الحكم الذاتي (L'autonomie) الفلسطيني، وبادرت دول الخليج العربي وتونس والمغرب بفتح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل لديها.









تختلف الرؤى ولكن الهدف واحد

المبحث الثالث

تصور الشرق الأوسط الكبير

استغلت دوائر اليمين المسيحي الأمريكي المتطرف وخاصة الثنائي الخطـــر في إدارة جورج بوش الابن ريتشارد بيرل ودوغلاس فايث هجمات الحادي عشر من سبتمبر سنة (2001م) وبعد العدوان على العراق واحتلاله والإطاحـــة بـــالرئيس العراقي صدام حسين لأن تفرض تصوراتها عما أسمته الشـــرق الأوســـط الكـــبير، والذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيو إستراتيجية للـــوطن العـــربي تتضمن الإجهاز على مـــا تبقـــى مـــن بقايـــا النظـــام الإقليمـــي (territorial) العربي، والعمل على طمس المقومات الثقافية الحضارية للوطن العربي عبر تذويبه في نطاق استراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شمالا وشرقا إلى المغـــرب غربا.

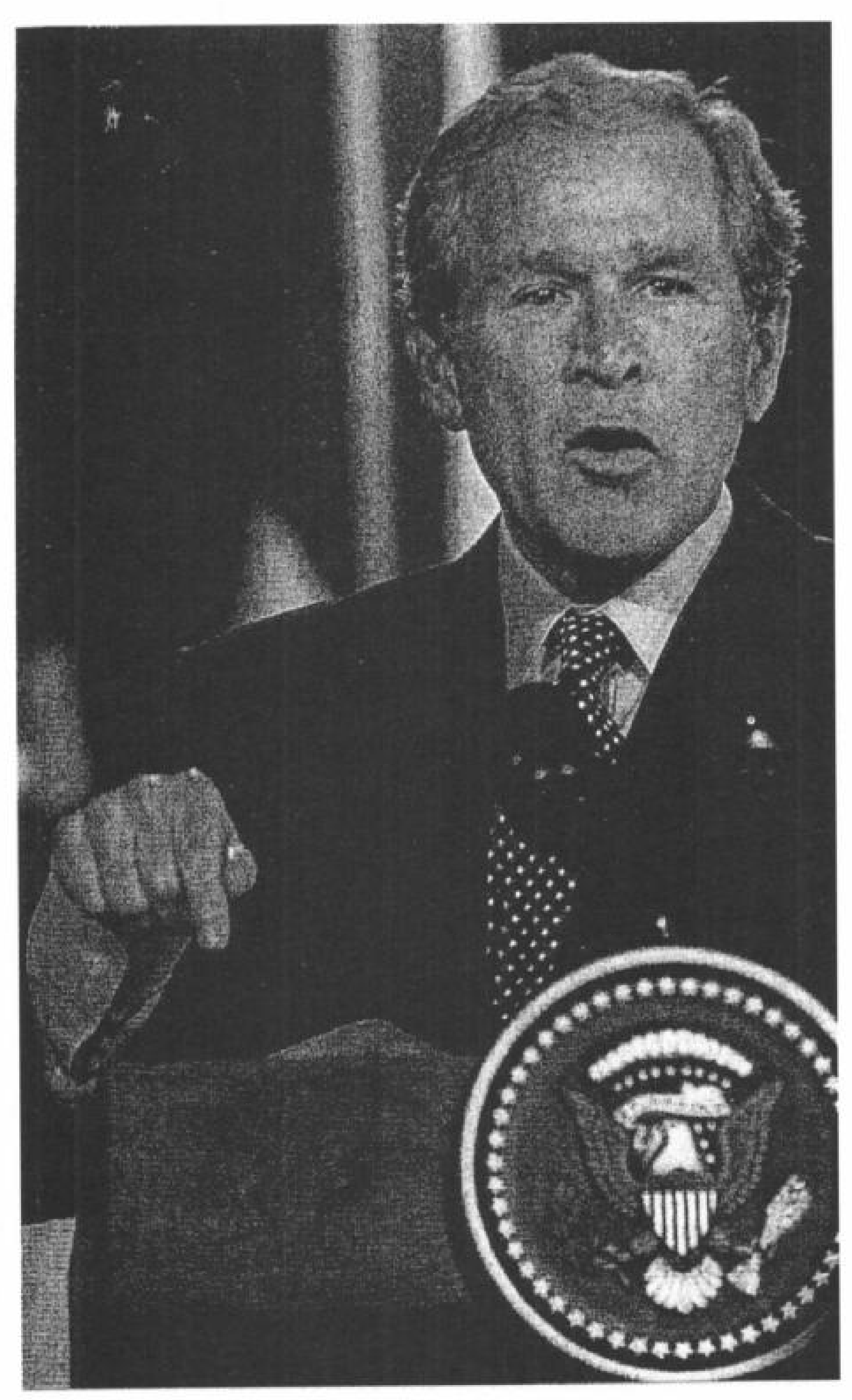
وقد ارتكزت دوائر اليمين المحافظ زيادة على الـــيمين المســـيحي المتطـــرف وحلفاء إسرائيل ومعها مراكز البحوث المؤثرة في صناعة السياسة، التي كانت لهـــا تصورات ورؤى غير متناسقة أو موضوعية يغلب عليها الطابع البراغماتي ومن أهمها أن الشرق الأوسط هو منطقة الاضطراب الكبير في العالم ومصدر كبرى المشـــاكل التي تهدد العالم والأمن القومي الأمريكي مثل الإرهاب وانتشار أســـلحة الـــدمار الشامل (le déploiement des armes de destruction) والأصولية والتطـــرف والهجرة غير المشروعة..الخ.

وقد لجأت إدارة بوش إلى تسويق حجج ومبررات على عدوانها على العراق، وهي أولا الحرب على الإرهاب التي أعلنت بعد (11) سبتمبر ســـنة (2001م) وتم اتهام الرئيس صدام حسين أمام الرأي العام (L' opinion publique) الأمريكـــي بأنه متواطئ إن لم يكن الموجه لأسامة بن لادن. وثانيا أن العراق يحوز أسلحة دمار

شامل وما يمثل ذلك من تهديد وتبين فيما بعد أن المعلومات التي روجتها الولايات المتحدة (USA) وبريطانيا كانت كاذبة. وعندما بدأت الحجتان المذكورتان تتراجعان لجأت الولايات المتحدة (USA) إلى حجة ثالثة وهي وعد واشنطن بجعل العراق نموذجا يحتذى للديمقراطية في الشرق الأوسط.

زيادة على ذلك، ما كرره المسئولون الأمريكيون، من الرئيس الأمريكي بوش الابن نفسه ونائبه ديك تشيني إلى وزير الخارجية السابق كولن باول إلى مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس سابقا إلى وزير الدفاع رامسفيلد وابنته إليزابيث ومستشاره بيرل ووكيل وزارة الخارجية دوغلاس فايث وغيرهم، الذين قدموا بحوثا وتقارير قدمتها مراكز مرتبطة بفريق بوش مثل: مؤسسة (أمريكان انتر برايز) و(مؤسسة هيريتاج) أكدت في مجملها أن الطابع السلطوي للنظم العربية الحاكمة في دول كبيرة مثل: مصر والسعودية وغيرهما إلى جانب مناهج التعليم والسياسات الثقافية والإعلامية والفساد السياسي والمالي، تعدّ كلها مسئولة عن شيوع التطرف والإرهاب والتعصب وكراهية الولايات المتحدة (USA) والغرب وموجات الهجرة إلى الدول الغربية والحرمان الاقتصادي والاجتماعي.

وقد صمم بوش شخصيا قيام بلاده مباشرة وليس عبر راعية مصالحه في المنطقة إسرائيل، وهي مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي فيما يعرف (الشرق الأوسط الكبير)، وخيرت إدارة واشنطن العالم برمته بين تأييد ما يسمى الإرهاب أو محاربته، وحاول بوش الربط بين الإرهابيين وانتشار أسلحة الدمار الشامل (le déploiement des armes de destruction)، وصمم على أن تحتكر إدارته وحدها تحديد التهديدات المختلفة، ولم يقبل بمشاركة الآخرين بمن فيهم الحلفاء الأوروبيين أنفسهم في ذلك التحديد، بل أكثر من ذلك هدّد بوش الجميع بأن من لم ينضم إلى فكرته إنما يدخل أوتوماتيكيا في خانة دعم الإرهاب أو التستر عليه (من لم يكن معنا فهو ضدنا).



من لم يكن معنا فهو ضدنا

المبحث الرابع
تأسيس شراكة الشرق الأوسط

أبدت وزارة الدفاع الأمريكية رضاها عن تبريرات بوش لاحتلاله العراق ومحاربة الإرهاب، خاصة لدى أصدقاء إدارة بوش من (المحافظين الجدد)[1]. وقد عبر الرئيس بوش نفسه عن نشر القيم الديمقراطية (Démocratie) في الشرق الأوسط، وهذا ما أعلنه في (26) فبراير سنة (2003م)، عشية اجتياح العراق أمام مؤسسة الأبحاث الأمريكية (AEI) المعروفة بأنها تضم المحافظين الجدد وأصدقاء إسرائيل غير المشروطين والذين يفتخر بوش الابن بأنه (استعار) عشرين منهم لإدارته، وفي خطوة لاحقة اقترح الرئيس الأمريكي في (9) مايو سنة (2002م)، وبجامعة كارولين الجنوبية، رغبة إدارته (إقامة منطقة تبادل تجاري حر بين الولايات المتحدة (USA) والشرق الأوسط في غضون عقد من الزمن).

كما تم الإعلان (proclamation) عن دعم منتدى الإصلاح القانوني (juridique) والإداري، والذي يعني بالدرجة الأولى دول المنطقة باستثناء إسرائيل، وقد تم عرض هذا المشروع بإدارة الدولة على أساس أنه ضرورة للأمن القومي الأمريكي، وأن تطوير الشرق الوسط سيضع نهاية للإرهاب الدولي الذي يجتاح العالم.[2]

وما يدعو للريبة أن مشروع شراكة الشرق الأوسط (MEPI) التابع للخارجية الأمريكية والذي يدفع عدد من برامجه ببضعة ملايين من الدولارات

---

(1) الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير حول التنمية البشرية العربية 2002 و2003، www.undp.org

(2) مهاتير ينتقد اليهود وينادي بالوحدة في افتتاح المؤتمر الإسلامي حول الإرهاب في بوتراجايا الماليزية، (السفر)، 2003/10/17.

لبعض منظمات بالشرق الأوسط تحت دعوى دعم دور تلك المنظمات في السعي نحو الإصلاح. وقد تم تصوير المشروع على أنه بارقة أمل للعالم العربي، واعتبر البنتاغون أن الحرب على العراق ما هي إلا الحلقة الأولى من مسلسل تشكيل (الشرق الأوسط). وفي يوم (10) يوليو سنة (2002م) استمع أعضاء المجلس الاستشاري لسياسة الدفاع الأمريكية مطولا إلى حديث ريتشارد بيرل، عن تخلف الثقافة الإسلامية، وضرورة إنهاء هذا الالتفاف الإسلامي حول مكة المكرمة باعتبارها نواة تجمع العالم الإسلامي ويجب تدميرها!! لكن في نهاية المطاف يوم (122002/12/م) لم يسع وزير الخارجية الأمريكية سوى الإعلان (proclamation) عن مشروع قيمته (90) مليون دولار أمام كبرى الشركات المستثمرة في مشروع الشرق الأوسط الكبير لسنة (2003م).

ومشروع شراكة الشرق الأوسط الذي يمهد لمشروع الشرق الأوسط الكبير يرتكز إلى أربعة أهداف:

- الهدف الاقتصادي: ويتمحور حول المساعدة في تحسين الجودة، وتشجيع الاستثمار، وتسهيل خلق المؤسسات،
- الهدف السياسي: ويدور حول ترقية المجتمع المدني (société civile)، وتعزيز دولة القانون (DROIT)، وتعزيز التعددية (pluralisme) الإعلامية،
- الهدف التربوي: ويتمثل في تمكين الجميع من التمدرس، تحسين البرامج الدراسية، تأهيل الطاقات البشرية لخوض وظائف التجارة والسوق،
- الهدف الخاص بالمرأة: ويعني البرنامج كل من المغرب والسعودية باستثناء كل من ليبيا، سورية، إسرائيل والعراق، حسب تقسيم إداري لايمت إلى الواقع الجغرافي بصلة.

وقد أوعز هذا المشروع، إلى نائبي سكرتير الدولة ريتشارد أرميتاج، ومدير مكتب الشئون الشرق أوسطية، إليزابيث تشيني (ابنة الرئيس ديك تشيني)، وتم

الإعلان (proclamation) عن مشروع الشرق الأوسط الكبير يوم (6) نوفمبر سنة (2003م) من قبل الرئيس جورج بوش الابن، خلال حديثه عن (الهيئة الوطنية للديمقراطية). كما لاننسى كذلك انعقاد مؤتمرين هامين عقدا بدعم من هذا المشروع، الأول المنتدى الدولي بالمنامة (15-17 سبتمبر سنة 2003م)، والثاني الملتقى الاقتصادي العربي في الدار البيضاء (18-30 سبتمبر سنة 2003م)، ثم مؤتمر ثالث عقد ببيروت ضم البنوك العربية بهدف التحكم في عمليات تمويل الإرهاب (أكتوبر سنة 2003م)، ليكون بذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير قد هندس للعرب اقتصادياتهم وشؤونهم المالية.

واعتمادا على تقرير هيئة الأمم المتحدة حول التنمية (dévlopement) البشرية بالعالم العربي راجع الرئيس بوش الابن نسخته الأصلية المقترحة للشرق الأوسط، ليستوحي من تقرير الأمم المتحدة نسخة أكثر تطورا لمشروع يتعين عليه تقديمه في لقاء قمة مجموعة الثماني بجورجيا، وهذه النسخة تسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO).

وكانت دعوة الإصلاح المتمثلة في الشرق الأوسط الكبير، التي قامت الولايات المتحدة (USA) بإطلاقها نيابة عن قادة ومفكري الأمة (Nation) وفق دوافع إنسانية بحتة، ولكنها اعتمدت في مرتكزاتها الأساسية على الحقائق والأرقام التي أوردها تقريرا التنمية (dévlopement) الإنسانية العربية اللذان صدرا في التاريخين المذكورين أعلاه، قد أشرف على إعدادهما نخبة من المتخصصين العرب، أي أن المبادرة جاءت بناء على تشخيص عربي لمظاهر الأزمة العربية، التي تتمحور في جوهرها حول: نقص الحريات الذي يعانيه المواطن العربي، الحرية السياسية التي تمنع مشاركته الفعالة في نظام الحكم (systemes du pouvoir) وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وإعطاء مجال أوسع للمرأة.

ولكن المبادرة الأمريكية كما تسربت - وكما حاول أن يبلورها الرئيس بوش في خطاب له- تجاهلت أهم المحاور التي ركز عليها تقرير التنمية

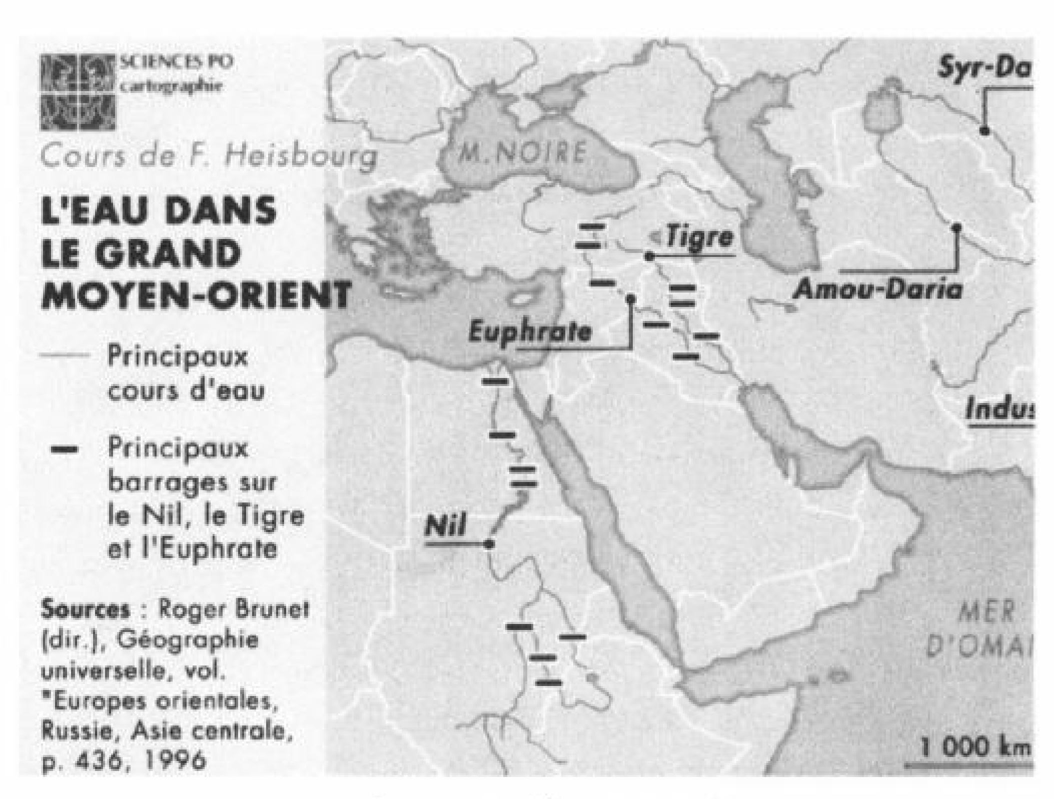
(dévlopement) الإنسانية، وهو التأثير السلبي للصراع العربي- الإسـرائيلي على التنمية (dévlopement) العربية، بل إن التقرير أعتبر وجود إسرائيل هـو العقبة الكأداء لفشل جهود الإصلاح والتنمية (dévlopement)، وعلى العكس من ذلك ترى المبادرة الأمريكية أن النتيجة الطبيعية للإصلاح العربي يجـب أن تكون في اتجاه الصلح مع إسرائيل وإقامة علاقات طبيعيـة معهـا، في إطـار مايسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO)، ولهذا السبب جاء الـرفض العربي للمبادرة جملة وتفصيلا، لأن المبادرة تجاهلت قضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية.[1]

وبالتالي، كانت الدعوة لمقاومة هذا المشروع الخطير، لأن الموافقـة عليـه – حسب البعض- يعني الموافقة على الاحتلال الأمريكي للعـراق، وعلـى المـذابح الأمريكية هناك وعلى بشاعات أبو غريب وغوانتنامو، ويعني الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحرمان ملايين اللاجئين من حقهم في العودة إلى ديارهم التي أخرجوا منها- ذات يوم – دون وجه حق. وأن تعبيرات الإصلاح التي تروج لهـا المبادرة الأمريكية كلمة حق يراد بها باطل.

والجدير بالملاحظة، وتأكيدا على جدية المشـروع الأمريكـي أنشـأت الولايات المتحدة (USA) مكاتب إقليمية رصدت لها مبلغ (100) مليون دولار لمشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO) لسنة (2004م) منها (4) ملايين دولار لبرامج خاصة للجزائر، ولها علاقة بالمنطقة ككل، وهو ما صرح به السيد/بيتر مولرين مدير المكتب الإقليمي لمشروع الشـرق الأوسـط الكـبير (GMO) أثناء اختياره فتح مكتب إقليمي في تونس، وأضـاف مـولرين أنـه في سـنة (2003م) خصص مبلغ (129) مليون دولار، وذلك لدعم الإصلاحات في كل الميادين[2].

(1) صوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، العدد1905، 7يونيو سنة 2004.

(2) الخبر (صحيفة جزائرية)، العدد 4192، 2004/9/15.



موقع المياه العربية في المشروع الأمريكي

المبحث الخامس
ولادة مشروع الشرق الأوسط الكبير

أعدّ مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO) فريق الرئيس بوش الابن على هامش قمة قادة الدول الثماني الكثير تصنيعا في العالم والتي احتضنتها جزيرة سي اسلاند بجورجيا من (8) إلى (10) يونيو سنة (2004م)، تحت شعار شراكة من أجل المستقبل، والتي تمت في اجتماعات شبه مغلقة بسبب المواجهات بين نشطين مناهضين للعولمة وقوات الأمن.

وكانت نقطة الخلاف الرئيسية في القمة هي العراق وإضفاء الديمقراطية (Démocratie) على الشرق الأوسط كما يرغب في ذلك بوش. ورغم رغبتهم في إبراز تقارب وجهات نظرهم، فإن أكثر الرجال نفوذا في العالم لم ينجحوا في الاتفاق حول القضايا المطروحة.

ففيما يتعلق بالعراق، طلب الرئيس الأمريكي مدعوما بتوني بلير بإلغاء شبه كامل للديون العراقية فيما ارتأت فرنسا وروسيا الدائنان الرئيسيان للنظام العراقي السابق، تدعمهما ألمانيا تخفيضها إلى النصف فقط، كما حاول بوش أيضا إقناع حلفائه الأوروبيين بإشراك جيوش الحلف الأطلسي للمساعدة على إعادة الأمن للعراق. وقد أعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس الألماني جيرهارد شرويدر تحفظهما حول مسألة توسيع أعضاء الحلف قليلا حسب عبارة بوش.

أما بخصوص مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO)، فقد استقبل قادة الثماني يوم (9) يونيو على مائدتهم رؤساء دول كل من أفغانستان والجزائر والبحرين والعراق والأردن واليمن وتركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير

الذي تقلص إلى شرق أوسط موسع ليشمل إفريقيا.[1]

وكانت صحيفة (الحياة)[2] الليبرالية التي تصدر في لندن قد نشرت بإيعاز من إدارة واشنطن (وثيقة عمل) بعنوان (شراكة الدول الثماني حول الشرق الأوسط الكبير) والتي كانت واشنطن قد وزعتها على مستشاري زعماء الدول الثماني قبل القمة المذكورة سابقا في ولاية جورجيا بالولايات المتحدة (USA).

وتستوحي الوثيقة بشكل واسع من تقارير أعدها كل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكتب الإقليمي (Le trritoire) لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية حول مستوى الفقر والأمية والبطالة في البلدان العربية ليدق ناقوس الخطر أمام الدول الثماني التي تتعرض (مصالحها المشتركة) للخطر بسبب تصاعد التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية. وتتوجه واشنطن إلى دول المجموعة مشيرة إلى تكامل مشروعها مع مبادرات موازية كالشراكة الأوروبية- المتوسطية (مسار برشلونة)[3] ومبادرة الشراكة الشرق الأوسطية التي أطلقتها وزارة الخارجية الأمريكية، كما شدد على الجهود المتعددة الأطراف لإعادة الإعمار في أفغانستان والعراق كأنها تندرج في مسار واحد مشترك.

والجدير بالملاحظة أن مجموعة الثماني في اجتماعها المذكور تعهدت بتوسعة نطاق دعمها لدول المنطقة التي تنتهج سياسات إصلاحية اقتصادية وتعليمية وسياسية. والمعروف أن مجموعة الثماني تتألف من كندا وألمانيا وفرنسا وايطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (USA).

---

(1) J.afrique بالعربية، العدد3، أكتوبر - نوفمبر 2004.

(2) الحياة 19 فبراير 2004.

(3) أنظر إلى وثيقة إعلان مسار برشلونة بالتفصيل في ملاحق هذا الكتاب.



بوش بين أقرب مساعديه

المبحث السادس

خصائص مشروع الشرق الأوسط الكبير

ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقريري التنمية (dévlopement) البشرية العربية للسنتين (2002م – 2003م) اللذين حددا النواقص الثلاثة وهـــي: الحرية والمعرفة وتمكين النساء، وهي حالات تعاني منها البلدان العربية، واعتبار هذه النواقص مسئولة عن التطرف.

وما أدل على هذا المنطق إلا المقال الذي كتبته كوندوليزا رايس في صـــحيفة الواشنطن بوست الصادرة بتاريخ (7) غشت سنة (2003م) حيث قالت: حرفيا إن منطقة الشرق الأوسط يؤخرها العجز في الحرية، فيؤمن الشعور باليـــأس في إنحـــاء عديدة منها أرضا خصبة لعقائد الكراهية التي تقنع الناس بالتخلي عـــن تعلمهـــم الجامعي ومهنهم وعائلاتهم وبالطموح إلى تفجير أنفسهم. أي منطق هذا البعيد عن الواقع والصادر للأسف عن قمة الإدارة الأمريكية، والسؤال هل الشهيدة هنـــادي جرادات التي ذهبت إلى حيفا لتفجر نفسها في مطعم يعود إلى ســـبب العجـــز في الحرية أم لأن الصهاينة دمروا مدينتها وقتلوا أفرادا من عائلتها وجردوها مـــن أي أمل بمستقبل كريم!!

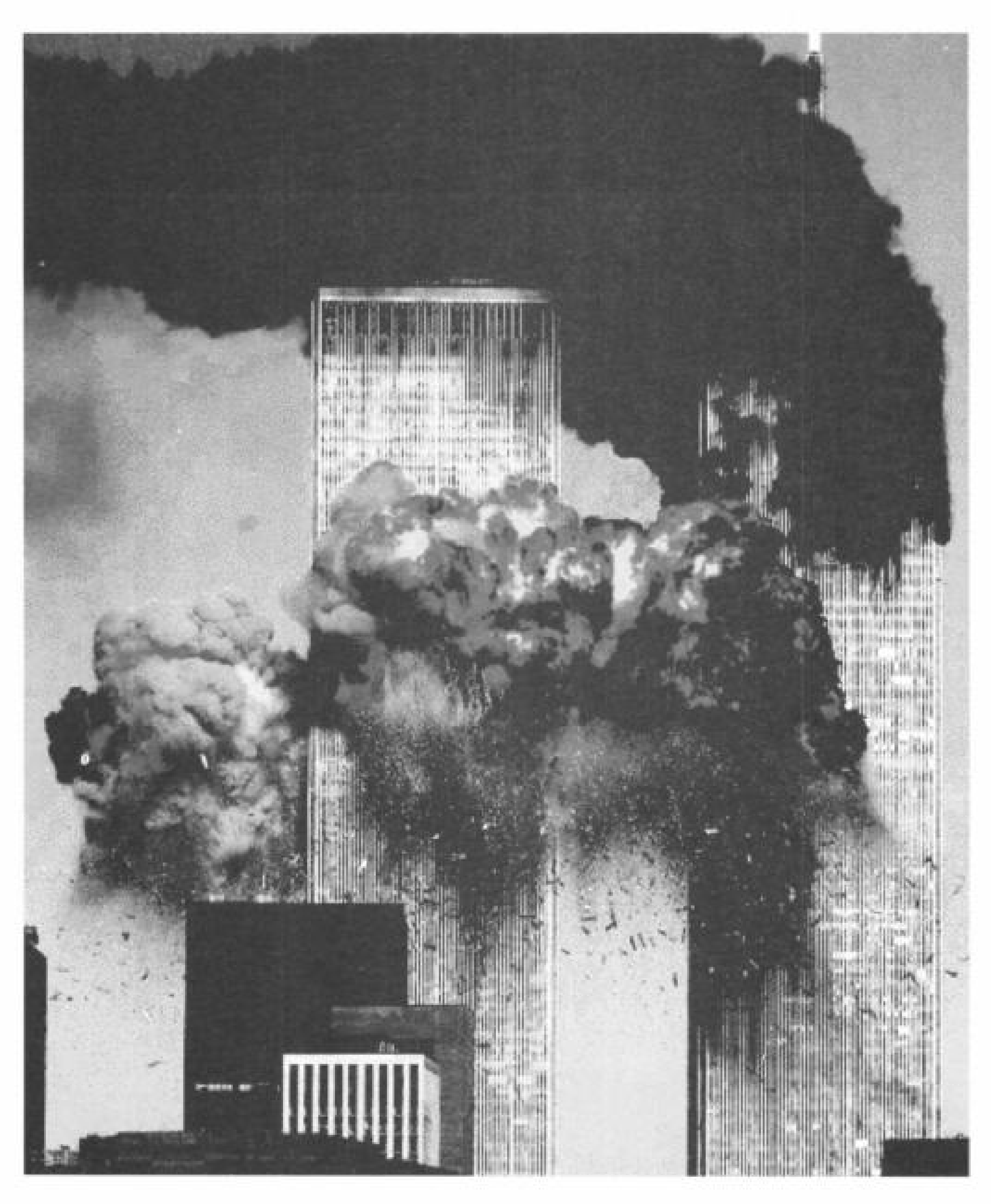
يتكون مشروع الشرق الأوسط الكبير من مقدمة وثلاثـــة عنـــاوين، وبعـــد المقدمة تتوالى الإحصائيات المروعة التي تصف الوضع الحالي في المنطقـــة العربيـــة بالكارثي، وذلك كالآتي:

- مجموع إجمالي الدخل المحلي في دول الجامعة العربية (ligue arabe) أقل مـــن نظيره في اسبانيا،
- 40% من العرب البالغين أميون وتشكل النساء ثلثي هذا العدد،

- من المتوقع أن يكون في المنطقة (25) مليون عاطل عن العمـــل بحلـــول ســـنة (2010م)،
- يعيش ثلث العرب على مدخول دون الدولارين في اليوم،
- في إمكان 1,6% فقط من السكان يستخدم الانترنت (Internet)، وهي نسبة تقل عما عليه في أية بقعة في العالم بما في ذلك بلدان إفريقيا جنوب الصـــحراء الكبرى،
- لاتشغل المرأة سوى 3,5% من المقاعد البرلمانية العربية،
- عبّر 15% من الشباب عن رغبتهم في الهجـــرة ووجهتـــهم المفضـــلة الـــبلاد الأوروبية،

ثم يستعرض مشروع الشرق الأوسط الكبير النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية (dévlopement) البشرية العربية والعناوين ثلاثة وهي:

1. تشجيع الديمقراطية،
2. الحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي،
3. توسيع الفرص الاقتصادية.



... بدون تعليق

المطلب الأول
تشجيع الديمقراطية

ويتضمن هذا المحور جملة من الاقتراحات الإصلاحية في مجالات السياسة، وأهم الأفكار هي كالتالي:

- تعاني البلدان العربية من نقص فادح في الحرية يضعف التنمية (développement) البشرية فيها،
- فقدان الحرية والديمقراطية (Démocratie) في المنطقة رغم أهميتهما في ازدهار التنمية (développement) الفردية،
- تصنيف إسرائيل كلدولة وحيدة حرة تماما في المنطقة مقابل بلدان أربعة حرة جزئيا،
- يتوق معظم الشباب العربي إلى الديمقراطية (Démocratie) ويرفض الاستبداد،
- المنطقة العربية تأتي في المرتبة الأدنى في العالم من حيث التعبير عن الرأي والمساءلة،
- حث مجموعة الثماني على تعزيز الانتخابات الحرة في المنطقة عن طريق تقديم مساعدات تقنية لمراقبة الانتخابات وتسجيل الناخبين ورعاية الزيارات المتبادلة بين أعضاء البرلمانات والاهتمام بصياغة التشريعات وتمثيل الناخبين،
- إنشاء معاهد لتدريب النساء على المشاركة في الحياة السياسية والمدنية،
- إنشاء مراكز تمكن الأفراد من الحصول على مشورات قانونية والاتصال بمحامي الدفاع وبإمكان هذه المراكز الارتباط بكليات الحقوق في المنطقة،
- الاهتمام بوسائل الإعلام المستقلة وتنظيم زيارات للصحفيين ورعاية برامج تدريب وتقديم زمالات دراسية وإقامة ندوات حول تغطية الانتخابات،
- انتشار الفساد في المجتمعات العربية، وهو قد أصبح متأصلا في كثير من بلدان المنطقة والعمل على تشجيع تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد،
- تشجيع الإصلاح الداخلي عبر منظمات المجتمع المدني (société civile) ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان (Droit de L'homme) ووسائل الإعلام،

- ضرورة قيام حكومات المنطقة بتشجيع هذه المنظمات وتوفير التمويل لها،
- يبلغ ما ينتجه العرب من الكتب 1,1% من مجموع الإنتاج العالمي، وتشكل الكتب الدينية 15% منها،
- يوجد 35 صحيفة لكل ألف عربي مقابل285 للألف في البلدان المتطورة،
- يبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لاينطق بها سوى 11مليون نسمة) خمسة أضعاف ما يترجم إلى العربية،
- يبلغ مجموع الناتج المحلي لدول الجامعة العربية (ligue arabe) كلها أقل من نظيره في اسبانيا.

المطلب الثاني
بناء المجتمع المعرفي

ويتضمن هذا المحور كل ما له علاقة بالجانب العلمي والمعرفي، حيث يقترح المشروع مبادرات عدة في فترات زمنية محدودة كالمساعدة التقنية التي يمكن أن توفرها الدول الثماني إلى الدول العربية التي تجري الانتخابات فيها بين 2004 و2006 ويتجلى ذلك في العناصر الآتية:

- تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية (développement) والصعود في معارج العلم والمعرفة خاصة في عالم يتميز بعولمة مكثفة،
- تشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزيف هجرة الأدمغة العربية (la fuit des cerveaux) إلى الخارج والمتواصل تحديا لآفاق التنمية (développement)، فالإنتاج الفكري ضعيف بالمقارنة من الإجمالي العالمي،[1]
- يهاجر حوالي ربع متخرجي الجامعات وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير،
- يقوم بناء المجتمع المعرفي على مبادرات ثلاث: التعليم الأساسي، والتعليم بواسطة الانترنت (Internet)، وتدريس إدارة الأعمال،

---

(1) أنظر مؤلفنا (هجرة الكفاءات العربية...دوافعها واتجاهاتها)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع بالجزائر، ط 1، سنة 2002.

- تتناول مبادرة التعليم الأساسي معضلة محو الأمية ويقترح المشروع تكوين فرق لمحو الأمية، وبالتعاون مع منظمة اليونسكو (UNESCO) (برنامج التعليم للجميع) لتشمل تدريب 100 ألف معلمة بحلول سنة 2008 أملا بخفض نسبة الأمية إلى النصف بحلول سنة 2010. كما أن هناك حاجة لإنشاء المزيد من معاهد تدريب المعلمين والمعلمات وتوسيعها، لدعم التعليم الأساسي،
- إنشاء مدارس الاكتشاف باستعمال التكنولوجيا المتطورة كما في تجربة الأردن في هذا المجال،
- التوسع في استعمال الإنترنت (Internet) عن طريق توفير أجهزة الكمبيوتر في المدارس وتسهيل اتصالها بمكاتب البريد، وفي الأرياف أيضا،
- تنظيم مؤتمرات وندوات ولقاءات لبحث إصلاح التعليم وتحديد السلبيات والنواقص في التعليم الأساسي، على غرار ملتقى الشرق الأوسط لإصلاح التعليم في مارس- أبريل سنة 2004،
- العمل على ترجمة الكتب الكلاسيكية الأوروبية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع والطبيعة بتمويل من طرف مجموعة الثماني، فضلا عن نشر الكتب الكلاسيكية العربية ثم التبرع بها للمكتبات التي تعاني من تدهور ونقص فادح في هذا المضمار.

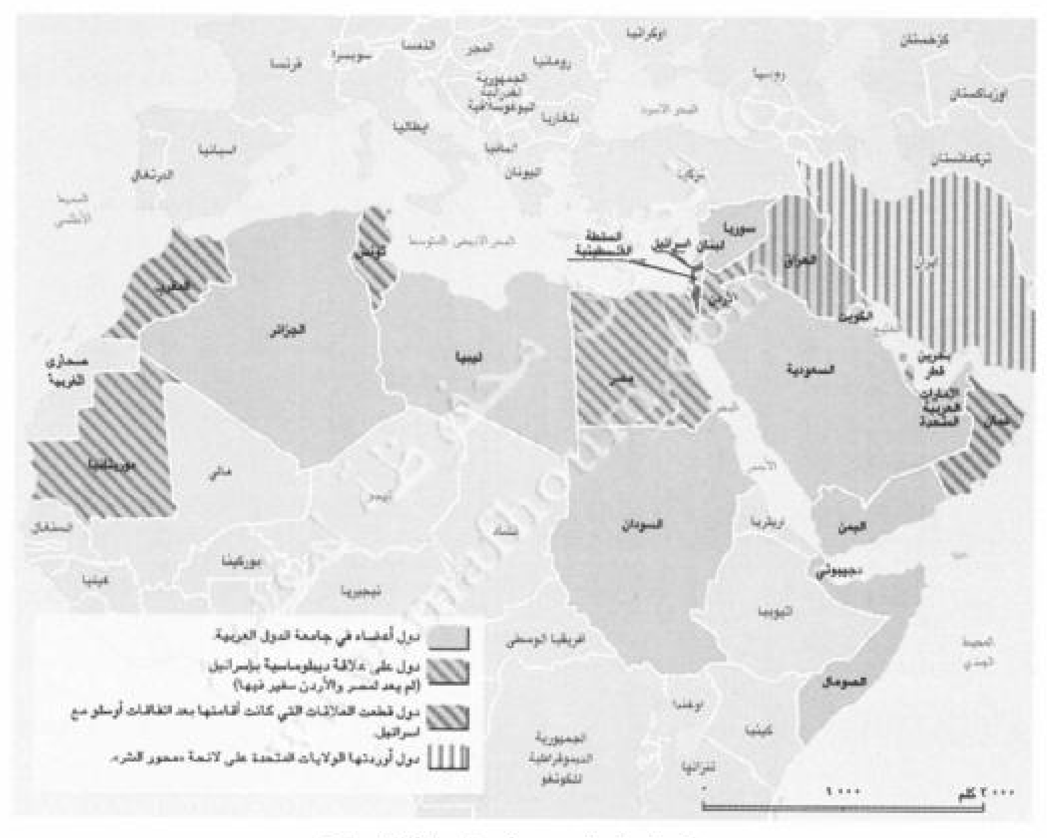
المطلب الثالث
توسيع الفرص الاقتصادية

هذا المحور ربما الأكثر جرأة، حيث يدعو إلى تحول اقتصادي كبير يشبه ما حصل في الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية. أما مفتاح التحول فهو بالطبع في تعزيز القطاع الخاص، الباب السحري للازدهار والديمقراطية (Démocratie) كما تؤمن بهما واشنطن. وتبلغ الوثيقة حدا من السذاجة إذ يتوقع إخراج 1200000صاحب عمل (منهم 750 ألفا من النساء) من الفقر عن طرق قروض صغيرة تبلغ 400 دولار للشخص الواحد تقتطع من مبلغ اجمالي لايتجاوز

المائة مليون دولار سنويا على مدى خمس سنوات.

ويقترح المشروع وصفات معهودة مثل: تأسيس مصرف الشرق الأوسط الكبير للتنمية على غرار المصرف الأوروبي للتنمية وإعادة الإعمار، في الوقت الذي تتمتع فيه البلدان العربية بوجود مؤسسة من هذا الطراز مع الفارق أن البلدان العربية لاتهيمن عليها. وإنشاء مناطق حرة علما بأنها موجودة بين عدة دول عربية. وممارسة الضغوط من أجل أولوية الانتساب إلى منظمة التجارة العالمية (GATT) وإدخال الإصلاحات الضرورية لذلك.

كما يقترح المشروع إقامة مناطق محددة تتولى تشجيع التعاون الإقليمي (territorial) في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات وإنشاء منبر الفرص الاقتصادية للشرق الوسط يجمع مسئولين كبارا من مجموعة الثماني ودول المنطقة ويستند في شكل مرن إلى نموذج رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبك).



موقع العالم العربي في الساحة الدولية

الفصل الثالث

العرب ومشروع الشرق الأوسط الكبير



في وادي عربة... كان ميلاد المشروع الأمريكي

تمهيد

تميزت ردود فعل الدول العربية على مشروع الشرق الأوسط الكبير وحتى بعض الدول الأوروبية على تحفظاتها على المبادرة الأمريكية المسماة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وبدا أن أكثر تلك الدول لاتصدق ماتقوله الولايات المتحدة (USA) عن دوافعها وأهدافها من هذه المبادرة.

ومنذ نشر المبادرة على صفحات الحياة لاتزال تثير اعتراضات متواصلة في العالم العربي، بدءا بتعريف مفهوم الشرق الأوسط الكبير حيث يضم إضافة إلى البلدان العربية كلا من أفغانستان وإيران وباكستان وتركيا وإسرائيل وهي دول لاجامع مشترك لها سوى انتمائها إلى المنطقة التي تعبر عن أعلى نسبة من العداء للولايات المتحدة الأمريكية وتشهد انتشارا للأصولية الإسلامية في صورتها المعادية للغرب والتي صنفتها واشنطن على رأس قائمة الأعداء بعد نهاية الحرب الباردة (la guerre froide).

وباستثناء هذه الاعتبارات للأولوية السياسية الإستراتيجية التي تحاول واشنطن الحصول على تبني شركائها الغربيين لها، فليس هناك من مبرر جغرافي أو ثقافي أو اقتصادي يجمع هذا الكم من البلدان والتي لاتستجيب لمقاييس مشتركة في ما بينها. ولابد أن ترفض شعوب هذه البلدان وحكوماتها هذا المنطق باستثناء إسرائيل التي تشاطر واشنطن أولوياتها الإستراتيجية وخصوصا أن سائر بلدان المنطقة تمثل مصدر قلق بالنسبة لها.

وقد جاء أول الانتقادات وألذعها من رئيس تحرير تقرير التنمية (dévlopement) البشرية العربية المصري نادر فرغاني الذي استنكر وضع واشنطن يدها على التقرير، وأضاف في مقال له بصحيفة الحياة أشار فيه إلى أن آلية العمل- المهلة القصيرة الممنوحة للدول الثماني وللدول العربية لإبداء الرأي في المشروع-

ترهن عن العقلية المتعجرفة للإدارة الأمريكية الحالية تجاه سائر العالم وسلوكها كأنها تتحكم بمصائر الدول والشعوب.[1]

ويأخذ الكاتب على الوثيقة تعميمها معطيات عربية على منطقة جغرافية واسعة ومتنوعة غالبيتها مسلمة ومصنفة في نظر المحافظين الجدد على أنها بؤرة الإرهاب، ويضرب هذا التعميم عرض الحائط بخصوصيات الدول المعنية. ويعرض فرغاني لأسباب عدة تدعو إلى رفض المشروع رفضا قاطعا. أولا لأنه (مفروض من الخارج) من دون استشارة مسبقة للمعنيين الرئيسيين به. ومن ثم لأنه يفتقر إلى المصداقية كونه صادرا عن إدارة تزرع الفساد في العالم العربي وتهدد مصالحه. لذا فإن وثيقة واشنطن ترتكز على تقرير الصندوق العربي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وقد انطلقت الإدارة الأمريكية وعلى رأسها المحافظون الجدد من نظريتي مايكل دويل وفرانسيس فوكوياما (Francis fukuyama)، لتؤكد أن سبب الحروب المستمرة وانتشار الإرهاب والعنف في العالم العربي هو في أساسه يعود إلى غياب الأنظمة الديمقراطية، واضعة القضايا القومية العربية كالصراع العربي-الإسرائيلي في المرتبة الثانية.

وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قد دعت في محاضرة ألقتها بالجامعة الأمريكية بالقاهرة إلى تغييرات ديمقراطية في الشرق الأوسط. وانتقدت السعودية تعامل السلطات في المملكة مع الأصوات المطالبة بالإصلاح. ودعت سورية إلى أن تأخذ بجدية التغييرات الجارية في المنطقة، وقالت أن بلادها ستدعم كل الجهود الاصلاحيةفي المنطقة، وأنها تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية نموذجا للإصلاح في المنطقة.[2]

وقد عبر جيمس وولس وهو من رموز اليمين المسيحي الأمريكي المتطرف والمدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية عن الأفكار الجديدة بوضوح في مقال لصحيفة (le monde) الفرنسية سنة (2004م) حيث أكد أن الولايات المتحدة (USA) تخوض حربا ضد الإرهاب لتوسيع رقعة الديمقراطية (Démocratie) إلى

(1) الحياة، (صحيفة تصدر في لندن) 19 فبراير2004.

(2) صوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، العدد 2223، 21 يونيو 2005.

أطراف العالمين العربي والإسلامي التي تهدد الحضارة الليبرالية، وأن المشكلة الكبرى هي في غياب نظام ديمقراطي واحد في العالم العربي. وعلى هذا الأساس تم إطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي دعا إلى إقامة أنظمة ديمقراطية بكل مكوناتها في المنطقة، متجاهلا القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

كان المفترض من أمريكا من أجل إقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO)، أن تحاور الشعوب المعنية بهذا المشروع وتستطلع أراءها، وتجري إحصائياتها اللازمة، كأن ترسل خبراء من الجامعات والمعاهد الدراسية والسياسية لإلقاء المحاضرات، وإقامة الندوات، والتحاور مع الأحزاب، ومع النخب الثقافية، والاستماع إليهم ومجادلتهم، وبالتالي، قرع الحجة بالحجة ومجابهة الرأي بالرأي، حتى يتم اختيار أنجع الصيغ التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير(GMO).

أما الاعتماد على تقارير المخابرات الأمريكية ومصادر المعارضة العربية كما تم الأمر في العراق - حيث عمدت إدارة بوش إلى شن حرب علنية، بمعزل عن الرفض الواسع في العالم أجمع، وأنزلت على العراق الدمار والقتل والتشريد بما لايقل عن فظاعات النازيين في الحرب العالمية الثانية- فسوف يوقع أمريكا في أخطار سياسية جديدة، كما سبق أن أوقعها في العراق.

وبكل المقاييس، ارتكبت أمريكا خطأ في العراق، وعليها ألا تكرره مرة أخرى، فلا تبدأ مشروع الشرق الأوسط الكبير(GMO) من جديد من سورية أو من ليبيا أو من إيران أو من غيرها من الدول المحتملة، بل من فلسطين. وبدون ذلك لا يمكن أن تقنع العرب ولو جاءتهم بالشمس في يمينها وبالقمر في شمالها.

في ضوء هذا المشروع يتم القفز على حق عودة الفلسطينيين الذي لايمكن أن يتحقق إلا بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، ومحاربة التوطين، ووصف نضال الشعب الفلسطيني من أجل حق تقرير المصير وإقامة دولته وإنهاء الاحتلال الصهيوني على أنه عمل إرهابي، واعتبار المنظمات الفلسطينية، وتاليا، الشعب الفلسطيني إرهابيين. فعزل الرئيس الراحل ياسر عرفات وسلطته الفلسطينية، وترك العنان للإرهابي شارون يقتل

ويدمر ويحرق في فلسطين، ويقضي على كل مقومات إقامة الدولة الفلسطينية. هذا السلوك هو المساهمة الإسرائيلية في الحرب على الإرهاب المشرّع من قبل الإدارة الأمريكية، يشكل مفصلا من مفاصل مشروع الشرق الأوسط الكبير(GMO).

إن أساس رفض المشروع الأمريكي لاينطلق فقط من انعدام مصداقية الولايات المتحدة (USA) واعتمادها ازدواجية المعايير، وإنما أيضا من كون مضمون هذا المشروع لايقدم شيئا ملموسا لتقدم شعوب المنطقة. إنه مشروع يسعى بكافة الوسائل، السلمية والعسكرية، لوضع اليد على المنطقة ولمصادرة ثرواتها الطبيعية. وهذا هو السبب الذي شنت أمريكا الحرب من أجله على أفغانستان وعلى العراق.

وبالتالي، فأمريكا بتسويقها مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO) تسعى إلى إعادة استعمار العالم ونزع أسلحة الحماية الذاتية للشعوب من أجل تجريدها في هذه المنازلة الأخيرة. وتصحح ما تسميه بالخطأ التاريخي المتمثل في منح شعوب العالم الثالث (Le tiers monde) استقلالها، وفرض نموذج المجتمع المفتوح أمام الرأسمال المعولم.

وما يجري في هذا الشأن يعد تجاوزا للكيانات القائمة وأنه لايمكن تصدير أنظمة ديمقراطية جاهزة إلى دول المنطقة أي أن الديمقراطية (Démocratie) هي تراكم وممارسات نابعة عن ثقافات الشعوب وإلا فإنها لن تكون ديمقراطية سليمة. لايمكن أن تجري إصلاحا إرضاء لطرف أو خشية طرف آخر مما يؤكد أن كل من طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير لايمكنه إسقاط الجدار العنصري أو حمل إسرائيل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية أو حتى مجرد إسداء النصيحة لإسرائيل لوقف بناء هذا الجدار أو تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

ويبقى الأهم من ذلك ضرورة أن يتفاهم العرب جميعهم من خلال الحوار الهادئ حتى يمكنهم الوصول إلى موقف مشترك وصيغة قابلة للاستمرار وذلك قبل أن يتم الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي جاء خاليا من الحل الشامل والعادل للصراع العربي- الإسرائيلي وهو ما يعد أمرا صارخا بكل الأداءات لايمكن قبوله كمشروع أحادي منفرد.

المبحث الأول
ردود الفعل العربية والإسلامية

أبدى الجانب العربي والإسلامي تحفظات على مشروع الشرق الأوسط الكبير، وفي مقدمتهم حلفاء واشنطن كمصر والسعودية والوقوف على مسافة سريعة من المبادرة الأمريكية، حتى أن الرئيس المصري مبارك تزعم معسكر المنتقدين كي يتفادى الانتقادات القاسية التي ستتعرض لها المبادرة. فبعد التعبير عن تحفظاته زار السعودية حيث رفض بالتوافق مع المسئولين فيها الفرض الخارجي لنوع جديد من الإصلاحات على البلدان العربية والإسلامية.

ولعل النقطة المهمة التي أبداها المتحفظون عن مشروع الشرق الأوسط الكبير هي أن هذا المشروع يستهدف طمس هوية المنطقة ونزع خصوصيتها العربية الإسلامية وتصبح، بالتالي، محيطا جغرافيا لاعلاقة له بالإنسان أو التاريخ في صورة مشوهة لاتصلح سوى لاستيعاب الحضور الإسرائيلي وطموحاته وأطماعه. كما أنها لاتخلو من افتعال حتى على الصعيد الجغرافي نفسه حيث تسعى إسرائيل إلى إعادة ترتيب المنطقة العربية تبعا لهواها وأحلامها التوراتية الزائفة.

ونستعرض وجهتي النظر الرافضة والمؤيدة لمشروع الشرق الأوسط الكبير، المطروح من جانب الولايات المتحدة (USA).



نزاعات وشراكة من أجل السلام

المطلب الأول
الوجهة الرافضة للمشروع

يقوم الرفض العربي الرسمي، وكذلك الذي يعبر عنه المثقفون العرب بالكساد يوميا، على مبدأ السيادة (le souveraineté) واستقلالية القرار ورفض الإصلاحات من الخارج وما شابه ذلك. ورفضت مصر والسعودية في بيان مشترك صدر بعد زيارة قام بها الرئيس حسني مبارك إلى السعودية المشروع الأمريكي، حيث أكدت الدولتان أن الإصلاح ينبع محليا ولايمكن فرضه من الخارج.

وتقول السعودية على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل أنها ستقوم بالإصلاحات اللازمة (وفق الوتيرة التي تناسبها)، أما الأمين العام لجامعة الدول العربية فيعترض على المشروع لأنه (لم تتم استشارتنا بشأنه). ووحده الرئيس مبارك كان الأكثر بلاغة (نسمع هذا، وكأن المنطقة ودولها ليس فيها شعوب أو مجتمعات، أو أن أراضيها فاقدة السيادة (le souveraineté) وليس لها صاحب، وكنت أود أن أقول أن مثل هذه الأفكار والتصريحات لايصح التوقف عندها أو التعليق عليها، ولكن لابد من أن تتصدى المجتمعات وأصحاب الرأي والفكر في دولنا لمثل هذه الأفكار أو الأوهام وأن ترد عليها بشكل علمي ومعمق حتى لانترك الفرصة لانطباعات خاطئة أو أوهام بأن الشعوب قابلة لها).[1]

واستنكر بدوره الرئيس السوري بشار الأسد [2] الأقنعة المتعددة التي تلجأ إليها الولايات المتحدة (USA) من أجل السيطرة على العراق وعلى العالم وهي أعمال التفتيش من قبل الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن (conseil de sécurité) الدولي وأسلحة الدمار الشامل (le déploiement des armes de destruction) ومسألة الديمقراطية (Démocratie) وحقوق الإنسان (Droit de L'homme) بينما يعدوننا اليوم بالتنمية (développement).

---

(1) 12/03/2004

(2) المرجع السابق.

وانتقد وزير الخارجية اللبناني جان عبيد بعد اجتماعه بـالرئيس المصـري في القاهرة المشاريع الأمريكية التي تحاول واشنطن فرضها على المنطقة باسم الإصلاح وأضاف إن الولايات المتحدة (USA) لاتستطيع تصدير أنظمة ديمقراطية جاهزة.

ورفض وزير الخارجية التركي عبد الله غول المشـروع قـائلا: إنّ المنطقـة لشعوبها ومن مسئوليات حكوماتها فقط أن تهتم بمشكلاتهم وعليها ألا تسمح لأحد أن يفرض عليها شيئا غصبا عنها.

إن انعدام المصداقية يشكل العقبة الرئيسية في وجه المشروع الأمريكي، حـتى أنصار التغيير الأكثر عزيمة يرفضونه لهذا السـبب. فالديمقراطيـة (Démocratie) الأمريكية لاتقبل أن ترفض وعلى الديمقراطي أن يقبلها كمـا يقررهـا الـرئيس الأمريكي أو الكونغرس الأمريكي، وقبوله لها هو العلامة الفارقة بين الـديمقراطي وغير الديمقراطي، فوزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول وهـو يؤكـد أن الولايات المتحدة (USA) لاتنوي فرض مشروعها بالقوة لم ينف أنها تنوي فرضه فعلا ولكن ليس بالقوة بل بالحوار والإقناع ولكن على الطريقة الأمريكية..طريقـة زعماء المافيا!! والدليل على ذلك قول باول (ومعا نقمع الإرهـاب)، والنتيجـة الحتمية لذلك في النهاية معروفة (معا)، وبالتالي، يعني في المحصلة النهائية أنه لـيس مسموحا لدول الشرق الأوسط أن ترفض المشروع.[1]

(1) كولن باول، (ماسنقوم به في 2004) مترجم عن نيويورك تايمز (1 سبتمبر 2004)، عن صـوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، العدد 1776، 11 ديسمبر 2004.

المطلب الثاني
الوجهة المؤيدة للمشروع

إلى جانب الرافضين لمشروع الشرق الأوسط الكبير هناك المؤيدين له، لسبب لم يتحدث عنه الرئيس بوش نفسه، وغاب عن الرافضين للمشروع من حكام العرب، ومن مثقفيهم وهي أن هذا المشروع، الذي يشبه (اتفاقية هلسنكي) مع الكتلة السوفييتية هو أفضل ضمانة متوفرة لـ (التغيير السلمي) في المنطقة العربية.بعبارة أدق، فقد بات التغيير (على الأبواب). ولا مصلحة لأحد، لا لشعوب المنطقة ولا لحكامها، ولا للعالم الخارجي، في تغييرات دموية تكون أداها الحروب الأهلية والإرهاب الداخلي (الداخلي، أو ذلك العابر للقارات).

ويضيف المؤيدون للمشروع، أن التغيير التدريجي، السلمي، تحت مظلة الرقابة الأمريكية – الأوروبية، أفضل بكثير من الانهيارات التي يمكن أن تعقبها حروب أهلية، وطائفية، يمكن أن تمزق أكثر من بلد في المنطقة العربية.

بعد مرور ستين (60) سنة على استقلال معظم دولنا العربية ومع كل الأحلام العظيمة التي رافقت هذه الحقبة من الثلاثينيات وحتى الخمسينيات من القرن الماضي، أحلام الوحدة والتحرر والنهوض الاجتماعي والاقتصادي، نجد أمامنا عالما عربيا عاجزا، فالاحتلال يجثم فوق أراضيه، والعدو الصهيوني يرتكب المجازر اليومية، ويقضم الأرض الفلسطينية، دون رادع، والقيادات العربية عاجزة عن الالتقاء في قمة توحد الموقف العربي.

الإصلاح مطلب داخلي قديم جديد قبل أن يكون مطلبا خارجيا. والنظام العربي يتحمل دون أدنى شك جزءا كبيرا من مسئولية التأخير والتلكؤ في انجاز هذا المطلب، لكن لابد من التأكيد أيضا على أن للعامل الخارجي دورا أساسيا في عرقلة الإصلاح وهو استمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين والجولان ومزارع شبعا وما سببه ويسببه من حالة توتر خطير يصدع استقرار المنطقة وأمنها ويستترف قواها.

إضافة إلى ما تقدم، يرى المؤيدون للمشروع الأمريكي أن الأنظمة العربية

جميعها ليست مؤهلة، أو قادرة أو راغبة، في تأمين الحدّ الأدنى من مقتضيات الحياة العصرية والديمقراطية (Démocratie) الذي تدعو إليه الوثيقة الأمريكية، مع أنها تستند إلى دراسات عربية، وأن عدم قدرة الأنظمة على التغيير، أو عدم رغبتها فيه. مصدر خطر شديد على العرب أنفسهم. ويدل خيار أنا أو الحرب الأهلية (la guerre civile) (النموذج الصومالي) فمن الفضل اعتماد خيار هلسنكي.

ولأن النخب المعارضة لاتختلف نوعيا عن النظم الحاكمة في نظرتها للحداثة والديمقراطية. فهي وليدة نفس المناهج التعليمية، ووليدة البيئة الاستبدادية التي خلقتها أنظمتها. بالأخص، ينطبق هذا الحكم على المعارضات الإسلامية، مع أنها ليست الوحيدة في هذا الميدان. فبينما تطالب المعارضة في كل أنحاء العالم بالمزيد من الديمقراطية، فيكفي النظر إلى الفتاوى الأصولية الصادرين عن المعارضين في السعودية والكويت ومصر وباكستان، وكلها تطالب بقمع الخصوم (الليبراليين أو العلمانيين..الخ)، فخصومهم القوميين ليسوا أفضل حالا، فقد كانوا لسان حال أنظمة القمع القومية والوحدوية والاشتراكية منذ (50) سنة. إن النخب العربية، على تنوعها، هي نتاج مجتمعات الاستبداد.[1]

وبما أن عمر الأجيال لايقاس بالقرون إنما بسنين محدودة، لذلك يبدو خارقا، أن يكتب السعودي عبد العزيز خليل ما يأتي: زال الرئيس صدام حسين وحكومته من على صدر العراق بقوة القرار الأمريكي وآلته العسكرية، وليته زال بقوة المعارضة والمقاومة العراقية، ولو أخذ ذلك من الزمن ما أخذ، حاله في ذلك حال مسيرة التحرر العربية من الحكم الوطني الدكتاتوري الذي صادر حق المواطن العربي في الحرية والكرامة وأضاع ثروات الأمة (Nation) وأهدرها ببرامج استعراضية ومنافع شخصية.[2]

وللتذكير، أن الصومال التي كانت عضوا في جامعة الدول العربية لم تكن فاقدة السيادة (le souverainete) وليس لها صاحب، وقد اندثرت الدولة

---

(1) شفاف الأوسط، (بيار عقل)، آخر تحديث 2005/05/25.

(2) الحياة 25 فبراير 2005.

الصومالية، وفشل مشروع التدخل الأمريكي لإنقاذ الصومال. فماذا قدمت الدول العربية لحل مشكلات شعب الصومال؟ وبعد ذلك، هي ذي الساحة المفتوحة، ماذا يمنع دول العرب، وجامعاهم، من التغيير أو الإصلاح، والملفات كثيرة.

ويرى المؤيدون للمشروع الأمريكي أنه بفضل الرئيس بوش، ومعه توني بلـــير تم تحرير العراق من أرذل كابوس شهده العرب على مرّ تاريخهم. وفي السودان أكثر مـــن مليوني قتيل حتى الآن. ماذا يمنع الدول العربية من وضع حد لهذا النزاع العبثي؟

ملف إصلاح مناهج التعليم في الوطن العربي خاصة في الســعودية، وملـــف المساواة (égalité) بين جميع المواطنين بصرف النظر عن مذاهبهم وانتماءاهم.

لماذا لاتبادر الأنظمة العربية وتسبق الأمريكيين إلى الإصلاح أو التغيير، مادام الجميع يرون أنه مطلب ملحّ؟

لقد أدركت الولايات المتحدة (USA) التي دعمت أنظمة عربية متخلفة أثناء الحرب الباردة (la guerre froide) أنها يمكن أن تدفع ثمنا فادحا إذا ما اســتمرت حالة الاستبداد والتخلف في هذه القارة العربية[1]، فلم تفصل ســـوى عشـــر (10) سنوات بين اجتياح الكويت وأحداث (11) سبتمبر سنة (2001م)، ولم يعد بوسع أمريكا أن تنتظر الكارثة الجديدة التي قد تلحق بها من مزيج الاستبداد والتخلـــف الذي ظل حالة راسخة لم تتأثر حتى بسقوط الإمبراطورية السوفييتية.

ومن هنا وتقصيرا للمسافة، وتوفيرا للوقت والجهد كان على الولايات المتحدة (USA) أن لاتهمل الأنظمة العربية القائمة. وأن تتفاهم معها مرة بالعصا، ومـــرة بالجزرة، ومرة ثالثة بالعصا والجزرة إن تطلب الأمر ذلك.

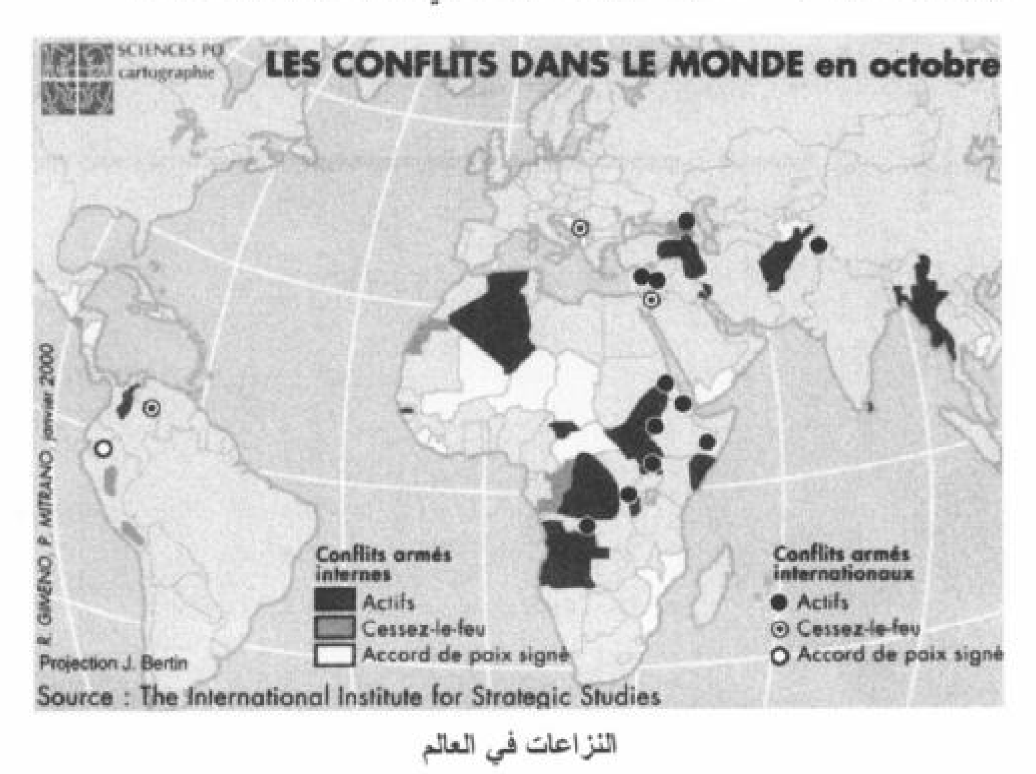
ويسوق المؤيدون للمشروع الأمريكي ما قاله جورج بـــوش في نقـــد ذاتي لم يسبقه عليها كثير من زعماء العالم ما يأتي: إن تساهل دول الغرب حيال انعـــدام الحرية، وذرائعها لذلك، في الشرق الأوسط، على مدى (60) عاما، لم يحقق شـــيئا لجعلنا في مأمن، لأن الاستقرار في المدى البعيد لا يمكن أن يشترى على حســـاب

(1) بيار عقل مرجع سبق ذكره.

الحرية. وطالما ظل الشرق الأوسط مكانا لاتزدهر فيه الحرية، فإنه سيبقى مكانا يتسم بالتشنج ومشاعر الامتعاض والعنف.

وكان رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية السيد/سعد الدين إبراهيم قد رحب بالمبادرة الأمريكية لتحقيق الديمقراطية (Démocratie) في الشرق الأوسط الكبير (GMO) بصفتها السبيل الوحيد للخلاص من استفراد الحكام بالسلطة وإرساء مجتمع مدني قائم على أسس التعددية (pluralisme) والانفتاح واحترام حقوق الإنسان (Droit de L'homme).[1]

وبالتالي، يرى المؤيدون أننا اليوم أمام حالة تاريخية تلتقي فيها مصالح الشعوب العربية مع مصالح أكبر دولة في العالم، وأن ليس للعرب أن يضيعوا هذه الفرصة التاريخية السانحة، ويكفي التذكير أن تركيا قامت بتعديل (Révision) (31) مادة من الدستور بناء على طلب المجموعة الأوروبية، ولكي تصبح مقبولة من الأوروبيين. وإلا فإننا سنكون كزرقاء اليمامة التي لايأبه قومها بتحذيراتها.



النزاعات في العالم

(1) صوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، العدد 1835 – 16 مارس 2004.



الفصل الرابع

تداعيات مشروع
الشرق الأوسط الكبير



صورة تذكارية للقادة العرب

تمهيد

بات مؤكدا أن المبادرة الأمريكية تسير وفق لاعبها المنفرد، تماما كحجارة لعبة الداما أو الشطرنج تحركها كيفما تشاء، وأن المبادرة في جميع مناحيها محاولة أدلجة الهيمنة الأمريكية على منطقتنا العربية، خاصة في وقتنا الراهن حيث الفجوة الهائلة بين مشاعر الشعب العربي الوطنية وبين سياسات الأنظمة العربية الحاكمة وخطاباتها لم تكن أبدا على هذا القدر من التدهور ومن الاتساع في التاريخ الحديث.

لقد نجحت السياسة الأمريكية في منطقتنا العربية، منذ وضع الراحل أنور السادات كل البيض في السلة الأمريكية، وخلق حالة من التمزق العربي وازدياد العداوات بين الدول العربية، وبما أننا في مفترق الطرق طرح البديل الأمريكي تحت يافطة الإصلاح الشامل، ورغم أن المشروع يتجاهل حقائق عدة، فهو يقفز فوق هوية المنطقة. ومع التسليم جدلا بمسئولية دول الغرب الاستعمارية عن تردي الواقع العربي، فإن المشروع يغفل متعمدا مسئولية إسرائيل في تدميرها لفرص السلام وفي عرقلة التنمية (dévlopement) وتعميم الظروف الاستثنائية في المنطقة.

إن عدم وجود مشروع نهضوي فاعل وتقاعس النظام العربي في طرح صيغ عملية من شأنها تغيير الأوضاع الحالية، ما أفسح المجال لطرح هذه المشروع، نظرا لأهمية الموقع الجغرافي لهذه المنطقة بالنسبة لسياسة الدول الكبرى، لاسيما للسياسة الأمريكية واختراقها للمنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (URSS)، وتغيير الخريطة الجيو سياسية، وبروز صراع غير واضح بالضرورة بين قوى رئيسية أربعة: أمريكا، اليابان، وآسيا الصفراء، روسيا، وأوروبا، خاصة أن إدارة واشنطن تعرف قبل غيرها بأن من يستطيع أن يسيطر على الشرق الأوسط سينجح في حسم هذا الصراع لمصلحته وفي السيطرة على العالم، لما تتمتع به المنطقة من أهمية جيو سياسية

وللاحتياطي النفطي الهائل فيها، خاصة في السعودية، والعراق، واعتبر الأمريكيون أن وجود العالم الإسلامي ككتلة رمادية بين قوتين: أوروبا وآسيا الصفراء يحتم بالضرورة وجودا قويا للقوة الأمريكية فيه.

إن شعار الإصلاحات الذي رفع من طرف أمريكا هو بالتأكيد قناع. وإن ما آلت إليه الأحداث في العراق تؤكد لنا وجهة النظر القائلة أن الإدارة الأمريكية فشلت أولا في تبرير حربها على العراق بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل (le déploiement des armes de destruction)، أو كذلك بحجة ارتباط الإرهاب بالنظام العراقي السابق وهي تحاول الآن أن تستعيد قدرا من المصداقية عبر شعار دمقرطة العراق وإصلاح العالم العربي.[1]

لقد كانت بداية تداعيات المشروع على مستوى منطقتنا العربية بتنفيذ أولى خطواته باحتلال العراق ولو لم تتصدّ المقاومة العراقية لهذا الغزو وتعرقل بذلك حلقات المشروع الأمريكي لكانت دول عربية أخرى قد لحقت بالعراق الآن حسب المشروع الأصلي، بالزحف على سورية والسعودية كما كان مخططا، لاقتناع الإدارة الأمريكية المزروعة بالصهاينة أن الطريقة الوحيدة لتغيير أي حكم عربي راهن لاتتم إلا بالقوة الخارجية كما حدث في العراق. ولأن الأنظمة العربية، حتى لوكانت راعية للمصالح الأمريكية وعميلة لها، فإنها معزولة عن شعوبها.

(1) حوار مع عزام محبوب (خبير اقتصادي دولي)، j. Afrique n°2 Juillet 2004.

المبحث الأول

على مستوى النظام العربي

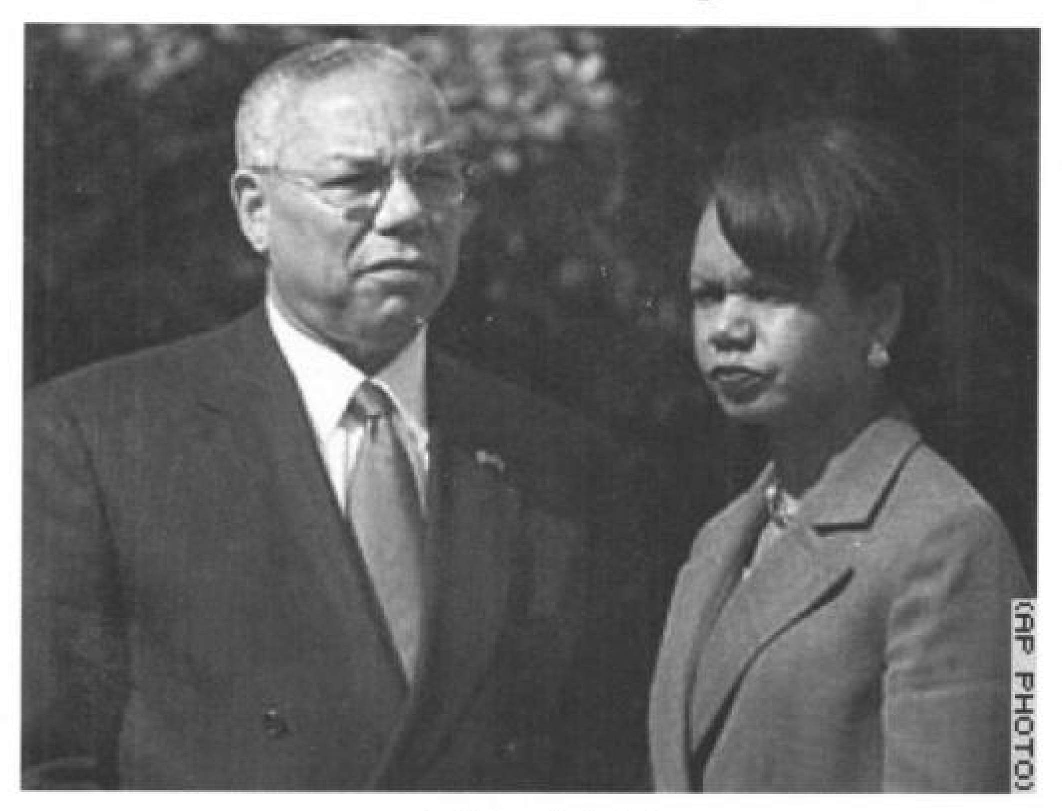
مما لاشك فيه أن طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO) بالصيغة التي ذكرناها سابقا، وأن ما يحدث في المنطقة العربية وبعد قراءة متأنية لنظرية صراع الحضارات (Le conflit des civilisations) لصاحبها صموئيل هتنغتون (Samuel Huntington) - التي ترى في الصراع والحروب وخلق الأزمات حلا لمشاكل الحضارات غير الغربية، وهي لذلك نظرية استعمارية عنصرية إجرامية تتطلب من كل شعوب العالم قاطبة والمفكرين دحضها واثبات خطئها — في مصلحة أمريكا وإسرائيل.

وأولى تداعيات هذا المشروع أنه أدى إلى خلاف حاد على مستوى جامعة الدول العربية، بين الدول التي تسير في فلك الولايات المتحدة (USA) وبين معارضيها، ولعل ما يفسر الخلاف الحاد حول عقد القمة العربية وإلغائها من الرئيس التونسي بن علي زين العابدين ليلة انعقادها، في محاولة لفض النزاع حول المشروع الأمريكي، وأيضا ما وقع في القمة العربية الأخيرة بالجزائر، حيث رفض القادة العرب مثلا استخدام مصطلح الإصلاح، واستخدم بدله مصطلحين هما: التحديث والتطوير.

وليس خافيا، تزامن طرح المشروع الأمريكي، مع انعقاد الهيئة الوطنية للديمقراطية (النيد) التي ترعاها أمريكا، والتي عقدت لقاءها بالتوازي مع مؤتمر الديمقراطيين بالعالم الإسلامي باسطنبول (12-15 أبريل2004م) كمقدمة لتدوين أرضية المشروع الأمريكي كقانون للحكم الديمقراطي بالعالم الإسلامي.

وفي هذا المؤتمر تألقت مادلين أولبرايت، بصفتها رئيسة المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الخارجية، وهي تعطي دروسا في الديمقراطية (Démocratie)

لمسئولين مسلمين. وتظهر الإدارة التي لم تنتخب قانونا، والتي قزمت من حجم الحريات بأمريكا نفسها (يو أس آي باتريوت آكت)، التي بنت معاقل للمتهمين دون محاكمة بغوانتنامو والتي تسببت في قتل الصحفيين ومراسلي القنوات العربية، والتي احتلت أفغانستان والعراق، والتي قلبت حكم رئيس شرعي منتخب بهايتي، والتي تسكت عن القمع اليومي في فلسطين.. هذه الإدارة تقدم نفسها اليوم كمعلّم للديمقراطية نحو العالم الإسلامي. فهل باستطاعة الولايات المتحدة (USA) وهي الملطخة بدماء الشعوب أن تحمل رسالة إصلاح الآخرين؟ وهل حقا يريد الأمريكيون لمنطقتنا الإصلاح؟



تفعيل المشروع الأمريكي

المطلب الأول
الإصلاحات السياسية في مصر

تشهد الساحة المصرية تململا من خلال الحركة المصرية من أجل التغيير الرافضة لتوريث السلطة في مصر والتي تطالب بإجراء عملية جراحية للإصلاح تكون شاملة للأوضاع. وذلك انطلاقا من فجوة الثقة التي يعيشها المجتمع المصري الذي مل الشعارات الزائفة، مع التركيز على المطلب الرئيسي المتمثل في الإنهاء السلمي لنظام حسني مبارك.

وأمام ضغط رجل الشارع المصري تم تعديل (Révision) المادة (76) من الدستور المصري الخاصة باختيار الرئيس والتي طرحت في شكل استفتاء قبل الانتخابات الرئاسية (les élections presidentielles) القادمة، ولكن المعارضة رفضت الاستفتاء الذي قالت أنه جاء مفصلا على مقاس حسني مبارك، ولذلك دعت حركة (كفاية) المصرية إلى مقاطعة الاستفتاء الذي جرى في (10) مايو سنة (2005م).

وفي (17) يونيو من نفس السنة، انضمت حركة الإخوان المسلمين إلى موقف المعارضة، ثم تبعتها ثلاثة أحزاب هي: الحزب الناصري، حزب الوفد، حزب التجمع)، وبالتالي، تشمل المعارضة كافة الأطياف السياسية، والحركة الاحتجاجية مرشحة إلى العصيان المدني الذي بدا يلوح في الأفق إذا لم يتم تدارك الأمر قبل فوات الأوان!!.[1]

والجدير بالملاحظة، أن المادة (76) من الدستور المصري الذي اقترحها الرئيس المصري حسني مبارك بشكل مفاجئ أنه بموجبها يتم اختيار رئيس الجمهورية بالاستفتاء بعد أن يسمي مجلس الشعب بأغلبية الثلثين مرشحه وحيدا لرئاسة الجمهورية.

---

(1) حوار مع الناطق الرسمي باسم حركة (كفاية) المصرية عبد الحميد قنديل، الخبر (صحيفة جزائرية)، 7 يونيو 2005.

وتأتي خطوة الرئيس المصري في وقت ضاعفت فيه الولايات المتحدة (USA) من انتقاداتها لفقدان الديمقراطية (Démocratie) في مصر، ووصفت صحفها النظام المصري بالدكتاتوري.

وكان الرئيس المصري (الذي يسعى لولاية خامسة) قد صرح في المؤتمر الثاني للإصلاح للعالم العربي أنه سيطلب من البرلمان المصري تعديل (Révision) القوانين المتعلقة بعملية الإصلاح السياسي، ومنها قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وأضاف أنه سيحال إلى مجلسي الشعب والشورى مشروعات هذه القوانين للمداولة واعتمادها خلال الدورة البرلمانية وقبل الانتخابات التشريعية المقبلة.1

وبالتالي، فمصر تعيش اليوم مرحلة إعادة تشكيل للخريطة السياسية الداخلية، لأن المعارضة اليوم تناضل، ليس من أجل أهداف شخصية، وإنما لها برنامج يتميز بأسس وأهداف إستراتيجية بعيدة المدى.

---

(1) صوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، العدد 2139 (14 مارس 2005).

المطلب الثاني
الإصلاحات السياسية في البحرين

تشهد هذه المملكة الوليدة تحركات كبيرة في الشارع البحراني وازدياد مطالب المعارضة المتمثلة في الإصلاحات السياسية والديمقراطية. حيث ترى القوى السياسية ممثلة في:

- جمعية الوفاق الوطني الإسلامية،
- جمعية العمل الإسلامية،
- جمعية العمل الوطني الديمقراطي،
- جمعية التجمع القومي الديمقراطي.

وقد شكلت فيما بينها ما عرف بالتحالف الدستوري لإعادة العمل بالدستور القديم، وما أضاف له ميثاق (chartre) العمل الوطني. وكانت المعارضة تركز على قضية التعديلات (Révision) الدستورية، فالبحرين لها دستور منذ سنة (1973م) سبق لجمعية تأسيسية عامة أن ناقشته وصادق عليها الأمير، وتم إجراء انتخابات لبرلمان وطني في نفس السنة، إلا أن المجلس تم حله في غشت سنة (1975م) وحكمت الدولة بقانون أمن الدولة حتى سنة (2001م) عندما ألغى الأمير قانون ومحكمة أمن الدولة، وبعد أعلن العفو العام، وكان يحدو الجميع أن يعيد الأمير العمل بالدستور، وأن يجري انتخابات نيابية على ضوء الدستور السابق. لكن المفاجأة هي اقتراح الأمير ميثاق (chartre) وطني تم التوافق عليه وهو تحويل البلد من دولة إلى مملكة.

ولا تزال المعارضة البحرانية تراهن على انتخابات سنة (2006م) التشريعية التي من المتوقع أن تكون نقطة فاصلة في تاريخ البحرين، خاصة بعد طرح المبادرة الأمريكية على دول المنطقة والمتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO).

المطلب الثالث
الإصلاحات السياسية في قطر

قرر أمير قطر منذ توليه السلطة في سنة (1995م)، بعـد أن عـزل والـده الشيخ أحمد بن خليفة آل ثاني، إنشاء برلمان كامل السيادة، في مـدة لا تتجـاوز (18) شهرا، وفي تسريع لكرة الإصلاح التي يريدها لبلاده تم فصـل السـلطات (Séparation des pouvoirs) لصالح الأجيـال المقبلـة، وشـهدت قطـر أول انتخابات بلدية في سنة (1999م) بمشاركة العنصر النسوي، وفي حركة اسـتباقية للمشروع الأمريكي الذي بات على الأبواب، هناك استعدادات حثيثـة لإقـرار دستور دائم للدولة يوزع السلطات التي لاتزال محصورة في يد الأمير، مـن أجـل تكريس المشاركة الشعبية وتعزيز دولة القانون (DROIT).

وكان الأمير السابق- الذي عاد إلى بلاده مؤخرا - قد عـين منـذ سـنة (1972م) مجلس شورى يشبه مجالس الشورى الخليجية الباقية التي لاتتمتع بأي صفة تقريرية فقط لها طابع استشاري فحسب.

ويبدو أن قطر تسير على خطى البحرين مثل دول الخليج الأخرى مقبلة على تغييرات نوعية في ممارسة الحكم تحت عنوان الإصلاحات السياسـية المطلوبـة في المنطقة، وباتت عدة دول خليجية بما فيها قطر تمارس نمطا غير مألوف في التوجـه إلى شعوبها وإلى العالم الخارجي.

المطلب الرابع
الإصلاحات السياسية في السعودية

رغم تحفظات السعودية على مشروع الشرق الأوسط الكبير(GMO)، إلا أن هناك رغبة رسمية ولو بطيئة في مواكبة التوجهات الإصلاحية الجديدة التي بـــدأت أولى ثمارها في الانتخابات البلدية التي جرت في سنة (2005م)، والتي تعتبر، بكـــل المقاييس، خطوة في الاتجاه الصحيح، تعكس حرص المملكة على إجراء إصلاحات تستجيب لطموحات شعبها، خاصة بعد الانتقادات الشديدة التي وجهـــت مـــن الولايات المتحدة (USA) نحو السعودية.

لقد عجّل المشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية (Démocratie) في تســـريع وتيرة الإصلاحات في السعودية، بعد أن أدركت الأسرة الحاكمة أنه بـــات مـــن الضروري الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاح دستوري يطور النظام الأساسي للحكم، ويضمن الفصل بين السلطات، ويقيم سلطة تشريعية منتخبة من الشعب، ويضمن نزاهة القضاء بصورة محايدة، ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني (société civile) في القرار السياسي، كما يضمن نشر ثقافة التسامح والحوار البناء الهادف وحريـــة التعبير (Liberté d' expression).

وكان تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي قد رصد حقـــوق الإنســـان (Droit de L'homme) بالعالم وتسجيل بعض التطورات الإيجابيـــة في المنطقـــة العربية شملت: قطر، وسلطنة عمان، والأردن، وذلك في سنة (2003م)، لكنه قال: إن بعض الدول مازالت تشهد انتهاكات لحقوق الإنسان (Droit de L'homme) خاصة في مصر والسعودية وسورية وتونس.

والجدير بالذكر، أن السعودية تقوم منذ مدة على الاهتمام بقضية المـــرأة، في إطار اهتمامها بضمان الحد الأدنى من حقوق الإنسان (Droit de L'homme) في المملكة، وتحاول أن تبرز دور المرأة في حياة المجتمع السعودي، سيّما أن المشـــروع الأمريكي احتوى على قضية مركزية وهي المرأة.

المطلب الخامس
الإصلاحات السياسية في الجزائر

كانت الجزائر سبّاقة في الإصلاحات السياسية رغم الثمن الفادح الذي دفعته من أجل ذلك، وأجرت تعديلات (Révision) قوية على دستورها، بصورة ذاتية، وأعلنت في كل ذلك أنها تتــبنى الديمقراطيـــة (Démocratie) أســلوبا للحكـــم والتنافس والتداول على السلطة، قبل طرح مشروع الشـــرق الأوســـط الكـــبير (GMO).

وقد حضرت الجزائر قمة الولايات المتحـــدة (USA) والثمـــاني الكبـــار في جورجيا، إلى جانب الرؤساء لكل من نيجيريا وجنوب إفريقيا وغانـــا وأوغنـــدا، وعربيا ملك الأردن وأمير البحرين واليمن، وأبرز من لم يلب الدعوة وامتنع عـــن حضور القمة هم الرئيس المصري وولي العهد السعودي وأمـــير قطـــر والـــرئيس التونسي – (مصر وسورية والسعودية وإيران وباكستان لم تتلق الدعوة لحضـــور القمة) – وهي محاور عربية تعودت أمريكا التعامل معها منذ عقود، وأيا كان المـــد والجزر من الحاضرين والغائبين، فإن تموقع كل دولة حيال المبادرة الأمريكيـــة لـــه دلالته وتأثيره على مستقبل هذه الشراكة، وهو ما يثير الحيرة والتعجب!!

وقد قال الرئيس الجزائري السيد/عبد العزيز بوتفليقة على هامش القمـــة: أنه حضر هنا ممثلا للجزائر فقط، وعن مشروع الشـــرق الأوســـط (GMO) أضاف أن الجزائر باشرت الإصلاحات منذ التسعينيات، ودفعت من أجل ذلك ثمنا غاليا، وبالتالي، يضيف هي لاتخشى الإصلاحات التي مست جميع قطاعاتهـــا الحيوية.[1]

وإذا كان رؤساء البلدان العربية والإسلامية الذين رفضوا المبادرة الأمريكيـــة مرفوضين أساسا للمشاركة حتى قبل أن يعربوا عن المقاطعة فـــإن الجزائـــر قـــد حظيت خلال الأيام الأخيرة باحترام وتقدير من طـــرف المســـئولين الأمـــريكيين

(1) الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد 1098، 2004/06/12.

على مختلف المستويات بدءا من الرئيس جـورج بـوش الـذي كـرر إعجابـه بالتجربـة الديمقراطيـة (Démocratie) الجزائريـة والانتخابـات الرئاسـية (les élections presidentielles) الأخيرة، وانتهاء بتصريح السـفير الأمريكـي بالجزائر السيد/ريتشارد أيردمان الذي صرح في (7) يونيو سنة (2005م) أن الجزائر قد قطعت خطوات عملاقة في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصـادية والعبـور الهادئ من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

المطلب السادس
الإصلاحات السياسية في سورية

أمست الحاجة ماسة إلى إصلاحات سياسية منذ دخول الولايات المتحدة (USA) على الخط، خاصة بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد وتولي ابنه بشار الأسد الحكم، الذي أكد أكثر من مرة نيته في إجراء إصلاحات سياسية وطلب من الشعب مساعدته في ذلك.

وقد عزّز الأمل في الإصلاح اعتقاد قطاعات واسعة من النخبة السورية بصدق النوايا الحسنة للرئيس الجديد كشاب يملك ثورة من الآمال والطموحات لبلاده، واطلاعه على ما يجري في العالم وفي أوروبا وتأثره به، والأهم من ذلك، عدم انغماسه في الفساد أو انخراطه في عملية تقاسم المغانم التي قضت على سمعة الطاقم السياسي الحزبي والحكومي السابق.

إن ما تريده الولايات المتحدة (USA) من سورية يتميز ببعد استراتيجي بحت، فهي لم تطالب إلا بتصفية النزاعات الوطنية العربية، وحتى تلك الرمزية منها، من دون إثارة أي مشكلة تتعلق بالإصلاحات الديمقراطية (Démocratie) أو الاقتصادية أو الإدارية، والأمريكيون لايكفون يطلبون السوريين باتخاذ ليبيا كمثال حي في ما ينبغي القيام به. ولم يتحدث مسئول أمريكي واحد عن تغيير نظام حزب البعث القائم أو إجراء انتخابات نزيهة ومن باب أولى عن تداول السلطة أو حتى توسيع المشاركة الشعبية.

وبالتالي، فبرنامج المشروع الأمريكي في سورية وليبيا هو برنامج المصالح الإستراتيجية فحسب دون زيادة أو نقصان، أي التفاهم والتعاون الأمني الواسع بين النظام القائم من جهة وحكومات واشنطن وإسرائيل من جهة ثانية ولاشئ آخر.

ومن هنا يرى المتتبعون للشأن السوري أن نضال المعارضة الديمقراطية (Démocratie) السورية سيكون كصيحة في واد بلا زرع!! ومن الصعب أن تستفيد المعارضة من الضغط الأمريكي المتواصل على دمشق، لأنه يتمحور على

الجوانب التي تلقى إجماعا لدى الرأي العام (L' opinion publique) الســوري، والتي يستغلها الحكم السوري كتغطية إيديولوجية لسياساته الاحتوائية، وهذا مــا يفسر مقاطعة واشنطن للمعارضة السورية وللشعب السوري في عمومه وعدم اتخاذ أي موقف يدعم كفاحه الديمقراطي لا في الماضي ولا في الحاضر أما المستقبل فهــو لقادم الأيام.

كلنا نعلم الحملة التي شنت على سورية من طرف الولايات المتحدة (USA)، وتم استخدام كافة الوسائل المتاحة كوسيلة للترهيب والترغيب فسنوا قانون معاقبة سورية في الكونغرس وهو يطبق بحقها في مجالات عدة، مستهدفين بذلك إيقــاف دعمها للمقاومة الفلسطينية وتقديم مساعدات في إغلاق الحدود العراقية وممارســة الضغط على حزب الله في لبنان.

وبلغ الضغط والتدخل أوجه في القرار الدولي رقم (1559) بعد تجديد ولايــة الرئيس اللبناني إميل لحود، حيث تضمن القرار مطالب للتنفيذ مــن الحكــومتين اللبنانية والسورية هي عبارة عن تدخل سافر وفاضح في الشئون اللبنانية، وفي قضايا يؤدي المس بها إلى إشعال حرب أهلية جديدة، كسحب السلاح مــن المخيمــات الفلسطينية وتجريد حزب الله من سلاحه والتدخل في مسائل دستورية لبنانية.

ورغم كل ما قدمته سورية، آخرها الانسحاب الكامل من لبنان (بعــد 29 سنة من التواجد في لبنان)، فإن المطالب الأمريكية متواصلة، ولا تــزال الضــغوط مستمرة والتلويح من بعيد باستعراض القوة وتشجيع القوى الخارجية والتحالف مع أوروبا والطلب إليها أن تضغط على سورية، وسورية اليوم في مأزق بعد احــتلال العراق عمقها الاستراتيجي، ولا تزال سورية متهمة في الشأن اللبناني الداخلي رغم خروجها، وآخرها طلب بوش من سورية سحب استخباراتها من لبنان واتهامهــا بالاغتيالات التي جرت في لبنان مؤخرا.

بعد انسحاب سورية من لبنان لم يبق أمام سورية من خيار إلا قــوة قريبــة تعتمد عليها هي إيران التي صرحت وقوفها إلى جانب الصراع العربي- الإسرائيلي ولكنها ليست مع بقائها في لبنان. ويبقى على سورية في المحصلة النهائية، خاصــة

بعد اختراق بوش للمنطقة العربية من خلال مشروع الشـــرق الأوســـط الكـــبير (GMO) إلا أن تنفذ كل ماتطلبه منها أمريكا أو أن تلجأ إلى شعبها. أي القيـــام بالإصلاحات التي وعد بها بشار الأسد لكنها تعرف وتيرة بطيئة.

إن السوريين يحدوهم أمل كبير في إجراء إصلاحات تمس شتى مناحي الحياة، وفي مقدمتها ممارسة الحقوق الوطنية والحريـــات العامـــة (Liberté générales) وهناك تساؤلات وانشغالات مطروحة عند رجل الشارع السوري سيّما بعد انعقاد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث الاشتراكي الحاكم في يونيو ســـنة (2005م) في ظروف إقليمية ودولية مثلت نوعا من الضغط على القيـــادة الســـورية، وفـــرض المشروع الأمريكي (الإصلاح والديمقراطية (Démocratie)في المنطقة).

وكانت أوساط المعارضة السورية قد عبرت عن خيبة أملها إثر الخطاب الذي ألقاه بشار الأسد في المؤتمر والذي أكد أنه لن يوصـــي إلا بإصـــلاحات سياســـية محدودة، وأنه لن يتعرض للمادة الثامنة من الدستور التي تنص على أن حزب البعث قائد الدولة والمجتمع.

وقد عبرت المعارضة عن امتعاضها لاستمرار سياسة التشدد وتكريس هيمنـــة أحادية الحزب على القرار السياسي ومستقبل البلاد، وأن الإصـــلاح يحتـــاج إلى قرارات فورية جذرية بإلغاء قانون الطوارئ وبقية القوانين المقيدة لحقوق الإنســـان (Droit de L'homme) المتعارضة مع الاتفاقـــات والمعاهـــدات (Les traités) الدولية.

المطلب السابع
الإصلاحات السياسية في ليبيا

رغم الاستقالة الطوعية من ليبيا والتسليم بالأمر الواقع (le fait accompli) لصالح أمريكا، وبالتالي، القبول بالمشروع الأمريكي، فإن الضغوط لاتزال متواصلة على ليبيا ولا تزال أيضا أمريكا تستخدم دبلوماسية العصا اللينة، وهي الدبلوماسية التي تم استخدامها مع أفغانستان والعراق إلى أن عادت إلى جادة الصواب حسب وجهة النظر الأمريكية.

وفي السياق ذاته، وقد يكون بإيعاز أمريكي- مادامت ظلال مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO) تخيم على المنطقة- ما أطلقته مجموعة من النشطين على حركة ليبية تحمل اسم (خلاص) تسعى لشن حملات لمعارضة استمرار العقيد معمر القذافي في سدة الحكم في ليبيا. وقالت الحركة التي رفضت إعلان (proclamation) أسماء أعضائها في بيان لها، أن هدفها هو أن نقول للقذافي خلاص ذل خلاص قهر خلاص إرهاب خلاص تدمير، ووصفت الزعيم الليبي بأنه استعمر العقول قصرا وحاول بشتى الطرق تدمير مقدرات الإنسان الليبي الفكرية والحضارية.

الحركة قالت أنها ستعمل في سرية، بحيث تخفي أسماء قادتها على أن تعلن أهدافها وتطلق نداءاتها لأنشطة علنية مناهضة للنظام تتمثل في التظاهر والاعتصام الجماعي داخل البلاد. وقال البيان أن عمل الحركة سيتم عبر تكوين مجموعات ترتبط بالمجموعة الأساسية التي تدير الحركة وتنسق أنشطتها وتتولى الدعاية لها. وعددت الحركة (12) هدفا لها يقع على رأسها تغيير ما وصفته النظام المستبد في ليبيا، واسترجاع الحقوق المسلوبة، واتخاذ الديمقراطية (Démocratie) وسيلة للحكم، والانتخابات الرئاسية (les élections presidentielles) لاختيار الرئيس، والتشريعية لاختيار أعضاء البرلمان، وتحديد صلاحيات الحكومة والرئيس في الجانب الأمني. أي أن مسألة الإصلاح السياسي باتت تفرض نفسها بإلحاح اليوم في ليبيا.



الفصل الخامس

الجامعة العربية
ومشروع الشرق الأوسط الكبير



تمهيد

أعلنت إدارة جورج بوش الابن في (20) سبتمبر سنة (2005م) مابات يعرف بمبدأ مذهب بوش وهو صياغة إستراتيجية أمن قومي جديد، وتجسدت هذه الوجهة في الإعلان (proclamation) رسميا انتهاء الحرب البـــاردة (la guerre froide)، ومنطلقا استراتيجيا للولايات المتحدة التي بات همها الأوحد الحرب على الإرهاب والانتقال من سياسة الردع والاحتواء التي كانت تميز الفكر الإستراتيجي الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية إلى سياسات الحرب الوقائيـــة (guerre préventive) التي تستهدف الإرهاب والدول المارقة.[1]

وقد كان لهذه الإستراتيجية أثرها البالغ على مستوى جامعة الدول العربية منذ طرح المبادرة الأمريكية المعروفة باسم مشروع الشرق الأوسط الكـــبير (GMO)، الذي يبدو أنه يتمدد بشكل أخطبوطي في المنطقة العربية بعد أن فـــتح الانتصـــار الأمريكي البريطاني الحاسم في عملية احتلال العراق الطريق أمام الولايات المتحـــدة (USA) لتأسيس إطار أكثر إحكاما في المنطقة العربيـــة مـــن خـــلال المشـــروع الأمريكي. الذي بدأ يأخذ دور التفعيل رغم أنف الجميع!! إنّ التحفظ العربي على المشروع الأمريكي لأنه ببساطة يستهدف طمس وتشويه المنطقة وتجريـــدها مـــن خصوصيتها العربية الإسلامية.

ولذلك عندما أثيرت مسألة انضمام إسرائيل إلى جامعة الدول العربيـــة ظـــن البعض أنها دعاية عابرة أو مناورة دعائية لكن إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل السابق آنذاك حسم الأمر وكشف عن نوايا إسرائيل الحقيقية عندما أعلن ترحيبـــه بانضمام إسرائيل إلى الجامعة العربية (ligue arabe) بشرط تغيير اسمها إلى جامعـــة

---

(1) أنظر حروب المستقبل كيف ستكون؟ نص مقابلة ع (ألفين توفلر) مؤلف كتـــاب (الحـــروب ومناهضوها)،نقلا عن شبكة (CNN)، 1993/11/13.

الشرق الأوسط؟! بما يعني عمليا تخلي الجامعة العربية (ligue arabe) عن هويتـــها العربية وكونها رابطة تجمع الأمة العربية في الوحدة والآمال المشتركة.[1]

وكانت القمة العربية التي انعقدت في الجزائر قد حاولت أن تقـــوم بعمليـــة جراحية على قاعدة إصلاح الجامعة وإعادة جمع الشمل العربي، وبالتالي، مواجهـــة العالم الغربي من خلال جامعته العربية لتحديات التغيير بروح وجود أحكام مسبقة. فالإصلاحات السياسية ضرورة ملحة يجب أن تكون قبل الإصلاح الـــديمقراطي. صحيح أن إشكالية الجامعة العربية (ligue arabe) منذ نشأتها كانت تعاني التجزئة والقطرية، وكثيرا ما كانت الخلافات السياسية في المراحل السابقة ناتجة بالأســـاس عن التناقضات (Dialectique) الناشئة عن طبيعة التفرقة ودولها.

وقمة الجزائر العربية، لجرأتها في الطرح، من خلال مبادرتهـــا[2] الإصـــلاحية، خاصة بعد التقاطع الأمريكي الأوروبي في الشرق الأوسط، لدرجـــة أن وصـــف البعض قمة الجزائر (بالانقلاب الاستراتيجي؟!)، لسبب بسيط، أن قمـــة الجزائـــر حاولت - وهي الرابعة منذ تقرر أن تنعقد بصورة دورية - أن تضع يـــدها علـــى الجرح، وهو الإصلاح، وتم تقديم عشر (10) مبادرات إصلاحية قدمت إلى أمانـــة الجامعة أبرزها وثيقة العهد السعودية، والتي سبق أن تم عرضها أمام قمـــة تـــونس الأخيرة، التي تم إلغاؤها.

على أن أبرز الإصلاحات التي تم عرضها في قمة الجزائر هي العمل على إنشاء محكمة عربية ومجلس أمن عربي، وبرلمان عربي ذي صفة استشارية لاتقريرية. ومـــن أجل التأسيس للعمل الديمقراطي الحقيقي داخل الجامعة العربيـــة (ligue arabe) تم تغيير كيفية التصويت على القرارات، والانتقال من الإجماع الذي كثيرا ما كـــان سببا في تعطيل قرارات عدة مصيرية، إلى الأكثرية أو الأغلبية البسيطة في المســـائل الموضوعية والإجرائية، أي موافقة ثلثي الأعضاء.

وكان الإصلاح يهدف إلى المطالبة بالمداورة في تعيين الأمين العام للجامعـــة،

---

(1) الخليج (صحيفة إماراتية)، (7 مارس 2004).

(2) أنظر مشروع المبادرة الجزائرية في ملاحق هذا الكتاب.

وهذا من الاقتراح الجزائري الذي بدأ ضاغطا في هذه المسألة بالذات، ولكن بعد الضجة وتردد بعض القادة العرب في حسم الأمر، تراجع لمصلحة التسليم بالعرف الحالي الذي يقضي بأن يكون الأمين العام مصريا، والموضوع مؤجل في أي حال إلى القمة المقبلة، لأن ولاية الأمين العام الحالي عمرو موسى تنتهي في السنة القادمة (2006م).

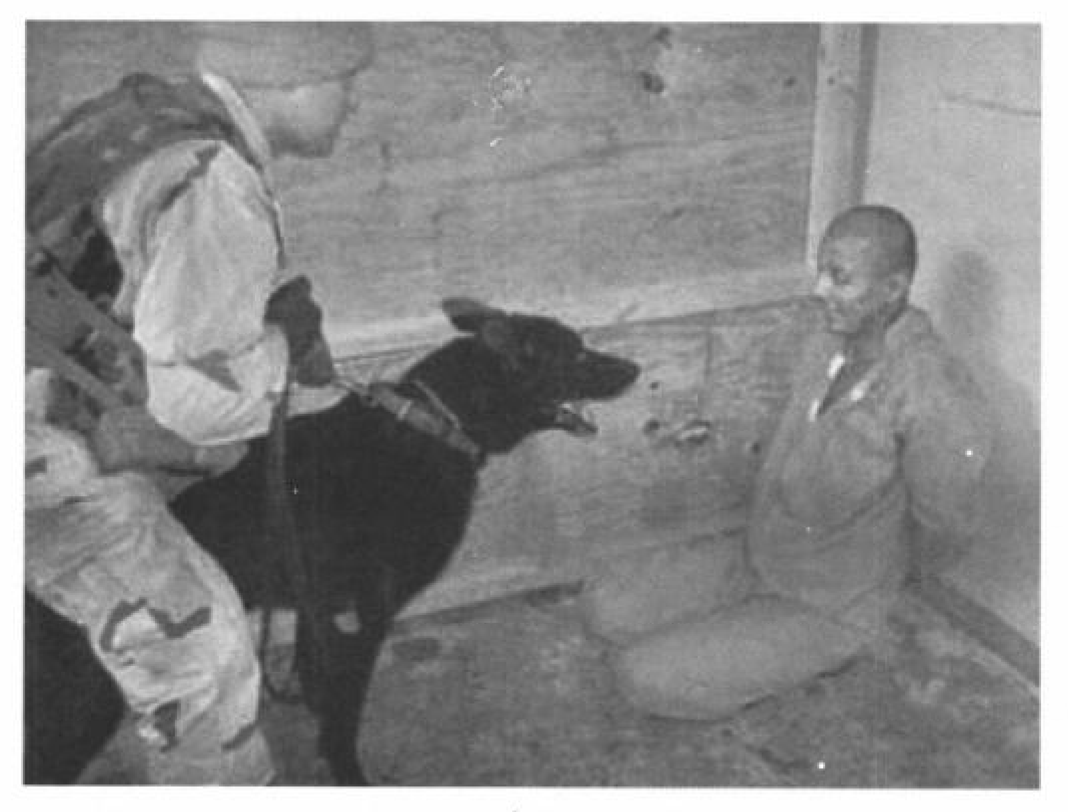
وكان وزير الخارجية الجزائري السيد/عبد العزيز بلخادم قد تساءل عن مدى الضجة حول مشروع الجزائر لإصلاح الجامعة العربية (ligue arabe)، وقال أن هدف الجزائر إصلاح البيت العربي لتجنب الاملاءات الخارجية، وأن الدول العربية صاحبة القرار فيما تريد أي أن الجزائر لاتفرض شيئا على أحد وإنما هي مع مبدأ التوافق.[1]

إن قمة الجزائر أعادت رسم الخط العربي ووضعت القادة العرب أمام رهان الإصلاح والتحديث قبل فوات الأوان، وتم تشخيص الواقع العربي بكل جرأة وموضوعية، وبالتالي، فالقمة لم تكن انقلابا تاريخيا ونهائيا على مقررات قمة الخرطوم ولاءاتها الثلاث لمصلحة التطبيع والاعتراف (Le reconnaissance) بإسرائيل، وهبوطا في مستوى المطالب العربية إلى ما دون (مبادرة بيروت) السعودية التي اعتبرت في حينه قمة التنازل العربي.

ومن هنا جاءت مشاريع إصلاح الجامعة العربية (ligue arabe) وتفعيلها لتعبر عن المعادلة المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي، وذهب البعض حدّ القول أن ما تريده أمريكا هو الذي سيتحقق في إشارة إلى المبادرة الأمريكية، وأن دقة المرحلة تتطلب العمل على إصلاح الجامعة العربية (ligue arabe) لبقائها وزيادة فعاليتها إن أمكن، خاصة أن الجامعة العربية (ligue arabe) دخلت أخطر مراحل تمزقها، وطرح استبدالها برابطة الشرق الأوسط الكبير، ليس من خلال زاوية الهيمنة الأمريكية- الصهيونية (sionisme) على المنطقة العربية، وإنما أيضا إلغاء الهوية (Idendité) العربية وبعثرة شعوبها.

(1) عبد العزيز بلخادم في حوار شامل مع صوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، العدد 2092 (15 يناير 2005).

إن عناوين هذه المرحلة تتصل اتصالا مباشرا بالتحول الاستراتيجي الواضح الذي يتلاقى عليه الأمريكيون والأوروبيون في البحث عن دور جديد للحلف الأطلسي في الشرق الأوسط، وهو تحول يشكل انقلابا حقيقيا في علاقات القوة. والمسألة لاتقتصر على خطة اجتياح المنطقة العربية بالديمقراطية (Démocratie) بقدر ما تتجاوز هذا الاجتياح من تمكين الحلف الأطلسي من إحكام قبضته على الدول العربية النفطية وغير النفطية في إطار ما يسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO). ومناورات الحلف الأطلسي في أعالي البحار عشية عقد قمة الجزائر للقادة العرب رسالة واضحة لمن يهمّه الأمر؟!



... ما رأيكم؟!

الخاتمة

والآن، وقد استعرضنا في هذا البحث مفهوم الشرق الأوسط الكبير (GMO) وتتبع تطور هذا المفهوم وخصائصه يمكن القول دون مواربة أن المشروع الأمريكي (الشرق الأوسط الكبير) ومنذ احتلال العراق فتح الباب للولايات المتحدة كي تؤسس إطارا آخر لنظام الأمن في الخليج العربي.

وليس خافيا اليوم، ولم يكن خافيا خلال السنوات الماضية أن واشنطن في طرحها مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO) جاء بعد أن حاولت بطرق عدة أن تقوم بعملية الأمن والاستقرار في منطقة الخليج الحيوية استراتيجيا، حيث اعتمدت على إيران والسعودية في السبعينيات، ثم سياسة الميل نحو العراق خلال الثمانينيات، ثم طبقت سياسة الاحتواء المزدوج في التسعينيات على كل من العراق وإيران، لكن دون جدوى لم تنجح هذه الاقترابات، حتى احتلال العراق، وإعادة التفكير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة.

إن المصلحة الأمريكية في طرح المبادرة الأمريكية ليس في إعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط على أساس ديمقراطي ولكن المصلحة الأمريكية تكمن في ضمان تدفق البترول العربي الأكثر غزارة والأرخص نسبيا لكل أجزاء العالم، حيث اعتمد الاقتصاد العالمي لمدة تزيد عن خمسين سنة على نفط، غير مرتفع السعر وتدفقه مضمون، وإن من شأن تغيير هذه العوامل انهيار الاقتصاد العالمي، وهي حقيقة ليس لها علاقة بنظريات المؤامرة التي تم تسويقها ضد إدارة بوش أثناء الاستعداد للحرب الأخيرة.

كما للولايات المتحدة مصالح في منع أي دولة محتملة قد تسعى للسيطرة على المنطقة ومواردها واستخدام ذلك في تدعيم قوتها أو ابتزاز العالم. وكذلك الاحتفاظ بسهولة وصول قواتها للخليج العربي، لأن منطقة الخليج هامة استراتيجيا

لقربها من دول الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، وشرق إفريقيا، وجنوبي آسيا. وإذا فقدت الولايات المتحدة (USA) التحكم وقدرتها على التوغل في الخليج فإنها قد تفقد تأثيرها على مجمل الأوضاع في العديد من المناطق الأخرى ولهذه الخلفية تضمن المشروع الأمريكي أفغانستان وباكستان.

وهناك ثلاث مشكلات تواجه المشروع الأمريكي وهي معضلة الأمن العراقية، البرنامج النووي الإيراني، وعدم الإستقرار الداخلي المتوقع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وهي: البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ولا يمكن تناول كل مشكلة دون أخرى لترابط كل ذلك معا، ومن ثم من الصعب أن توجد إجابة واضحة للمشكلات الثلاث.[1]

ففي حال العراق اليوم تشبه وضع كل من ألمانيا واليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث سيمنع من تطوير أسلحة الدمار الشامل (le déploiement des armes de destruction massive) مرة ثانية ولكنه سيجد نفسه محاطا بتهديد حقيقي من إيران، ومن ثم فإنه في نفس الوقت الذي لن يسمح فيه بتسليح العراق، فإنه يجب أن يحصل أيضا على نوع من الضمانات الأمنية الخارجية تكون أكثر مصداقية والاحتفاظ بقواعد عسكرية تقليدية مناسبة.

أما إيران التي يبلغ حجم سكانها ثلاثة أضعاف حجم سكان العراق فإن التفكير في غزوها من الصعب التفكير فيه إلا في أقسى الظروف الاستثنائية. وتبقى المشكلة الأخطر التي تواجه المشروع الأمريكي هي الإرهاب وعدم الاستقرار الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي (conseil de copération arabe).

إن ما تخشاه الولايات المتحدة (USA)، في تطبيق مشروعها الشرق الأوسطي الكبير خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي (conseil de copération arabe) هو من تصاعد الاضطرابات الداخلية، وهذا سر تسارع الإعلان (proclamation) عن مجموعة من الإصلاحات الديمقراطية (Démocratie) والاقتصاد خلال العشر سنوات الماضية، لإدراك حكام المنطقة ضغوط شعوبهم والحاجة إلى تخفيف بعض

(1) قراءات إستراتيجية، السنة التاسعة، العدد العاشر، أكتوبر 2004.

هذه الضغوط، قبل أن تواجه أمريكا تحديات أمنية خطيرة في حال عـدم نجـاح الإصلاحات ووقعت الانقلابات والحروب الأهلية، فإذا حـدثت اضـطرابات في السعودية فإن ذلك سيهدد صادرات النفط إلى دول العالم، وهذا ما يحدث كمـا لوكان هناك غزو إيراني لهما.

وهناك مؤشرات تدل على أن الطرح الأمريكي لمشروع الشرق الأوسط الكـبير (GMO) يمهد في خلق حلف دفاعي إقليمي يشبه ذلك النوع مـن الأحـلاف الـتي وجدت في أوروبا خلال الحرب الباردة (la guerre froide). وهـذا مؤشـر سـيئ السمعة. لأن في هذه الحالة سيتم الإبقاء على الوجود الأمريكي بالمنطقة وإبعاد إيـران، وإبقاء العراق، ومن ثم سيكون هذا الحلف الدفاعي هو الطريقة المثلى لتنفيـذ التعهـد الأمريكي بأمن المنطقة. وسيردع أي عدوان إيراني، كما سيحل مشـكلة الأمـن في بغداد حيث ستمنح ضمانات أمنية مناسبة وتتم عملية إعادة تسليح تقليدية.

ولاحقا، إذا اقتنعت شعوب الخليج بأن المعاملة مع الولايات المتحدة (USA) تأتي في إطار متوازن يتساوى فيه الجميع، فربما يساعد ذلك على الاحتفاظ بوجود قانوني للولايات المتحدة في المنطقة. ومثل هذا التحالف سيكون أكثر حيوية مـن سابقيه باعتبار أن دول مجلس التعاون الخليجي (conseil de copération arabe) والعراق يشاركان في وجود نفس التهديد الخارجي وهو إيران.

لقد أعلن على لسان رئيس هاييتي المخلوع جان بيير أريستيد أنه قرر التخلي عن الحكم ومغادرة البلاد، ثم أعلن هو بنفسه من مستقره في إفريقيا الوسـطى أن القوات الأمريكية اختطفته وحملته إلى إفريقيا الوسطى وأجبرته على التخلي عـن السلطة ومغادرة البلاد. لم تعجب سياسة صدام حسين الرئيس بوش فأعلن الحرب عليه رغما عن العالم كله ومنظماته وقوانينه واجتاح العراق واحتله!

فماذا يمكن أن يقال عن نشر الديمقراطيـة (Démocratie) والإصـلاح في الشرق الأوسط؟!

وبما أن السياسة الأمريكية محكومة بالمصالح وليس بالمبادرات والمثل الأخلاقية، والمصلحة الأمريكية تقضي بأن لاتعرف المنطقة إصلاحا حقيقيا لأن مثـل هـذا

الإصلاح سيتطلب إنهاء الاحتلالين الصهيوني والأمريكي لفلسطين والعراق، كما يتطلب ديمقراطية حقيقية وتنمية عربية مستقلة، وهو ما يعني عمليا نهاية الوجود الأمريكي في المنطقة سواء كان احتلالا مباشرا أو تواجدا عسكريا أو تبعية لأمريكا أو سيطرة اقتصادية.1

إن إصلاح الوضع العربي لايتطلب معجزة كبيرة، بقدر ما يتطلب في طياته الحد الأدنى وسواء جاء من الخارج بدعوة من الولايات المتحدة (USA)، أو جاء من الداخل بواسطة النظم الحريصة على مصالحها فهو لايقدم الكثير. كل ما في الأمر أن يصبح العالم العربي مكانا آمنا للعيش وألا يتحول إلى أرض طاردة تدفع مواطنيه في موجات الهجرة المروعة إلى الخارج والتي تحملهم دائما إلى حافة الموت.

ماذا يكلفنا من إلغاء القوانين الاستثنائية وكل ما يمس حرية الإنسان العربي خارج القوانين الموضوعة، وأن يجد كل إنسان محكمة عادلة تحكمه وسجنا ملائما يضمه وأناسا يستطيعون تحديد مكانه عندما يغيب دون سابق إنذار. وأن تترك الفرصة لمنظمات المجتمع المدني (société civile) حتى تعبر بحرية لأن محاصرة هذه المنظمات قد تدفع بالأفراد اللجوء إلى العمل السري.

إن من شأن الشروع في الإصلاحات التدريجية والسيدة إن لجهة إصلاح التعليم حتى يساعد في نشوء عالم خال من الحقد واليأس إلى عالم ملئ بالأمل والمستقبل. وعالم يؤمن الفرص اللامتناهية. أو تمكين المرأة من ممارسة مسئولياتها بكل ديمقراطية حتى تتولى المناصب القيادية ومنحها هامش الحرية والفعل والتواصل مما قد يساعد وطننا العربي، على تفويت الفرصة من فرض المشروع الأمريكي بكل ما فيه من مخاطر.

ويبدو بعد مذبحة مدريد، أن الولايات المتحدة (USA) قد خرجت أقوى حجة في مواجهة الأطراف الأوروبية – التي كانت تتحفظ من المشروع الأمريكي خاصة شيراك الذي هاجمه بقوة – إزاء موضوع الإرهاب وبحافز إضافي لفرض ضغوط أقوى أو أكثر على الدول العربية خصوصا والإسلامية عموما.

---

(1) صوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، العدد1905، 7 يونيو 2005.

الملاحق



الملحق الأول

نص مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قدمته واشنطن في قمة الدول الثماني[1]

- عبّر 51 في المائة من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقاً لتقرير التنمية (dévlopement) البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.
- وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني.
- البديل هو الطريق إلى الإصلاح. ويمثل تقرير التنمية (dévlopement) البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الثماني بدورها هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبيّن الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة (USA) والشرق الأوسط، وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة.

---

(1) جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 13 فبراير 2004.

إن التغيرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة بمجموعها، تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية يمثل الشرق الأوسط الكبير[1] تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وساهمت النواقص الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية (dévlopement) البشرية العربية للعامين 2002 و2003 - الحرية، المعرفة، وتمكين النساء - في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثماني وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في الشرق الأوسط الكبير مروعة:

- مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية (ligue arabe) الـ 22 هو اقل من نظيره في اسبانيا.
- حوالي 40 في المائة من العرب البالغين - 65 مليون شخص - أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.
- سيدخل أكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020 وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.
- إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليوناً بحلول 2010.
- يعيش ثلث المنطقة على اقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب إن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المائة إلى 6 في المائة على الأقل.
- في إمكان 1,6 في المائة فقط من السكان استخدام الانترنت (Internet)، وهو

---

(1) يشير الشرق الأوسط الكبير إلى بلدان العالم العربي، زائداً باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم بما في ذلك بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- لا تشغل النساء سوى 3,5 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال مع 8,4 في المائة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسّقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية (dévlopement) البشرية العربية عبر:

- تشجيع الديمقراطية (Démocratie) والحكم الصالح،
- بناء مجتمع معرفي،
- توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديمقراطية (Démocratie) والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية (dévlopement)، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية (dévlopement)، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولا: تشجيع الديمقراطية (Démocratie) والحكم الصالح:

توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة... ويضعف هذا النقص في الحرية والتنمية (dévlopement) البشرية، وهو أحد التجليات الأكثر إيلاماً للتخلف في التنمية (dévlopement) السياسية. تقرير التنمية (dévlopement) البشرية، 2002

إن الديمقراطية (Démocratie) والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير.

وفي تقرير فريدوم هاوس للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنّف بأنه حر، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها حرة جزئياً. ولفت تقرير التنمية (dévlopement) البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس التعبير عن الرأي والمساءلة المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلاّ على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقاً مع الرغبات التي يعبّر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية (dévlopement) البشرية العربية للعام 2003، على سبيل المثال، تصدّر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بأن الديمقراطية(Démocratie) أفضل من أي شكل آخر للحكم، وعبّروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

مبادرة الانتخابات الحرة:

في الفترة بين 2004 و2006 أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير[1] نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية. وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ:

- تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.
- تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

(1) تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات.

الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني:

من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان، يمكن لمجموعة الثماني إن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانون (DROIT) وتمثيل الناخبين.

معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء:

تشغل النساء 3.5 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريباً على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء/تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الثماني والمنطقة.

المساعدة القانونية للناس العاديين:

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة (USA) والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني (juridique) والقضائي، فان معظمها يجرى على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني (juridique). ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني أن تكمّل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ وتموّل مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون (DROIT) المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

- مبادرة وسائل الإعلام المستقلة:

يلفت تقرير التنمية (dévlopement) البشرية العربية إلى أن هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في

البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعـود ملكيتـه إلى الدولـة أو يخضـع لسيطرتها، وغالباً ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعلـه مـع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجـة ذلـك يمكن لمجموعة الثماني أن:

- ترعى زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية. ترعى برامج تدريب لصحافيين مستقلين.
- تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقـة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحافيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

- **الجهود المتعلقة بالشفافية/مكافحة الفساد:**

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الأكـبر في وجـه التنميـة (dévlopement)، وقد أصبح متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الثماني:

- أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصـة بمجموعـة الثماني.
- أن تـدعم علنـاً مبـادرة منظمـة التعـاون والتنميـة (dévlopement) الاقتصادية/برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط - شمال إفريقيـا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وIFIS ومنظمـات غـير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيـز خضـوع الحكومـة للمساءلة.
- إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشـفافية في المنطقة.

- المجتمع المدني (société civile):

أخذاً في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن:

- تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني (société civile)، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان (Droit de L'homme) ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.
- تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية (Démocratie) وحقوق الإنسان (Droit de L'homme) ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.
- تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل مؤسسة وستمنستر في المملكة المتحدة أو مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية الأميركية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.
- تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من احل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج تقرير التنمية (dévlopement) البشرية العربية.

ثانياً: بناء مجتمع معرفي:

تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية (dévlopement) والانعتاق، خصوصاً في عالم يتسم بعولمة مكثفة. تقرير التنمية (dévlopement) البشرية العربية، 2002.

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحدياً لآفاق التنمية (dévlopement) فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1,1 في المائة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15 في المائة منها). ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية.

وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

- مبادرة التعليم الأساسي:

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشياً مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيّد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الـ 8 السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة في 2003 برنامج عقد مكافحة الأمية تحت شعار محو الأمية كحرية. ولمبادرة مجموعة الـ 8 لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول 2010. وستركز مبادرة مجموعة الـ 8، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة 65 مليوناً من الراشدين في

المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الـ 8 أن تركز أيضا على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على الانترنت (Internet) إلى تدريب المعلمين.

فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة الـ 8، سعياً إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء.

ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. للبرنامج أيضاً استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع لـ "يونسكو"، بهدف إعداد "فرق محو الأمية" التي يبلغ تعدادها بحلول 2008 مئة ألف معلمة.

الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية (dévlopement) البشرية العربية نقصاً مهماً في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ الحالة المؤسفة للمكتبات في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ 8 تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها الكلاسيكية في هذه الحقول، وأيضاً، وحيث يكون ذلك مناسباً، تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حالياً والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء مدارس الاكتشاف حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ 8 السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.

إصلاح التعليم: ستقوم المبادرة الأميركية للشراكة في الشرق الأوسط قبل قمة مجموعة الـ 8 المقبلة (في مارس أو أبريل) برعاية قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام (L' opinion publique) المتطلعة

إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة (USA) والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ 8 توخياً لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

- مبادرة التعليم في الانترنيت:

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الانترنت (Internet). ومن الضروري تماماً تجسير الهوة الكومبيوترية هذه بين المنطقة وبقية العالم نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على الانترنت (Internet) وأهمية إنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الـ 8 القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكومبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الإمكانات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضاً ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بمبادرة فرق محو الأمية المذكورة أعلاه، أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على إنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة.

- مبادرة تدريس إدارة الأعمال:

لمجموعة الـ 8 في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور مجموعة الـ 8 تمويل

هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد براجمها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق.

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أميركي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأميركية.

- توسيع الفرص الاقتصادية:

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصراً مهماً لنمو الديمقراطية (Démocratie)والحرية. ويمكن لمجموعة الـ 8 في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

- مبادرة تمويل النمو:

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ 8 إن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

- **إقراض المشاريع الصغيرة:** هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة. إذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المائة من الساعين إليه، ولا يتم عموما تقديم أكثر من 7,0 في المائة من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع. وبإمكان مجموعة الـ 8 المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصاً للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو. ونقدّر أن في

إمكان قرض من 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة 2,1 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، 750 ألفا منهم من النساء.

- **مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير**: باستطاعة مجموعة الـ 8 المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز مؤسسة المال الدولية للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الـ 8 يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.
- **بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير**: في إمكان مجموعة الـ 8 ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار البنك الأوروبي للإعمار والتنمية (dévlopement) لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. ولـ "بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" هذا أن يكون مدخراً للمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية (dévlopement) لبلدان المنطقة. اتخاذ قرارات الاقتراض (أو المنح) يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام باصطلاحات ملموسة.
- **الشراكة من أجل نظام مالي أفضل**: بمقدور مجموعة الـ 8، توخيا لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على:

- تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.
- رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول.
- تحديث الخدمات المصرفية.
- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.
- إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.
- مبادرة التجارة:

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جداً، إذ لا يشكل سوى ستة في المائة من كل التجارة العربية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجارياً مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جداً بدلاً من جيرانها. ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئاً نادراً. ويمكن لمجموعة الثمانية أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية:

- الانضمام/التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة:

يمكن لمجموعة الثمانية أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية[1]. وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الـ 8 لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية.

وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية واتفاق مشتريات الحكومة وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ

(1) البلدان التي قدمت طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة) الجزائر ولبنان والسعودية واليمن. بلدان قدمت طلباً للانضمام (لم يُنظر بعد في الطلب): أفغانستان وإيران وليبيا وسورية. بلدان طلبت منحها صفة مراقب: العراق.

هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضا ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الـ 8 بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

- المناطق التجارية:

ستنشئ مجموعة الـ 8 مناطق في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك التسوق من منفذ واحد للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

- مناطق رعاية الأعمال:

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تساعد على إقامة مناطق محددة خصيصاً في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي (territorial) في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات. ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تعرض منافذ محسّنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

- منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير:

لتشجيع التعاون الإقليمي (territorial) المحسّن، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تنشئ منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الذي سيجمع مسئولين كباراً من مجموعة الـ 8 والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسئولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال (لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي).

ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا - المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (أبك)، وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

الملحق الثاني

خطة إصلاح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المقررة خلال قمة جورجيا[1]

في ما يلي نص البيان الذي صدر عن قمة مجموعة الثماني في سي آيلاند بولاية جورجيا في الولايات المتحدة (USA) الأمريكية، وهو البيان الذي يسجل انخراط دول الثمانية في المشروع الأمريكي حول الشرق الأوسط بعد أن قدمت عليه تعديلات (Révision) ورتوشات من قبل الدول الأوروبية على الخصوص، وعلى رأسها التنصيص على أهمية الإصلاح من الداخل والتأكيد على حل النزاع العربي الصهيوني والصراعات الإقليمية (territoriale)، كما تم الإعلان (proclamation) فيه عن قيام منتدى المستقبل الذي سيكون إطارا لما سماه الإعلان (proclamation) بالشراكة من التقدم ومستقبل مشترك مع حكومات وشعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا.

1. نحن قادة الدول الثماني ندرك أن السلام، والنمو السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، والازدهار والاستقرار في دول الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا تمثل تحديا يهمنا ويهم المجتمع الدولي (Communauté internationale) عموما. ولذلك، نحن نعلن تأييدنا لإصلاح ديمقراطي، اجتماعي، واقتصادي ينبثق من تلك المنطقة.

2. إن شعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا لها تراث غني وثقافة من الإنجاز في الحكومة، التجارة، العلوم، الفنون، وأكثر. وقد قدمت الكثير من المساهمات المستديمة للحضارة الإنسانية. ونحن نرحب بالبيانات الأخيرة عن

(1) www.mowaten.org

الحاجة إلى الإصلاح، الصادرة عن قادة في المنطقة، خصوصا البيان الأخير لقادة الجامعة العربية (ligue arabe) في تونس. كما نرحب بالبيانات الإصلاحية الصادرة عن ممثلي الأعمال والمجتمع المدني (société civile)، بما فيها بيانات الإسكندرية، والبحر الميت، وصنعاء والعقبة. وبصفتنا قادة الديمقراطيات الصناعية الكبيرة في العالم، فإننا نعترف بمسؤوليتنا الخاصة لدعم الحرية.والإصلاح، ونتعهد ببذل جهود متواصلة في هذا الجهد العظيم.

3. لذلك، نحن نلزم أنفسنا اليوم بشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع حكومات وشعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا. وهذه الشراكة سترتكز على تعاون حقيقي مع حكومات المنطقة، فضلا عن ممثلي الأعمال والمجتمع المدني لتقوية الحرية، الديمقراطية، والازدهار للجميع.

4. إن القيم التي تتضمنها الشراكة التي نقترحها هي عالمية المدى. فالكرامة الإنسانية، الحرية، الديمقراطية، حكم القانون (DROIT)، الفرص الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية هي تطلعات عالمية وتتجسد في وثائق دولية ذات صلة، كالإعلان (proclamation)العالمي لحقوق الإنسان (Droit de L'homme)

5. إننا بإطلاقنا هذه الشراكة، نتمسك بالمبادئ التالية:

- إن تقوية التزام المجتمع الدولي (Communauté internationale) بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا هو أمر أساسي.
- إن حل النزاعات طويلة الأمد، المريرة في غالب الأحيان، وخصوصا النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، هو عنصر مهم من عناصر التقدم في المنطقة.
- في الوقت نفسه، النزاعات الإقليمية (territoriale) يجب ألا تكون عقبة في طريق الإصلاحات. بل الحقيقة هي أن الإصلاحات يمكنها أن تساهم مساهمة مهمة في حلها.
- إن الدول الثماني تلزم نفسها بالعمل على تحقيق استقرار كامل وناجز في العراق، خصوصا بترويج نتيجة ناجحة. للعملية السياسية والتشجيع على مشاركة نافعة وواقعية للأمم المتحدة في العراق.

- إن الإصلاح الناجح يعتمد على دول المنطقة والتغيير ينبغي ألا، ولا يمكن أن يفرض من الخارج.
- كل بلد فريد بخصائصه وتنوعه يجب أن يحترم. ومشاركتنا يجب أن تستجيب للأوضاع المحلية وترتكز على ملكية محلية. وكل مجتمع ينبغي أن يتوصل إلى استنتاجاته الخاصة بشأن السلام ومدى التغيير. ومع ذلك، فإن التميز، رغم أهميته، يجب ألا يستغل لمنع الإصلاح.
- إن تأييدنا للإصلاح سيتناول حكومات، قادة أعمال وجمعيات أهلية من المنطقة في شراكة كاملة في جهدنا المشترك.
- إن دعم الإصلاح في المنطقة، لمنفعة جميع مواطنيها، هو جهد طويل الأمد ويتطلب من الدول الثماني والمنطقة أن تقدم التزاما لأجيال.

6. هذه الشراكة تبنى على سنين من التأييد لجهود الإصلاح في المنطقة عن طريق برامج تعاونية ثنائية ومتعددة الأطراف. والشراكة الأوروبية المتوسطية ("عملية برشلونة")، ومبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة (USA) والشرق الأوسط، ومبادرة الحوار الياباني - العربي هي أمثلة على التزامنا القوي بدعم التنمية (dévlopement) الديمقراطية (Démocratie)والاقتصادية. ونحن ملتزمون بصورة مماثلة بمثل ذلك التقدم في أفغانستان والعراق عن طريق جهودنا المتعددة الأطراف للتعمير. وستبنى الشراكة. التي نقترحها على مشاركة مستمرة في المنطقة.
7. إن جسامة التحديات التي تواجه المنطقة تتطلب التزاما متجددا بالإصلاح والتعاون. وإننا فقط بدمج جهودنا نستطيع أن نحقق تقدما ديمقراطيا دائما. ونحن نرحب بعمل حكومات، ومؤسسات، ووكالات متعددة الأطراف تهدف إلى المساعدة على تنمية المنطقة.
8. وسيكون أساسيا لهذه الشراكة الجديدة قيام منتدى للمستقبل يرسخ جهودنا بحوار علني ومستديم. وسيوفر المنتدى إطارا على المستوى الوزاري، يجمع بين وزراء الخارجية، والاقتصاد في الدول الثماني والمنطقة ووزراء آخرين في نقاش

مستمر حول الإصلاح، مع اشتراك قادة الأعمال والمجتمع المــدني (société civile) في حوارات موازية. وسيكون المنتدى وسيلة. للإصغاء إلى حاجــات المنطقة، والتأكد من أن الجهود التي نبذلها مجتمعين تستجيب لتلك الاهتمامات.

9. إن جهودنا من أجل الإصلاح في المنطقة ستسير يدا بيد مع تأييــدنا لتســوية عادلة، شاملة ودائمة للتراع العربي – الإسرائيلي، على أساس قراري مجلــس الأمن (conseil de sécurité)242 و338 ونحن نصادق كليــا علــى بيــان المجموعة الرباعية في 4 أيار/مايو 2004 وننضم إلى المجموعة في رؤاها المشتركة لدولتين، إسرائيل ودولة قابلة للحياة، ديمقراطيـــة، ذات ســيادة ومتلاصــقة الأراضي هي فلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ونحن نؤيد عمل فريق العمل الخاص الدولي حول الإصلاح الفلسطيني ولجنة الارتباط الخاصــة، ونهيب بجميع الدول أن تنظر في المساعدة التي تستطيع أن تقدمها لعمل الفريق واللجنة. ونحن نرحب بإنشاء البنك الدولي صندوقا خاصا ونحث المانحين على المساهمة في هذه المبادرة المهمة. وننضم إلى دعوة الهيئة الرباعيــة الموجهــة إلى الفريقين لكي يتخذا خطوات لتنفيذ التزاماهما بموجب خريطة الطريق كمــا دعا إلى ذلك قرار مجلس الأمن (conseil de sécurité)رقم 1515 وبيانــات سابقة للهيئة الرباعية، وأن ينفذا التزاماهما التي قدماها. في قمتي العقبة وشــرم الشيخ.

10. وتركز جهود أخرى في الشراكة نلتزم بها اليوم على هذه المجالات

- في المجال السياسي، التقدم نحو الديمقراطية (Démocratie)وحكم القانون (DROIT) يتطلب وضع ضمانات فعالة في مجالات حقــوق الإنســان (Droit de L'homme) والحريات الأساسية، التي تتضمن احترام التنوع والتعددية (pluralisme). وهذا سيحدث نتيجة تعاون، وتبــادل حــر للأفكار، والحل السلمي للخلافات. وإصلاح الدولة، والحكــم الرشــيد والتحديث هي أيضا عناصر ضرورية لبناء الديمقراطية.

- في المجال الاجتمــاعي والثقــافي، التعلــيم للجميــع، وحريــة التعــبير

(Liberté d' expression)، والمساواة (égalité) بين الرجــل والمــرأة، فضلا عن الوصول إلى تكنولوجيا معلومات عالمية هي أمور حاسمة بالنسبة إلى التحديث والازدهار. وإن قوة عاملة أفضــل تعليمــا هــي مفتــاح للمشاركة الفعالة في عالم يعيش في ظل العولمــة (la mondialisation). وسوف نركز جهودنا على تخفيض الأمية وزيادة الحصول على تعلــيم، خصوصا بالنسبة إلى الفتيات والنساء.

- في المجال الاقتصادي إيجاد وظائف هو الأولوية رقم واحد بالنسبة إلى كثير من الدول في المنطقة. ولتوسيع الفرص، وترويج الأوضاع التي يمكن فيها للقطاع الخاص أن يوجد وظائف، سنعمل مع الحكومات وقادة الأعمــال على دفع عجلة المشاريع الحرة الصغيرة، وتوسيع التجــارة والاســتثمار، وزيادة الحصول على الرأسمال، ودعم الإصلاحات المالية، وتأمين حقــوق الملكية، وترويج الشفافية ومكافحة الفساد. وســتكون تنميــة التجــارة عبر المنطقة أولوية للتنمية الاقتصادية. للشرق الأوســط الكــبير وشمــال أفريقيا.

11. إن الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك توفر دفعا لعلاقتنا مع منطقــة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقي وكتعبير عن التزامنا، نصدر اليوم خطــة تأييد أولية للإصلاح توجز نشاطات حالية ومقترحة لإضفاء حياة على هــذه الشراكة.



الملحق الثالث

نص المبادرة الفرنسية - الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط[1]

أولاً- الأهداف:

1. إن مستقبل منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق مشترك نتقاسمه مع شركائنا في المنطقة والشركاء الأطلسيين. نحن على استعداد لدعم بلدان الشرق الأوسط وتشجيعها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن كل مبادرة في شأن الشرق الأوسط ينبغي أن تلبي حاجات المنطقة وتطلعاتها، ونجاحها يتوقف بالدرجة الأولى على هذه البلدان.
إن تطلعات المواطنين، وهم في غالبيتهم من الشباب، كبيرة، إذ إن نصف سكان المنطقة هم دون الثامنة عشرة. ويقضي التحدي الحقيقي بتعديل (Révision) الوضع القائم على أساس شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة. إن الحكومات، مثلها مثل المجتمع المدني (société civile)، شريكة في هذه لمهمة.

2. إن على الاتحاد الأوربي أن يستجيب لهذه الأمور، إذ إن لأوروبا مصلحة كبيرة في التطور الإيجابي للمنطقة. فإلى جانب التحديات الأساسية للأمن، هناك الروابط الجغرافية والثقافية والاقتصادية والبشرية بين أوروبا والمنطقة والتي تدفع بوضوح في هذا الاتجاه. ويمثل الالتزام الحالي للاتحاد الأوربي تجاه دول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى والأوسط، أولوية مركزية في إطار

(1) www.ettajdid.ma

العمل الأوربي. وفي هذا الإطار، عمل الاتحاد خلال الاجتماع الأوربي – المتوسطي يوروميد في نابولي والقمة الأوربية في بروكسيل في ديسمبر الماضي، على تحديد إستراتيجية تخدم هذه المنطقة.

اقترحت الولايات المتحدة (USA) أفكاراً في شأن الشرق الأوسط الكبير وسبل مواكبة تحديثه وإحلال الديمقراطية (Démocratie)فيه. وعلينا أن نستقبل بإيجابية إمكان عملنا معاً وتنسيق جهودنا. وينبغي على الاتحاد الأوربي أن يتطلع إلى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط. كما ينبغي عليه أن يحدد مقاربة مميزة تكمل مقاربة الولايات المتحدة (USA)، بالاستناد إلى مؤسساته الخاصة وأدواته.

ثانيا - مبادئ العمل:

إن قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة، إن كل الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن حذر جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض نموذج من الخارج. سنعمل مع كل البلدان لاستجابة مطالبها فور الإمكان، عبر مشاركتها الوثيقة وفي أبكر مرحلة ممكنة. علينا التحرك عبر الحوار والتحفيز، مع الحكومات وأيضاً مع المجتمعات المدنية بالالتصاق إلى أقصى قدر بحقائق كل بلد.

- لا بد من الأخذ في الاعتبار للمشاعر الوطنية وهوية كل بلد: ينبغي الحرص على تجنب مخاطر المقاربة شديدة العمومية التي تغيب الخصوصيات الوطنية وتصف الإسلام باعتباره غير قابل للحداثة. ولا بد، بموازاة ذلك، من حضّ البلدان المعنية على التعبير عن آرائها، سواء في إطار الجامعة العربية (ligne arabe)، أو في المنتديات المخصصة لذلك، من أجل إشهار تطلعاها.

- التزام على المدى البعيد: إننا منخرطون منذ سنوات عدة في هذا الالتزام. ونحن نعتبر شراكتنا بمثابة التزام بعيد المدى ودائم. إنها مهمة ستستمر عبر أجيال عدة.

- إستراتيجية الأمن الأوروبية: إن مقاربتنا تستند إلى الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2003. وهذا سيشمل الأوجه السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تشكيل مجتمع مدني.

النطاق الجغرافي:

إن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط. ونأمل بالانطلاق من المسارات القائمة، مثل نهج برشلونة والحوار المتوسطي. وعلينا تعميق علاقاتنا مع مجلس التعاون الخليجي (conseil de copération arabe).

قاعدة العمل:

إن تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتضمن تشخيصاً جيداً، وتشكل بحد ذاتها برنامج إصلاحات. فالحاجة إلى تغييرات في العمق ملموسة عملياً في كل مكان. إن بلداناً عدة بدأت تنفذ إصلاحات ملحوظة، وتميل هذه الظاهرة إلى الاتساع حالياً. وعلى المستوى الإقليمي (territorial)، تتضمن المبادرة السعودية يناير 2003 اقتراحات إقليمية وإصلاحات داخلية في كل من البلدان وتشكل، إلى جانب سواها، قاعدة جيدة للمناقشة.

- فاعلية العمل المتعدد الأطراف: لا بد من السعي إلى فاعلية شاملة لعملنا من خلال تعبئة الهيئات المعنية. إن القيمة المضافة لكل من المنظمات والهيئات ينبغي أن تستخدم بأفضل السبل، ومنها خصوصاً الاتحاد الأوربي، والأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي في ما يخص قضايا الأمن والدفاع، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية بالنسبة إلى قضايا التطور. إن كلاً من الاستحقاقات المقبلة (القمم الأوربية، قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى، القمة الأوربية الأمريكية، حلف شمال الأطلسي) ستقدم مساهمتها المحددة وتشكل مناسبة لإعطاء قوة الدفع الضرورية في المجالات المحددة.

- تعزيز التزام الاتحاد الأوربي: إن عمله ملحوظ من خلال نهج برشلونة وبدرجة أقل الحوار بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي (conseil de copérqtion arabe)، إن أدوات هذه الشراكة (اتفاقات

الشراكة وبرنامج ميدا والحوار السياسي) تعمل منذ 8 سنوات وتحظى بإمكانات مالية مهمة. إن هذا المكسب الأوربي ينبغي أن يطور ويتعزز.

- مسيرة السلام في الشرق الأوسط: إن الإستراتيجية الأمنية الأوربية تشير إلى أن تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي تشكل أولوية إستراتيجية لأوروبا. وفي غياب مثل هذا الحل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط. ولهذا السبب، من الضروري إعادة إطلاق نهج السلام في الشرق الأوسط بالتوازي، من أجل التوصل إلى التسوية المنتظرة منذ مدة بعيدة لكل مساراته. ومن الضروري أيضا إنشاء حكومة مسئولة وسيدة في العراق. إن أياً من هاتين المسألتين ينبغي ألا تعرقل تطوير شراكة على المدى الطويل، لكن لا يمكننا توقع النجاح الكامل ما لم تتقدم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

ثالثا - اقتراحات الحل:

على الاتحاد الأوربي أن يعد مقاربة ومساهمة مشتركتين:

1 - مبادرة أوربية:

إن المبادرة الأوربية ستحدد في إطار القمم الأوربية واجتماعات مجالس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية.

هناك مساهمة مرتقبة من الأمانة العامة للمجلس والمفوضية. والمقصود بذلك زيادة جهودنا لتعزيز الأدوات القائمة والتي تستند إليها شراكتنا مع بلدان المتوسط وبلدان الخليج، بالتعاون مع بلدان أخرى من الشركاء.

2 - مبادئ الاتحاد الأوربي:

- حوار سياسي وأمني في شأن السلام والاستقرار في المتوسط، خصوصاً إجراءات ثقة
- ديمقراطية وحقوق إنسان ودولة قانون وحرية إعلامية وحكم جيد
- إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي

- تطور اجتماعي، خصوصاً في مجال التعليم والمساواة (égalité) بين الرجل والمرأة
- دعم انبثاق مجتمعات مدنية وتطوير تعبيرها وتطلعاتها
- أعمال الاتحاد الأوروبي:
- إن نهج برشلونة يؤمن سلسلة واسعة من الأدوات الملائمة لتطبيق المبادئ المذكورة سابقاً، بعد التقدم الذي أحرز خلال القمة الأوروبية المتوسطية في نابولي في ديسمبر الماضي: اتفاقات الشراكة، مشروع لمنطقة تبادل حر، برنامج ميدا -2، تسهيل الاستثمار والشراكة الأوروبية - المتوسطية (فيميب) وأسس أوروبية - متوسطية جديدة من أجل الحوار بين الثقافات.

إن هذه الأدوات تمزج بين الحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مستويات عدة بما في ذلك المستوى الوزاري، وتحظى بإمكانات مهمة يمكن أن تستخدم للحث على الإصلاح والتغيير. هذا الحوار يمكن أن يعزز الحل ويتوسع من خلال الجمعية البرلمانية الأوربية - المتوسطية المقبلة. وعلينا أيضا الإعداد لمناقشة صريحة ومنفتحة في شأن تطبيق المكسب الذي تحقق في برشلونة.

- إن مبادرة الجيران الجدد أيضا ستساهم في إعادة تنشيط علاقاتنا في المنطقة وفقاً لمبادئ الاتحاد الأوربي.
- سيكون من الضروري تكثيف الحوار السياسي مع مجلس التعاون الخليجي (conseil de copérqtion arabe) وتسريع المفاوضات بشأن منطقة للتبادل الحر على أساس المبادئ المذكورة سابقاً. إن الوضع مختلف في دول الخليج، ونظراً إلى ثروتها النسبية (باستثناء اليمن) فإن المشكلة لديها ليست التمويل. والتركيز ينبغي أن يتم على صعيد المهارة العملية والمساعدة التقنية التي تحتاج إليها هذه البلدان فعلياً.
- وعلى الاتحاد الأوربي أن يشجع ويدعم المبادرات من أجل التعاون الإقليمي (territorial) الداخلي، ومنها على سبيل المثال تلك المتعلقة بالدول المتاخمة للخليج، بما في ذلك إيران والعراق. ومن شأن ذلك أن يشكل طريقة لبدء

إحلال الثقة مثلاً من خلال إنشاء مائدة مستديرة تتناول مسائل الأمن العملية، مثل المخدرات وتبييض الأموال وحماية البيئة البحرية أو حول مسائل المياه الإقليمية (Le territoire).

مسائل الأمن:

في مجال الأمن، تقود المشكلات الخاصة لكل منطقة إلى اعتماد مقاربة مميزة في منطقة المتوسط (بما فيها الشرق الأوسط) والخليج. ويجب أن يبقى إطارا التعاون مع الاتحاد ومع حلف شمال الأطلسي مختلفين. ويلزم تطوير تبادل وجهات النظر في شأن مسائل الأمن والتعاون في منطقة المتوسط في منتديات الحوار بين الحلف الأطلسي والاتحاد.

التحركات التي ينبغي للاتحاد الأوربي القيام بها:

- تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فاعلية في إطار تعاون مرن ومفتوح على قاعدة التطوع.
- متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الإرهاب والانتشار النووي ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.
- التفكير في إطلاق مشروع ميثاق (chartre) سلام واستقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

في إطار الشرق الأوسط الأشمل يمكن للاتحاد أن:

- يعزز الحوار السياسي والأمن مع دول الخليج.
- إطلاق مبادرة تهدف إلى حض دول الشرق الأوسط ومواكبتها في اختبار هيكلية محلية للأمن يمكنها في مرحلة أولى أن تتناول تجنب النزاعات انطلاقاً من المواضيع التالية: عدم المس بالحدود وحمايتها، إجراءات الثقة والأمن، مكافحة الإرهاب وتهريب أسلحة الدمار الشامل (le déploiement des armes de destruction)، ومعاودة التفكير في المناطق الخالية من هذه الأسلحة.

- تنظيم ندوات إعلامية - تعبوية لدول المنطقة تتناول الدروس التي يمكن استخلاصها من سياسة منع النزاعات التي طورها الاتحاد الأوربي في مناطق أخرى ميثاق (chartre) الاستقرار في البلقان تعزيز القدرات المحلية لحفظ السلام في أفريقيا على سبيل المثال.

فيما يتعلق بالقمم المقبلة:

قمة الجامعة العربية (ligue arabe) في تونس في 29 و30 مارس:

يجب أن تستخدم الرئاسة والممثل الأعلى والمفوضية اتصالاتهم مع الشركاء العرب (والاجتماع الوزاري مع الولايات المتحدة (USA)) من أجل تقديم وجهة نظرنا، والمساهمة في هذه العملية، واستطلاع مدى الاهتمام والتشجيع على المشاركة والمبادرة الذاتية، بهدف إصدار إعلان (proclamation) تونس الذي يؤكد التمسك بالمبادئ الأساسية (الإصلاح والديمقراطية (Démocratie)والتحديث) التي تحكم هذه العملية.

قمة مجموعة الثماني في سي إيلاند من 8 إلى 10 يونيو:

توفر هذه القمة فرصة لإعطاء دفع سياسي بتبني إعلان (proclamation) من أجل مستقبل مشترك، وأن يأتي، إذا أمكن، كرد على إعلان (proclamation) يصدر عن قمة تونس العربية. ويجب على دول الاتحاد الأوربي الأعضاء في مجموعة الثماني أن تتحدث باسم شركائها في الاتحاد. ويصاغ نص هذا الإعلان (proclamation) السياسي في إطار اجتماعات وزارات الخارجية (اجتماع المديرين السياسيين في 11 مارس واجتماع وزراء الخارجية في منتصف مايو). ويمكن للإعلان (proclamation) أن:

- يشرح المنطق الذي قاد إلى هذه المبادرة.
- يبرز استناد المبادرة إلى خطوة جماعية.
- يشير، إذا أمكن، إلى قمة الجامعة العربية (ligue arabe) ويعرب عن تقدير إيجابي للجهود الإصلاحية التي بدأت في المنطقة.

■ يستعيد الخطوط الأساسية للمبادرة الأمريكيـــة الشـــرق الأوســـط الكـــبير والاجتماعات الأوربية.

■ يشير إلى أن أعضاء مجموعة الثماني مستعدون

لتطوير التعاون، كل وفق آلياته، على هذه الأسس مع الدول المهتمـــة، مـــع الإشادة بالجهود التي بدأها البعض.

■ توجيه نداء إلى المنظمات المعنية (الأمم المتحدة، الاتحـــاد الأوربي...) لتقـــديم مساهمتها وفق هذه الأسس.

وفي إطار مواز يعمل خبراء وزارات الخارجية على اقتراح مشروع يأخـــذ في الاعتبار الاقتراحات الواردة في وثائق الولايات المتحدة (USA) والاتحـــاد الأوربي. ويمكن لهذه الأفكار أن تقدم إلى دول المنطقة في شـــكل اقتـــراح داعـــم لجهـــود الإصلاح القائمة. ويمكن، تماشيا مع الطابع السياسي لإعـــلان (proclamation) القمة، ضم اقتراح المشروع الأساسي إلى الإعلان (proclamation) نفسه بصفته خطة تحرك لمجموعة الثماني.

إن علينا تشجيع شركائنا الأمريكيين على تنظيم اجتماع لـــوزراء خارجيـــة مجموعة الثماني مع نظرائهم من المنطقة، على هامش قمة سي إيلانـــد، واجتمـــاع منفصل مع جميع أو بعض قادة دول المنطقة، مما يبرز الطابع الجمـــاعي للمبـــادرة ويكرس في الوقت نفسه انضواء الدول المعنية في هذه المبادرة التي ستتحول عنـــدها إلى شراكة حقيقية، مما قد يعني، بشكل أو بآخر، انطلاقتها الفعلية.

قمة الاتحاد الأوربي - الولايات المتحدة (USA):

تندرج هذه القمة في إطار مبادرة مجموعة الثماني.

سنقدم موقفنا الأوربي خلال الاجتماع الوزاري (الأوروبي - الأمريكي) على مستوى وزراء الخارجية الذي يعقد في مطلع مارس ونناقش مبادرتنا مع شـــركائنا في (يوروميد) خلال اجتماع في دبلن يومي 5 و6 أيار (مايو). وسيوضح الاتحـــاد الأوربي والولايات المتحدة (USA) عندها نقاط مقاربتهما، ويشيران إلى رغبتـــهما في إقامة حوار، كل بخصوص ما يهمه، مع الدول والمنظمات المهتمـــة، ويعلنـــان

استعدادهما للتنسيق بشكل وثيق مع المبادرات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط.

4. يمكن، وفق رؤيتنا المشتركة، لحلف شمال الأطلسي أن يطلق في إستانبول سلسلة مبادرات تهدف إلى تعزيز حواره مع منطقة المتوسط وأن يقدم إلى دول الشرق الأوسط اقتراحات في مجال الأمن.

- قمة الجامعة العربية (ligue arabe) في تونس في 29 و30 مارس. يجب أن تستخدم الرئاسة والممثل الأعلى والمفوضية اتصالاتهم مع الشركاء العرب والاجتماع الوزاري مع الولايات المتحدة (USA) من أجل تقديم وجهة نظرنا، والمساهمة في هذه العملية، واستطلاع مدى الاهتمام والتشجيع على المشاركة والمبادرة الذاتية، بهدف إصدار إعلان (proclamation) تونس الذي يؤكد التمسك بالمبادئ الأساسية (الإصلاح والديمقراطية (Démocratie) والتحديث) التي تحكم هذه العملية.



الملحق الرابع

مسودة الإصلاح المقترحة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المقدمة في قمة الثماني[1]

نشرت صحيفة الشرق الأوسط مسودة خطة الإصلاح المقترحة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي يعتزم قادة دول مجموعة الثماني طرحها خلال قمتهم المقررة في التاسع من الشهر الجاري في سي آيلاند بجورجيا. وتوضح مسودة خطة الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا، أن المشروع المقترح شامل ويطال كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها. لكن المسودة تشدد على أن الإصلاح المقترح لا يجب أن يفرض من الخارج وإنما ينبثق من المنطقة نفسها. وتؤكد خصوصية كل بلد، إلا انها تضيف أن هذا التميز لا ينبغي أن يكون عائقاً أمام الإصلاح. وتدعو الخطة إلى إنشاء آليات ومؤسسات تساعد في تحقيق الإصلاحات أهمها إقامة الشراكة من أجل التقدم والمستقبل ومنبر المستقبل.

الشراكة من أجل التقدم والمستقبل:

1. نحن قادة دول مجموعة الثماني ندرك أن السلام والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والرخاء والاستقرار في بلدان الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا تمثل تحديات تهمنا نحن والمجتمع الدولي (Communauté internationale) عموماً، ولذا فإننا نعلن دعمنا للإصلاح الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي المنبثق من تلك المنطقة.

(1) www.mowaten.org

2. إن شعوب الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا تتمتع بتقاليد وثقافـة غنيـة بالانجازات في مجالات الحكم والتجارة والعلوم والفنون وغير ذلك، وقد قدمت إسهامات كثيرة دائمة للحضارة الإنسانية. إننا نرحب بالتصريحات الأخـيرة حول الحاجة إلى الإصلاح من جانب زعماء في المنطقة، وخصوصا التصريحات الأخيرة من قبل قادة في القمة العربية المنعقدة في تونس. كما نرحب بالبيانات المتعلقة بالإصلاح لممثلي قطاع المال والأعمـال والمجتمـع المـدني (société civile) وبينها تلك الصادرة في لقاءات الإسكندرية والبحر الميـت وصـنعاء والعقبة. وباعتبارنا زعماء الدول الصناعية الديمقراطية (Démocratie) الكبرى في العالم فإننا ندرك مسؤوليتنا الخاصة بدعم الحرية والإصلاح ونتعهد بسـعينا الدائم لتحقيق هذه المهمة العظيمة.

3. ولهذا، فإننا نلزم أنفسنا بـ شراكة من أجل التقدم والمستقبل المشـترك مـع حكومات وشعوب الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا، سـتعتمد هـذه الشراكة على التعاون الحقيقي مع حكومات المنطقة ومع ممثلي قطـاع المـال والأعمال والمجتمع المدني (société civile) من أجل تعزيز الحرية والديمقراطية (Démocratie) والرخاء للجميع.

4. إن القيم التي تجسدها الشراكة التي نقترحها شاملة، فالكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية (Démocratie) وحكم القانون (DROIT) والفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية هي طموحات شاملة وتنعكس في وثائق دولية ذات صلة مثل الإعـلان (proclamation) العـالمي لحقـوق الإنسـان (Droit de L'homme).

5. وبإطلاق هذه الشراكة نتعهد الالتزام بالمبادئ التالية:

- إن تقوية التزام المجتمع الـدولي (Communauté internationale) بالسـلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا مسألة أساسية.
- إن حل النزاعات الطويلة الأمد والمريرة غالبا، خصوصا الـنزاع الإسـرائيلي الفلسطيني، عنصر هام من عناصر التقدم في المنطقة.

- وفي الوقت نفسه فان التراعات الإقليمية (territoriale) يجب ألا تكون عقبة أمام الإصلاحات، وحقيقة، فان الإصلاحات يمكن أن تشكل إسهاما كبيرا باتجاه حلها.
- (سيجري تحديثها في أعقاب مهمة الأخضر الإبراهيمي). تتعهد دول مجموعة الثماني بالسعي إلى إقامة استقرار كامل وشامل في العراق، خصوصا عبر دعم الحصيلة الناجحة للعملية السياسية وتشجيع المشاركة المفيدة والواقعية للأمم المتحدة في العراق.
- يعتمد الإصلاح الناجح على البلدان في المنطقة، ولا يمكن ولا يجب فرض التغيير من الخارج.
- يعتبر كل بلد فريداً ويجب احترام تنوعه، ويجب أن يتوافق عملنا مع الظروف المحلية ويعتمد على الشراكة المحلية. كل مجتمع سيصل إلى استنتاجاته الخاصة حول السلام ومدى التغيير، غير أن التميز، على أهميته، يجب ألا يستثمر لإعاقة الإصلاح.
- إن دعمنا للإصلاح يعني مشاركة الحكومات وقادة الأعمال ومنظمات المجتمع المدني (société civile) في المنطقة باعتبارهم شركاء كاملين في مسعانا المشترك.
- إن دعم الإصلاح في المنطقة لمصلحة جميع مواطنيها هو مسعى طويل الأمد ويتطلب من دول مجموعة الثماني ودول المنطقة أن تقدم تعهدات تمتد لأجيال.

6. تستند هذه الشراكة إلى سنوات من دعم جهود الإصلاح في المنطقة عبر برامج التعاون الثنائية والمتعددة. وتعتبر الشراكة الأوروبية المتوسطية (عملية برشلونة)، ومبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية، ومبادرة الحوار الياباني العربي أمثلة على التزامنا القوي بدعم التطور الديمقراطي والاقتصادي. وإننا نتعهد، على نحو مماثل، بإجراء مثل هذا التقدم في أفغانستان والعراق عبر جهودنا المتعددة في مجال إعادة الاعمار. والشراكة التي نقترحها ستواصل اعتمادها على عملنا المستمر في المنطقة.

7. إن الحجم الكبير للتحديات التي تواجه المنطقة تتطلب التزاما متجددا بالإصلاح والتعاون، وفقط بتوحيد جهودنا، يمكننا أن نحقق التقدم الديمقراطي. إننا نرحب وندعم عمل الحكومات والمؤسسات والوكالات المتعددة الأخرى التي تهدف إلى المساعدة في تنمية المنطقة.

8. سيكون أساسيا بالنسبة لهذه الشراكة "منبر المستقبل" الذي سيمد جذور مساعينا في حوار مفتوح ودائم. سيوفر المنبر إطار عمل على مستوى وزاري يجمع سوية وزراء الخارجية والاقتصاد ووزراء آخرين من دول مجموعة الثماني ودول المنطقة في مناقشات متواصلة حول الإصلاح، مع قادة الأعمال وممثلي المجتمع المدني (société civile) المشاركين في حوارات مماثلة. وسيؤدي المنبر دور وسيط للإصغاء إلى حاجات المنطقة وضمان أن تستجيب الجهود التي نبذلها جماعيا لتلك المتطلبات.

9. سيسير دعمنا للإصلاح في المنطقة يدا بيد مع دعمنا للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي استنادا إلى قراري الأمم المتحدة 242 و338. إننا نقف بالكامل إلى جانب بيان المجموعة الرباعية الصادر في الرابع من مايو (أيار) 2004، ونتفق مع الرباعية في رؤيتها المشتركة لإقامة دولتين، إسرائيل ودولة فلسطين المجاورة، القابلة للنمو وذات السيادة (le souverainete)، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن. إننا ندعم فريق العمل الدولي حول الإصلاح الفلسطيني ولجنة الارتباط المكونة لهذا الغرض، ونحث كل الدول لتحديد المساعدات التي يمكن أن تقدمها لهذا العمل. إننا نرحب بصندوق الدعم الذي أنشأه البنك الدولي ونحث الدول على المساهمة في هذه المبادرة الهامة. كما نضم أصواتنا للمناشدة الصادرة عن اللجنة الرباعية "إلى الطرفين لاتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتهما المنصوص عليها في خريطة الطريق وكما يقضي قرار مجلس الأمن (conseil de sécurité) الدولي رقم 1515، وما صدر عن اللجنة الرباعية من مواقف، وأن يفيا بالالتزامات التي تعهدا بها في قمتي البحر الأحمر في العقبة وشرم الشيخ".

10. إن التزاماتنا التي نعلنها اليوم، تركز على ثلاثة مجالات:

- في المجال السياسي، فإن التقدم نحو الديمقراطية (Démocratie) وحكم القانون (DROIT)، يستوجب وضع ضمانات فعالة في مجالات حقوق الإنسان (Droit de L'homme) والحريات الأساسية، والتي تعني بصورة بارزة احترام التنوع والتعددية (pluralisme). وسيؤدي هذا بدوره إلى التعاون، والتبادل الحر للأفكار، والحل السلمي للخلافات، وإصلاح أجهزة الدولة، والحكم الرشيد والتحديث والتي هي جميعا مكونات ضرورية لبناء الديمقراطية.
- وفي المجال الاجتماعي والثقافي، فإن التعليم للجميع، وحرية التعبير (Liberté d' expression)، والمساواة (égalité) بين الرجال والنساء، فضلا عن الحصول على تقنيات المعلوماتية العالمية، ذات أهمية حاسمة للتحديث والرخاء. ولا شك أن وجود عمالة بشرية متعلمة يعد مفتاحا للمساهمة في عالم يتسم بالعولمة (la mondialisation). وسنركز جهودنا على خفض الأمية وتوسيع فرص التعليم وخاصة بين الفتيات والنساء.
- في المجال الاقتصادي، فإن خلق الوظائف هو الأولوية التي لاتسبقها أولوية في دول هذه المنطقة، ومن أجل توسيع الفرص، وخلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص من خلق فرص العمالة، فإننا سنعمل مع الحكومات وقادة الأعمال من أجل تطوير المبادرة التجارية، وتوسيع الاستثمار، وزيادة فرص الحصول على رؤوس الأموال، وتشجيع مشاريع الإصلاح المالي، وضمان حقوق الملكية وحفز الشفافية ومحاربة الفساد. وسيكون تشجيع التجارة الإقليمية (territoriale) البينية، أولوية للتنمية الاقتصادية لتنمية الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا.

11. إن الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك، تعطي دفعة لعلاقتنا مع الشرق الأوسط الأوسع ومنطقة شمال أفريقيا. وكتعبير عن التزامنا، نعلن اليوم خطة أولية لدعم الإصلاح تضع الخطوط العريضة للنشاطات الحالية والمقبلة التي ستمد هذه الشراكة بالحياة.

مسودة خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح:

نرحب بالالتزامات التي صدرت عن قادة المنطقة من أجل الإصلاح والتحديد، فمن خلال التشاور والحوار مع قادة المنطقة ومع الناس العاديين، واستجابة لأولويات الإصلاح التي حددها المنطقة، وخاصة من قبل الجامعة العربية (ligue arabe)، فإننا توصلنا إلى خطة أولية من أجل دعم الإصلاح. وتوفر هذه المبادرات فرصا واسعة يمكن للحكومات والشركات والمجتمع المدني (société civile) أن تستفيد منها وفق اختيارها. وستكون هذه عملية ديناميكية تقوم على الاحترام المتبادل، وهي تستند إلى علاقاتنا القوية، الثنائية والجماعية، القائمة حاليا في المنطقة، والتي ينتظر لها أن تتطور مع الزمن، واليوم، وبروح المشاركة ومن أجل دعم جهود الإصلاح في المنطقة، فإننا نعلن التزامنا بما يلي:

1. إنشاء منبر المستقبل، مع شركائنا، ليعمل من أجل:

- توفير إطار وزاري لحوارنا المتصل حول الإصلاح السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، بروح الاحترام المشترك.
- عقد الاجتماعات المشتركة بين وزراء الخارجية والاقتصاد وغيرهم، في مجموعة الثماني، وبين شركائهم في المنطقة، بصورة منتظمة.
- يكون أداة للتعاون من أجل توسيع المشاركة في دعم جهود الإصلاح في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية (Démocratie)ومشاركة المجتمع المدني (société civile)، وحكم القانون (DROIT) وحقوق الإنسان (Droit de L'homme) واقتصاديات السوق المفتوح.
- فتح حوارات متزامنة بين الشركات ومؤسسات الأعمال، وبين منظمات المجتمع المدني (société civile)، بحيث يقدم المشاركون في هذه الحوارات مساهماتهم في قضايا الإصلاح ويشاركون الحكومات في تنفيذها.
- تشجيع التبادل والتعاون الثقافيين.

يعقد الاجتماع الافتتاحي لمنبر المستقبل في خريف عام 2004.

2. إطلاق مبادرة التمويل الصغير، من أجل توفير تمويل المشاريع الصغيرة على أسس مستدامة، وزيادة فرص التمويل للمبادرين من أصحاب الأعمال الصغيرة وخاصة من النساء، ويدخل في ذلك:

- إنشاء مجموعة استشارية لتمويل المشروعات الصغيرة، تديرها المجموعة الاستشارية لدعم الفقراء، والتي ستشمل المانحين من مجموعة الثماني، ومن دول المنطقة وغيرهم من المانحين، والذين سيلتقون بصورة منتظمة لمراجعة تقدم تمويل المشروعات الصغيرة، وتنسيق الجهود وتحديد المقاييس ومساعدة حكومات المنطقة لتوفير المناخ الملائم لازدهار مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، وتبادل الخبرات الإيجابية.
- العمل مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي لتأسيس مركز تدريب الخبرات المتازة ليركز على تحسين السياسات والأطر التنظيمية ونشر نماذج الممارسات الجيدة، وتطوير الطاقات الإدارية وتدريب جيل جديد من خبراء التمويل الصغير. وسيستفيد المركز من خبرات اللجنة الاستشارية لتمويل المشروعات الصغيرة.
- تدشين برامج طليعية في منطقة الشرق الأوسط الأوسع لمساعدة أصحاب الأعمال الصغيرة لافتتاح أعمالهم وتطويرها وخلق وظائف جديدة. وستستفيد مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة من مركز الخبرات المتازة لتدريب المديرين المحليين وموظفيها، بل حتى موظفي الحكومة إذا ما نشأت الحاجة إلى ذلك.
- بالتنسيق مع بلدان المنطقة التي تتعهد بمساعدة أكثر من مليوني صاحب مشروع كي يتمكنوا من إخراج أنفسهم من قاع الفاقة عبر تزويدهم بقروض مالية مصغرة خلال فترة 5 أعوام.

3. تعزيز الدعم للمساعي المبذولة في المنطقة بحيث تتماشى مع قمة بيروت من خلال المعاهد المتعددة الخدمات لكسب مهارات القراءة لأكثر من 20 مليون شخص أملا في دعم حكومات المنطقة لتحقيق هدفها في خفض الأمية إلى النصف خلال العقد المقبل، وهذا يتضمن تحقيق:

- تدريب المعلمين في التقنيات، وهذا يشمل التعلم من خلال الانترنت (Internet) الذي يعزز كسب مهارات القدرة على القراءة بين الأطفال الذين وصلوا إلى سن المدرسة وخصوصا البنات ونشر مهارات القراءة الوظيفية بين الكبار؛
- العمل من أجل تدريب أكثر من 100 ألف معلم قبل انتهاء عام 2009 مع تركيز خاص على تقنيات محو الأمية؛
- توفير التدريب للمعلمين من خلال المعاهد الموجودة حاليا واستخدام ملاحق إرشادية تمت صياغتها في ملف "التعليم للجميع" والذي تشرف عليه منظمة اليونسكو (UNESCO)؛
- إنشاء وصيانة شبكة إقليمية للمشاركة في التجربة وأفضل الممارسات.
- توسيع وتحسين فرص التعليم للبنات والنساء، وهذا يشمل توفير الدعم لمساعدة الأوساط المحلية للحصول على المدارس والمراكز التربوية؛
- دعم المشاريع النابعة من الأوساط المحلية نفسها لتنفيذ برامج لمحو الأمية الخاصة بالكبار خارج نظام التعليم الرسمي بزيادة عدد الدورات الخاصة بمحو الأمية مع دروس خاصة بالصحة والتغذية ومهارات إدارة المشاريع التجارية.

4. توطيد الدعم للعمل التجاري والمشاريع التجارية مع تنفيذ برامج تدريب خاصة بالحرف لمساعدة الشباب خصوصا الفتيات وتوسيع فرص العمل أمامهم وهذا يتضمن:

- تنفيذ برامج بالتنسيق مع الشركاء التجاريين في بلداننا وفي المنطقة لتزويد 250 ألف شاب بفرص تدريب متوفرة تحت أيديهم.
- رعاية أو دعم الحلقات الدراسية للمديرين التنفيذيين المتميزين خصوصا من بين النساء لتطوير كفاءاتهن من خلال برامج قصيرة الأمد، سيما في العمل التجاري ومحاضرات مركزة حول الصناعة.
- تنفيذ برامج خاصة بالشركات بالحرف أو رعايتها في التعاون مع أصحاب

المشاريع التجارية المحليين والغرف التجارية لزيادة فرص التدريب لشبان وفتيات المنطقة؛

تشجيع تبادل المهندسين والخبرات لمبادرات التدريب الحرفي.

5. إنشاء حوار ديمقراطي تحت إشراف "المنبر" ومع الشركاء الراغبين في المساهمة، تحت إشراف "منظمة دعم الديمقراطية". وهذه ستدعو بالتعاون مع الحكومات إلى المؤسسات الديمقراطية (Démocratie) ومنظمات المجتمع المدني (société civile) من مجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة كي:

- تعمل كجهاز للتدقيق بالفرص للتنسيق في استخدام المعلومات المشتركة والاشتراك في الاستفادة من الدروس المكتسبة من برامج الديمقراطية (Démocratie) في المنطقة مع الأخذ بنظر الاعتبار أهمية الملكية المحلية والظروف الخاصة لكل بلد؛
- العمل مع منظمات المجتمع المدني (société civile) وحكومات المنطقة الراغبة في المشاركة لتعزيز برامج الديمقراطية (Démocratie) المتوفرة أو الشروع في إطلاق برامج جديدة؛
- توفير فرص للمشاركين لتطوير أنشطة مشتركة وهذا يشمل مشاريع مزدوجة؛
- خلق وسيلة لتطوير المعاهد الديمقراطية (Démocratie) وتعزيز عملها؛
- استضافة اجتماعات سنوية للمنظمات الوقفية ومنظمات المجتمع المدني (société civile) خاصة ببرامج المنطقة.

6. إنشاء مؤسسة خاصة للتنمية خاصة بالشرق الأوسط الأوسع ومنطقة شمال إفريقيا في التعاونية المالية الدولية (آي أف سي) لمساندة جهود المنطقة لتحسين العمل التجاري والمناخ الاستثماري وزيادة الخيارات في مجال التمويل لمشاريع المنطقة والمتسمة بالصغر أو الحجم المتوسط، وهذا يشمل:

- الدمج والتوسيع من حيث التمويل للمناطق البعيدة كي تشملها مساعدات "آي أف سي"، وهذا يؤدي إلى تأسيس مركز خاص بالمنطقتين يتم تمويله من مجموعة الثماني ومتبرعين آخرين، وهذا يتضمن أولئك الموجودين في المنطقة نفسها؛

- رفع درجة الخبرة والتجربة والمصادر المالية المتوفرة حاليا؛
- توفير الدعم التقني للبلدان الراغبة في تطوير العمل التجاري فيها وتحسين المناخ الاستثماري لديها؛
- تشجيع "آي أف سي" لزيادة التركيز على الاستثمار المحلي ذي الوزن الصغير أو المتوسط.

7. إنشاء شبكات تمويل إقليمية قادرة على جلب ممثلين من معاهد التنمية (dévlopement) موجودة في المنطقة ومن معاهد مالية دولية لتحقيق الأهداف:

- تنسيق أفضل للبرامج والمصادر الموجودة حاليا؛
- دعم المساعدة التقنية للمساعي الإقليمية (territoriale) لبناء قدرة مؤسساتية وتحسين المناخ الاستثماري؛
- استقصاء المصادر المالية الجديدة والموجودة لاستهداف تمويل المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

8. إنشاء قوة مهمات خاصة بالاستثمار مع الشركاء في المنطقة وتشمل الوجوه القيادية في المجال التجاري من مجموعة الثماني ومن بلدان المنطقة، ويتضمن ذلك مجلس المشاريع التجارية العربي ليقدم مساعدته الهادفة إلى تحسين المناخ الاستثماري، وهذا يشمل:

- تشخيص العوائق أمام الاستثمار
- تقديم اقتراحات دقيقة لتحقيق التغيير وتحديد الجانب الكمي في كل منها متى ما كان ممكنا؛
- العمل مع بلدان المنطقة الراغبة في المشاركة لمتابعة الإصلاحات ودعم جهودها في مجال الإصلاح؛
- مراجعة التقدم الحاصل في مجال الإصلاح في المنطقة والكتابة عنه.

وإضافة إلى المبادرات الأجنبية، فإننا سنسعى إلى الاستفادة من الفرص لزيادة

التعاون بين أنشطتنا القائمة والتي هي موجودة لدعم الإصلاح في المنطقة. إننا ملتزمون بتكثيف الشراكة والحوار مع الحكومات وأصحاب العمل التجاري والمجتمع المدني (société civile) وتوسيع هذه الالتزامات على المستوى الفردي والجماعي. وهذه الأنشطة تتماشى مع أولويات الإصلاح المشخصة من قبل المنطقة نفسها، وهذا يشمل الجامعة العربية (ligue arabe) ووزراء الخارجية ومؤتمر مكتبة الإسكندرية وصنعاء والعقبة الخ.

دور وزراء الخارجية: تعميق مبادئ الديمقراطية (Démocratie) والشورى وتوسيع المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية والاجتماعية؛ واتخاذ القرارات واحترام النظام والقانون (DROIT) وإنجاز المساواة (égalité) وتوفير حقوق الإنسان (Droit de L'homme) واحترام حرية التعبير(Liberté d'expression) بشكل يتماشى مع المواثيق العربية والدولية، وضمان استقلال القضاء وتحقق مجتمع مدني فعال. ويجب إعطاء الأهمية للنساء في المجتمعات العربية وتعزيز دورهن والمساهمة في التطور العام والفعال في آن واحد. المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.. تعزيز مفاهيم الحكم الجيد.. مكافحة غسل الأموال والجريمة المنظمة.

الإسكندرية: الديمقراطية، بمعنى النظام الذي تمثل الحرية فيه قيمة أساسية ونهائية بغرض تحقيق سيادة حقيقية للشعوب التي تحكم نفسها من خلال التعددية (pluralisme) السياسية التي تقود إلى تغيير الحكومات وتقوم على أساس احترام كل الحقوق المرتبطة بالفكر والتنظيم وحرية التعبير (Liberté d' expression) لكل الأشخاص.

صنعاء: النظم الديمقراطية (Démocratie) تحمي حقوق ومصالح كل الأشخاص من دون تمييز خصوصا حقوق ومصالح المحرومين. أسس النظام الديمقراطية (Démocratie) تنعكس في انتخاب مجالس تشريعية بصورة دورية لتمثيل المواطنين بصورة عادلة والتأكيد على مشاركتهم الكاملة في الهيئات التنفيذية ذات المسؤولية والالتزام تجاه مبادئ الحكم الرشيد وفي القضاء المستقل.

مؤتمر العقبة: احترام حكم القانون (DROIT) والقانون (DROIT) وتعزيز الشفافية.. فقط من خلال الدمج الكامل والواسع للمرأة في المجتمع يمكن تحقيق تطلعات المنطقة من اجل رخاء أوسع. تعميق الديمقراطية (Démocratie) وتوسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والعامة: وهذا يشمل:

1. دعم المساعي الرامية إلى التأكيد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة من خلال التعاون مع الدول الراغبة واللجان المستقلة للانتخابات وبرامج تسجيل الناخبين ودعم برامج الوعي المدني مع التركيز بصورة خاصة على الناخبات.
2. دعم وتشجيع التبادل والتدريب البرلماني بغرض بناء الهيئات التشريعية والبرلمانية في المنطقة خصوصا فيما يتعلق بصياغة التشريعات وتطبيق الإصلاحات القانونية (légal) والتشريعية وتمثيل الناخبين.
3. دعم الجهود الإقليمية (territoriale) الرامية إلى تمكين النساء وتحسين دورهن ومساهمتهن من خلال المشاركة النشطة والفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والمدنية، بما في ذلك دعم برامج تدريب النساء الراغبات في الترشح للانتخابات أو تأسيس أو إدارة منظمة غير حكومية، وجمع النساء في المواقع القيادية من مجموعة الثماني والمنطقة، بما في ذلك إقامة ورش العمل.
4. مساعدة المنطقة في تنفيذ إصلاحات قضائية وتطوير قضاء مستقل من خلال دعم برامج التبادل وورش العمل في المجال القضائي فضلا عن تدريب القضاة والمحامين وطلاب القانون (DROIT) وتوفير المساعدات الفنية للإدارة القضائية وإصلاح النظم القانونية (légal) وتأسيس مراكز مساعدات قانونية للعامة.
5. دعم مساعي المنطقة في تشجيع حياة التعبير والإعلام المستقل من خلال تعزيز برامج التبادل والتدريب وتقديم المنح للصحافيين.
6. تشجيع مساعي المنطقة الرامية إلى ترقية الحكم الراشد والشفافية وجهود مكافحة الفساد من خلال تشجيع تبني وتطبيق ميثاق (chartre) الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتقديم المساعدات الفنية اللازمة لإصلاح وتحديث الإدارة المالية العامة وتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال والإرهاب المالي.

7. دعم الدور الذي تلعبه كل عناصر المجتمع المدني (société civile) بما في ذلك دور المنظمات غير الحكومية في عمليات الإصلاح في المنطقة وذلك من خلال تقديم المساعد اللازمة لتعزيز مشاركة كل قطاعات المجتمع ودعم مساعي المؤسسات لتقوية أسس المواطنة وتشجيع عمليات التبادل فيما بين منظمات المجتمع المعدني، بما في ذلك اتحادات العمال والتعاون في المشاريع والبرامج الثقافية.

وزراء الخارجية: مكافحة الأمية.. وتطوير النظم التربوية والتكنولوجية

وثيقة الإسكندرية: أوصى المشاركون بمحو الأمية خصوصا وسط النساء خلال فترة عشر سنوات، والحصول على المعرفة ونشرها وخلقها، وبناء مجتمع المعرفة، وإعادة تنشيط مؤسسات الترجمة المدنية والحكومية في جبهتين: الترجمة من العربية إلى كل اللغات المعروفة ومن كل اللغات إلى العربية، وتحديث البنيات التحتية لتكنولوجيا المعلومات في العالم العربي.

مجلس الأعمال التجارية العربي: تحتاج الحكومات إلى اتخاذ إجراءات إضافية لتحسين فعالية نوعية التعليم الذي تقدمه المؤسسات التعليمية، وتوسيع قدرات اكتساب المعرفة من خلال توسيع الاستثمار في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتحتاج الحكومات إلى جعل المعرفة والمهارات التي تقدمها نظمها التعليمية مواكبة للمتغيرات والحاجات المتطورة للاقتصاد العالمي، ويجب أن ينال التدريب الفني والمهني اهتماما كبيرا.

مؤتمر صنعاء: ممارسة الديمقراطية (Démocratie) وحقوق الإنسان (Droit de L'homme) وتحسين فهمها يتطلب التغلب على المخاطر المحتملة التي تتهدد شكل وجوهر الديمقراطية (Démocratie) بما في ذلك التعليم غير الكافي.

بناء مجتمع المعرفة لمكافحة الأمية وتطوير النظم التعليمية والتكنولوجية من خلال:

1. مساعدة الدول الراغبة في تحسين وإصلاح نظمها التعليمية من خلال دعم المساعي الرامية إلى تحسين نوعية التعليم وتطوير مشاركة المجتمع في التعليم وزيادة سعة التخطيط الخاصة بوزارات المعارف وتسهيل الشراكة الاجتماعية ودعم تشييد وإعادة تأهيل المدارس.

2. دعم التراث الثقافي الثري للمنطقة وزيادة ما هو متوفر من الكتب المدرسية والأدب الإقليمي (territorial) والعالمي وذلك من خلال دعم القدرات المحلية في نشر الكتب المدرسية والترجمة وتدريب المعلمين على الطرق الجديدة ودعم إعادة إصدار النصوص الكلاسيكية الخاصة بالمنطقة.
3. مساعدة المنطقة في دعم معلوماتها الرقمية وذلك من خلال التعاون بين القطاعين الخاص والعام لتقديم أو زيادة انتشار الكومبيوتر، ودعم تقديم وسائل التعليم الإبداعية في الفصول، ودمج التقنيات الالكترونية في المناهج، ودعم مبادرة الحكومة الالكترونية.

وزراء الخارجية العرب: استمرار الإصلاح الاقتصادي لرفع مستوى معيشتنا، وإجمالي الدخل القومي، وتمكين القطاع الخاص وتحرير النشاط التجاري في الأسواق العالمية، وتطوير مؤسسات الحكومة كي تدعم هذه الإصلاحات، والتسريع بتأسيس السوق العربي المشترك، وتحقيق حياة اقتصادية مندمجة بين الدول العربية، ودعم اقتصاد السوق وتعزيز العلاقات الاقتصادية الإقليمية (territoriale) والدولية.

وثيقة الإسكندرية: في عالم عربي ناهض فإن تشغيل الشباب ونوعية التعليم والخدمات الاجتماعية والبرامج التي تهدف إلى تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تكون العناصر الأساسية لمبدأ الإصلاح. إن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبرامج الإقراض الصغيرة للتعامل مع البطالة ومنح المرأة الفرصة الكاملة للحصول على التمويل، وتحديث القطاع المالي العربي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، وتشجيع تأسيس هويات مصرفية وتحديث أسواق رأس المال العربية، وحل المشاكل التي تعيق الاستثمار وإزالة العقبات إمام الاستثمارات العربية والأجنبية، وتمكين الدول العربية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (GATT) بطريقة فاعلة والاندماج بطريقة ايجابية في الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة صادرات البضائع والخدمات.

مجلس الأعمال العربي: من اجل دعم روح المبادرة، يحتاج صانعو القرار

السياسي إلى خلق بيئات تسمح لقوى السوق بالتفاعل، وتدعم الاستقرار وتحقيق درجة عالية من القدرة على الاستشراف من اجل تمكين المستثمر من اتخاذ قرارات طويلة المدى، وتعزيز المحاسبة وتحقيق حماية كاملة لحقوق الملكية، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والأسس الثابتة لإجراءات الإصلاح، وإزالة العقبات حول الاستثمارات الخارجية، وتحقيق درجة أعلى من الاندماج الاقتصادي العالمي عبر تحرير مشاريع التجارة سواء فيما يتعلق بالبضائع والخدمات وتبني سياسات تجارية تعتمد على القواعد والممارسات. صنعاء: أن القطاع الخاص شريك حيوي في تقوية أساس الديمقراطية (Démocratie) وحقوق الإنسان (Droit de L'homme)، وهو يتحمل مسؤولية العمل مع الحكومات والمجتمع المدني (société civile) لدعم التقدم.

تسريع التنمية (dévlopement) الاقتصادية، وخلق الوظائف وتمكين القطاع الخاص وتوسيع الفرص الاقتصادية تشتمل على ما يلي:

1. دعم برامج التدريب الحرفي لتوسيع فرص العمل لشباب المنطقة، وذلك عن طريق: رعاية برامج التعليم المستمر وتدريب المعلمين في الورش والعمال المهرة.
2. دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق: برامج المساعدة وبرامج القروض الهادفة والمساعدات التقنية لتحسين السياسة والأطر التنظيمية.
3. تسهيل تدفق العائدات من الجاليات في الخارج لمساعدة العائلات والمشاريع الصغيرة، وذلك عن طريق: تشجيع خفض نفقات تحويل العائدات، وخلق صناديق تنمية محلية من اجل استثمار منتج، وتحسين حصول الذين يتلقون العائدات على الخدمات المالية وتحسين التعاون.
4. دعم الجهود الهادفة لخلق شبكات عادلة وآمنة وتعمل بطريقة جيدة في حقوق الملكية، وذلك عن طريق: مساعدات تقنية في مجال إصلاحات تنظيمية وفي مجال السياسة وتحسين تسجيل الملكية.
5. الترويج للتحسن الاقتصادي ودعم جهود المنطقة لدمج قطاعها الاقتصادي في النظام المالي العالمي، عن طريق: تقديم المساعدات التقنية لتحديث الخدمات

المالية، وتقديم وزيادة الوسائل المالية المرتبطة بتوجهات السوق، والعمل مع السلطات الاقتصادية لدعم الحكم الاقتصادي السليم، بما في ذلك جهود مكافحة الفساد وغسيل الأموال.

6. تحسين الجهود الإقليمية (territoriale) لإزالة العقبات أمام الاستثمار وزيادة الاستثمارات، وتنشيط الإصلاح الاقتصادي الذي يشمل تقديم مساعدات تقنية لتحسين مناخ الاستثمار، وتقديم مساعدات للمسئولين حول حقوق الاستثمار وتسهيل فرص الاستثمار، عبر معاهدات الاستثمار ودعم العمل طبقا لمبادرة التعاون الاقتصادي والتنمية (dévlopement) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول الاستثمار.

7. دعم جهود المنطقة للترويج والتعامل التجاري الإقليمي (territorial) وتوسيع فرص التجارة في الأسواق العالمية، الذي يشمل: تقديم مساعدات تقنية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية (GATT)، ودعم الاتفاقات التجارية الإقليمية (territoriale)، والترويج للبرامج الإقليمية (territoriale) حول تسهيل التجارة وتسهيل تطوير غرف التجارة المحلية.

الملحق الخامس

نص المشروع الجزائري لتعديل ميثاق الجامعة العربية[1]

الديباجة:

نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية:

- سعياً لتجسيد تطلعات الشعوب العربية في تحقيق الوحدة المنشودة باعتبارها غاية سامية لأمتنا العربية.
- ترسيخاً لسعي أسلافنا لتوطيد علاقات الأخوة والتضامن بين الشعوب العربية وتعزيز الروابط المتينة وتفعيل التعاون والعمل المشترك بين دولنا.
- تذكيراً بتضحيات ونضال شعوبنا من أجل استعادة سيادتها وحريتها وكرامتها.
- عملا بالمبادئ والأهداف التي أنشئت من أجلها جامعة الدول العربية، وتثميناً للجهود المبذولة من أجل توثيق الروابط بين الدول الأعضاء وصيانة استقلالها وسيادتها.
- تأكيداً لالتزامنا بمبادئ ميثاق (chartre) الأمم المتحدة في الحرية والعدالة والمساواة (égalité) والاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها.
- تثميناً للدور التكاملي الذي تقوم به المجموعات العربية الجهوية بما يعزز العمل العربي المشترك.
- انسجاماً مع محيطنا الجهوي والدولي، واستجابة لتطلعات شعوبنا لتجسيد قيم

(1) الشرق الأوسط (صحيفة سعودية)، 2005/01/9

الديمقراطية (Démocratie) والحكم الراشد وتكريس التعددية (pluralisme) وحرية الرأي وإرساء دولة القانون (DROIT) واحترام كرامة الإنسان وحماية حقوقه وتحقيق الرقي الاجتماعي والتنمية (dévlopement) المستدامة.

- حرصاً على ضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، والمساواة (égalité) في الحقوق والواجبات بينهما.
- إدراكاً لضرورة إشراك المجتمع المدني (société civile) في برامج منظومة العمل العربي المشترك.
- عزماً على بناء التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.
- بناء على القرار رقم 256 لمجلس الجامعة على مستوى القمة بتاريخ 23 مايو (أيار) 2004 المتضمن تعديل (Révision) ميثاق (chartre) جامعة الدول العربية وتطوير منظومة العمل العربي المشترك.
- استناداً إلى أحكام المادة 19 من ميثاق (chartre) جامعة الدول العربية.

اتفقنا على ما يلي:

تعاريف المادة الأولى:

- تعني عبارة «الميثاق (chartre)»: ميثاق (chartre) جامعة الدول العربية.
- تعني عبارة «الجامعة»: جامعة الدول العربية.
- تعني عبارة «مجلس القمة»: مجلس قمة جامعة الدول العربية.
- تعني عبارة «مجلس الوزراء»: مجلس وزراء الخارجية للدول العربية.
- تعني عبارة «المحكمة»: محكمة العدل العربية.
- تعني عبارة «مجلس الأمن (conseil de sécurité) والسلم»: مجلس الأمن (conseil de sécurité) والسلم لجامعة الدول العربية.
- تعني عبارة «الأمانة العامة»: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- تعني عبارة «الدول الأعضاء»: الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.
- تعني عبارة «المندوبون الدائمون»: المندوبون الدائمون لدى الجامعة.

العضوية المادة الثانية:

تتكون الجامعة من جميع الدول العربية الموقعة على هذا الميثــاق (chartre)، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إليها بتقديم طلب يعرض على مجلــس القمة في أول دورة له بعد تقديم الطلب.

المبادئ والأهداف المادة الثالثة:

للجامعة المبادئ والأهداف الأساسية التالية:

- توثيق الصلات والروابط بين الدول الأعضاء وتعميق روح المواطنة والانتمــاء للوطن العربي والحضارة العربية الإسلامية.
- تعزيز الحوار بين الأديان والحضارات والثقافــات، وإرســاء ثقافــة الســلم والتسامح.
- احترام كل دولة من الدول الأعضاء لسيادة الدول الأعضاء الأخــرى ونظــم الحكم القائمة فيها، والتعهد بعدم القيام بأي عمل يهدف إلى تغــيير النظــام فيها.
- تحقيق الأمن الجماعي للدول الأعضاء والدفاع عن سيادتها ووحدة أراضــيها واستقلالها.
- المساهمة في تحقيق وترقية السلم والأمن العالمي (sécurité mondiale) طبقــاً للمواثيق الدولية.
- الوقاية من وقوع النزاعات بين الدول الأعضاء وتسويتها بالطرق السلمية.
- الاعتراف (Le reconnaissance) بحق الدول الأعضاء في طلب التدخل مــن الجامعة بهدف استعادة السلم والأمن فيها.
- رفض التغييرات غير الدستورية للأنظمة واستعمال القوة للوصول إلى الســلطة أو للبقاء فيها.
- تكريس سنة التشاور والتنسيق والحوار بين الدول الأعضاء قصد تحقيق التوافق في مواقفها.

- تنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء ومواقفها في المحافل الدولية.
- ترقية الممارسة الديمقراطية (Démocratie) وحرية التعبير (Liberté d' expression) والتعددية (pluralisme) وحقوق الإنسان (Droit de L'homme) وفقاً للمواثيق ذات الصلة.
- منع أي تصرف انفرادي من الدول الأعضاء يتعارض مع المصلحة الجماعية للدول الأعضاء الأخرى.
- تعزيز التكامل الاقتصادي والاندماج وتشجيع الشراكة والاستثمار بين الدول الأعضاء ومواكبة التطورات والتغيرات التي تشهدها العلاقات الاقتصادية الدولية.

الأجهزة والمؤسسات المادة الرابعة:

تتكون الجامعة من الأجهزة والمؤسسات التالية:

أ. **الأجهزة السياسية:** - مجلس القمة - مجلس وزراء الخارجية - مجلس الأمن (conseil de sécurité) والسلم - المجلس الاقتصادي والاجتماعي - هيئة المتابعة - لجنة المندوبين الدائمين

ب. **المؤسسات التشريعية والقضائية:** - البرلمان العربي - محكمة العدل العربية

ج **الأجهزة الإدارية والتنفيذية:** - الأمانة العامة يمكن لمجلس القمة إنشاء أجهزة أو مؤسسات أخرى يراها ضرورية لتحقيق أهداف الجامعة.

مجلس القمة المادة الخامسة:

- يتألف مجلس القمة من ملوك ورؤساء وأمراء الدول الأعضاء.
- مجلس القمة هو أعلى سلطة للجامعة.

اختصاصات مجلس القمة المادة السادسة:

لمجلس القمة الاختصاصات الأساسية التالية:

- يبت في القضايا المتعلقة باستراتيجيات الأمن القومي العربي وينسق السياسات العليا للدول الأعضاء.

- يتخذ التدابير المناسبة إزاء أية دولة تعتدي أو تهدد بالاعتداء على دولة عضـــو أخرى وكذلك في حالة تعرض دولة عضو لاعتداء خارجي أو التهديد به وفقاً للمادة 51 من ميثاق (chartre) الأمم المتحدة.
- يقرر سبل التعاون مع الهيئات الدولية بهدف كفالة الأمـــن والســـلم وتنظـــيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية معها.
- ينتخـــب الأمـــين العـــام للجامعـــة ويعتمـــد تعـــيين الأمنـــاء العـــامين المساعدين.
- ينتخب أعضاء مجلس الأمن (conseil de sécurité) والسلم العربي.
- يعتمد التعديلات (Révision) المقترحة بخصوص الميثاق (chartre).

يمكن لمجلس القمة أن يفوض بعضاً من سلطاته واختصاصاته إلى مجلس الوزراء أو إلى أي جهاز من الأجهزة السياسية الأخرى للجامعة.

انعقاد المجلس المادة السابعة:

- ينعقد مجلس القمة بصفة منتظمة في دورة عادية مرة في السنة خـــلال شـــهر مارس ويمكنه الاجتماع في دورات غير عادية بناء على طلب أي دولة عضـــو أو أكثر بموافقة ثلثي الدول الأعضاء.
- تكون رئاسة المجلس سنوية بالتناوب حسب الترتيب الهجائي للدول الأعضـــاء وتقتصر على ملوك ورؤساء وأمراء الدول الأعضاء.
- يكتمل النصاب القانوني (juridique) لانعقاد دورات مجلس القمـــة بحضـــور ثلثي الدول الأعضاء.
- تعقد الدورات العادية لمجلس القمة في مقر الجامعة ويجوز للدولة الـــتي تـــرأس القمة أن تدعو إلى استضافتها.
- يجوز عقد الدورات غير العادية لمجلس القمة خارج مقر الجامعة على أن تتـــولى رئاستها الدولة التي تستضيفها.

اتخاذ القرارات المادة الثامنة:

تصدر قرارات مجلس القمة بتوافق الآراء وإذا تعذر ذلك يجوز لأية دولة عضو تثني عليها دولة عضو أخرى اقتراح إجراء تصويت وفي هذه الحالة يتم اتخاذ القرارات وفقا لما يلي:

- .بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء المشاركة في التصويت بالنسبة للقرارات الخاصة بالمسائل الموضوعية.
- .بموافقة الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء المشاركة في التصويت بالنسبة للقرارات الخاصة بالمسائل الإجرائية.

في حالة الاختلاف حول تحديد إن كانت المسألة جوهرية أو إجرائية يفصل فيها بالأغلبية البسيطة.

المادة التاسعة:

تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات القمة وأجهزة الجامعة بحسن نية، وفي حالة عدم التنفيذ يحق لمجلس القمة اتخاذ التدابير الضرورية ضد الدولة المخلة.

المادة العاشرة:

لا يجوز لأية دولة عضو الارتباط بالتزامات خارج إطار الجامعة مع أي دولة أخرى من الدول الأعضاء أو غيرها تكون متعارضة مع التزاماتها بموجب هذا الميثاق (chartre).

مجلس الوزراء المادة الحادية عشرة:

يتشكل مجلس الوزراء من وزراء خارجية الدول الأعضاء.

لمجلس الوزراء ولاية عامة على كل أنشطة الجامعة ومنها ما يلي:

- تحضير مواضيع جدول أعمال مجلس القمة ورفع مشاريع القرارات في هذا الشأن.
- اعتماد ميزانية الجامعة.
- انتخاب الأمناء العامين المساعدين.

- انتخاب قضاة محكمة العدل العربية والأخذ علماً بإنهاء مهامهم.
- اعتماد نظامه الداخلي.
- إنشاء لجان أو فرق عمل تساعده في أداء مهامه عند الحاجة.
- يعقد مجلس الوزراء دورتين عاديتين في السنة في شهري مارس وسبتمبر، ويمكن عقد دورات غير عادية بناء على طلب من إحدى الدول الأعضاء أو أكثر أو من قبل الأمين العام بموافقة ثلثي الدول الأعضاء.
- تكون رئاسة مجلس الوزراء بالتناوب حسب الترتيب الهجائي للدول الأعضاء.
- يكتمل النصاب القانوني (juridique) لانعقاد دورات مجلس الوزراء بحضور ثلثي الدول الأعضاء.
- تعقد الدورات العادية لمجلس الوزراء في مقر الجامعة ويجوز عقد الدورات غير العادية في أي دولة عضو على أن تكون الرئاسة في الحالة الأخيرة للدولة المستضيفة.
- تصدر قرارات مجلس الوزراء بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا الميثاق (chartre).

مجلس الأمن (conseil de sécurité) والسلم العربي المادة الثانية عشرة:

- ينشأ في الجامعة مجلس عربي للأمن والسلم يعنى بالوقاية من النزاعات وتسويتها.
- يحدد النظام الأساسي لمجلس الأمن (conseil de sécurité) والسلم العربي، الملحق بالميثاق (chartre)، تنظيم هيكلة وتشكيلة واختصاصات هذا المجلس.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي المادة الثالثة عشر:

- يتكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي من وزراء الاقتصاد والمالية للدول الأعضاء الذي يعمل بالتنسيق مع مجلس الوزراء وتكون مهمته تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية.
- يحدد تنظيم هيكلة وتشكيل واختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نظامه الأساسي.

هيئة المتابعة المادة الرابعة عشر:

تنشأ للجامعة هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس القمة، تتكون من رئاسات القمة الثلاث (الترويكا) على مستوى وزراء الخارجية، تعقد دورة عادية بين دورتين عاديتين لمجلس القمة ودورات استثنائية بطلب من رئيس مجلس القمة.

لجنة المندوبين الدائمين المادة الخامسة عشر:

- تتشكل هذه اللجنة من المندوبين الدائمين للدول الأعضاء لدى الجامعة.
- تقوم بتحضير مواضيع جدول أعمال مجلس الوزراء ورفع مشاريع القرارات في هذا الشأن.
- تخضع الأحكام المتعلقة بانعقاد اجتماعات اللجنة واتخاذ القرارات لنفس الإجراء المنصوص عليه في المادة الثامنة من هذا الميثاق (chartre).

البرلمان العربي المادة السادسة عشر:

- ينشأ في الجامعة برلمان عربي.
- يحدد تنظيم هيكلته وتشكيلته وصلاحياته بموجب نظام أساسي يلحق بالميثاق (chartre).

محكمة العدل العربية المادة السابعة عشر:

- تنشأ في الجامعة محكمة عدل عربية للفصل في المنازعات التي تعرض عليها من الدول الأعضاء.
- يحدد النظام الأساسي للمحكمة الملحق بالميثاق (chartre) تنظيم هيكلتها وتشكيلتها واختصاصاتها.

الأمانة العامة المادة الثامنة عشر:

- يكون للجامعة أمانة عامة تتشكل من أمين عام وأمناء عامين مساعدين وإطارات وموظفين، تعتبر الجهاز التنفيذي والإداري لها.
- ينتخب مجلس القمة الأمين العام للجامعة بأغلبية ثلثي أعضائه من بين مرشحي الدول الأعضاء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

- يعتمد مبدأ التداول على منصب الأمين العام بين المجموعات العربية، علـــى أن يكون المرشحون من الشخصيات العربية البارزة المشهود لها بالكفاءة والخبرة خاصة بالقضايا العربية والدولية.
- يتم انتخاب الأمناء العامين المساعدين من قبل مجلس الوزراء بـــنفس الطريقـــة والشروط لانتخاب الأمين العام.
- يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على مجلس الوزراء لدراســـته والموافقة عليه واعتماده بداية كل سنة مالية وتسدد وفقا لنســـب مســـاهمات الدول الأعضاء في موازنة الجامعة.

مقر الجامعة المادة التاسعة عشر:

تكون القاهرة المقر الدائم للجامعة.

المادة العشرون:

يعتمد مبدأ التوزيع العادل بين المجموعات العربية فيما يتعلق باحتضـــان مقـــرات أجهزة الجامعة ومنظماتها المتخصصة وكذا حصص الإطارات والموظفين العاملين بها.

أحكام نهائية الإيداع المادة الواحدة والعشرون:

- تودع الدول الأعضاء لدى الأمانة العامة نســـخاً مـــن جميـــع الاتفاقيـــات والمعاهدات (Les traités) التي تعقدها مع أية دولة أخرى من الدول الأعضاء أو غيرها.

التفسير المادة الثانية والعشرون:

- تعرض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء والمتعلقة بتفسير بنود هـــذا الميثاق (chartre) على المحكمة للبت فيها.

التعديل (Révision) المادة الثالثة والعشرون:

- يجوز بموافقة ثلثي الدول الأعضاء تعديل (Révision) هذا الميثـــاق (chartre) بناء على طلب دولة عضو أو أكثر ولا يبت في التعـــديل (Révision) إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب.

المصادقة والسريان المادة الرابعة والعشرون:

- تتم المصادقة على هذا الميثاق (chartre) من قبل الدول الأعضاء وفقاً لأنظمتها الدستورية، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامـــة، ويـــدخل الميثـــاق (chartre) حيز التنفيذ ثلاثون يوما بعد إيداع وثائق التصديق عليه من طرف ثلثي الدول الأعضاء.

وقع هذا الميثاق (chartre) في مدينة الجزائر بتاريخ 23 مـــارس 2005 مـــن نسخة واحدة باللغة العربية تحفظ لدى الأمانة العامة.

الملحق السادس

إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو - متوسطي في 27 و28 نوفمبر من العام 1995[1]

الوزراء.. المشاركون في المؤتمر الأوروبي - المتوسطي في برشلونة:

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقتهم المستقبلية بعدا جديدا، يرتكز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛؛
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية وذي ذاتية سيتم التركيز عليها بإتمام اتفاقات تجمع أوروبية- متوسطية وعلى ضوء خلاصات المجلس الأوروبي، بإنجاز بدء التنفيذ الكامل للاتحاد الجمركي مع تركيا والتوسيع المتوقع للاتحاد الأوربي نحو الجنوب بما يخص قبرص ومالطا، الذي من شأنه توطيد البعد المتوسطي لهذا الاتحاد؛

(1) http://www.delwbg.cec.eu.int/ar/euromed/barcelona.htm

- مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية- المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة
- وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنهما تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يفرض توطيد الديمقراطية (Démocratie) واحترام حقوق الإنسان (Droit de L'homme)، ونموا اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة.

يوافقون على إقامة مشاركة عامة أوروبية- متوسطية، بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وإضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

عملا بهذا يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئي التالي على:

- العمل وفقا لميثاق (chartre) الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان (Droit de L'homme) وكذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون

(DROIT) الدولي (droit international) وبالتحديد تلك التي تنجم عـــن الأدوات الإقليمية (territoriale) والدولية المشاركين فيها؛

- تنمية دولة القانون (DROIT) والديمقراطيـــة (Démocratie) في جهـــازهم السياســـي مـــع الاعتـــراف (Le reconnaissance) (Le conflit des cicilisations) ضن هذا الإطار بحق كل مهم بحرية اختيار وتنميـــة جهـــازه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدلي؛
- احترام حقوق الإنسان (Droit de L'homme) والحريات الأساسية، إضـــافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حريات الـــرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنســـية واللغة والدين والجنس؛
- التقدير برضا عبر الحوار بين كل الفر قاء، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنســـان (Droit de L'homme)، والحريـــات الجوهريـــة، والعنصرية وكره الأجانب؛
- احترام وفرض احترم التنوع والتعددية (pluralisme) في مجتمعاقم وتشـــجيع التسامح بين مختلف مجموعاقا والمكافحة ضد مظاهر التعصـــب وبـــالأخص العنصرية وكره الأجانب. يشدد المشاركون على أهمية التأهيـــل المناســـب في مجال حقوق الإنسان (Droit de L'homme) والحريات الأساسية؛
- احترام مساواقم المستقلة وكذلك كل الحقوق المتعلقة باســـتقلاليتهم وتنفيـــذ واجباقم المضطلع بما وفقا للقانون الدولي بحسن نية؛
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تدبير شؤوفم بأنفسهم مع العمـــل في كل لحظة طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق (chartre) الأمم المتحدة والنماذج الملائمة في القانون (DROIT) الدولي (droit internatioal)، بما فيه تلـــك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول، (نص مأخوذ عـــن مرســـوم هيلســـنكي النهائي)؛

- متابعة إعادة التأكيد على حق الشعوب في تدبير شئونها بنفسها مع الأخذ بعين الاعتبار للحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو لأشكال أخرى من السيطرة والاحتلال الخارجيين، والاعتراف (Le reconnaissance) بحق الشعوب باتخاذ التدابير المشروعة وفقا لميثاق (chartre) الأمم المتحدة من أجل إنجاز حقوقهم المطلقة في تقرير المصير، (نص مأخوذ عن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسها)؛
- الامتناع طباق لنماذج القانون (DROIT) الدولي (droit internatioal) عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في شئون شريك آخر الداخلية؛
- احترام حدود ووحدة كل من الشركاء؛
- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة، (بما فيه كسب الأراضي بالقوة) وحل خلافاتهم بأساليب سلمية؛
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات، وكذلك بكل التدابير الملائمة؛
- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظم ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها؛
- العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيمائية والبيولوجية والنووية بتعهد كل المشاركين على الانضمام إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وعلى التنفيذ بحسن نية للتعهدات في إطار الاتفاقيات التي تربطهم بما يخص السيطرة على التسلح وتجريد السلام وعدم انتشار الأسلحة؛
- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادقم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة على أدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح؛

- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي (territorial) والتحت إقليمي؛
- دراسة وسائل واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي- متوسطي).

مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يعترف الشركاء بأهمية مسألة الدين في النمو الاقتصادي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار حول هذه المسألة في (المنتديات الملائمة) [إطار المشاركة الأوروبية- المتوسطية].

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف الأصلية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوربية- المتوسطية؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمين (Le territoire).

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية ترتكز مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو على:

- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر؛
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية؛

زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أ) منطقة تبادل حر:

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية- متوسطية جديدة واتفاقيات

تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ علمي للتأسيس التدرجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن OMC (التنظيم الدولي للتجارة).

[تتحول المنتجات المصنعة في هذه المنطقة بحرية وبدون أي حاجز تعريفي انطلاقا من التدفقات التقليدية، وضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي والمتبادل. سيتم تحرير حق الإنشاء وتقدمه الخدمات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار لاتفاقية الغات] [سيتم إزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية تدريجيا في وجه تبادلات المنتوجات المصنعة والزراعية وفقا لمنهج يناقش ويوافق عليه بين كل الشركاء. ستحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية لتأمين هذه الخدمات، تدريجيا مع الأخذ الوافي بعين الاعتبار لاتفاقية الكات].

يقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـ:

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، والتصديق الإثباتي، وحماية الملكية الفكرية والصناعية، والمضاربة؛
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار؛
- الإقدام على استواء وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر. إضافة إلى ذلك، سيجدون لتخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الاستواء على المستوى الاجتماعي وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

ب) تعاون وتداول اقتصاديين:

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

- يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة كل استثمار، وبالاستثمارات الخارجية المباشرة معا. يشددون على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.
- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي (territorial)، المحقق على أساس اختياري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تبادل حر؛
- يشجع المشاركون الشركات على عدة اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بمنح جو وإطار قانوني مواتيين. يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط أمرا ضروريا؛
- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة بالتأكيد على تعلقهم باتفاقية برشلونة وبـ "بام". يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن النمو في مجال البيئة يتعدون بإنشاء برنامج أعمال ذات أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال؛
- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية (dévlopement) وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل؛
- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والتحسين للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات،

ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة؛

- يعترف المشاركون بالدور البناء لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية-المتوسطية الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة. يقررون خلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها؛
- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المناسبة وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات؛
- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة بنيان الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل. سيتوجه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية (La dépendance) الغذائية، وتشجيع زراعة تحترم البيئة. يوافقون أيضا على التعاون في هدف استئصال الزراعات غير الشرعية.

يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد:

- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيات المعلوماتية وحديث الاتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛
- يتعهدون باحترام مبادئ القانون (DROIT) البحري الدولي وبالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛

- يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية (ولايات، محافظات..) ومن أجل تنظيم الأراضي؛
- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية؛
- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات.

ج) معونة مالية:

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح المشاركة الأوروبية-المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شئ تحريك كالفعاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق نمو داخلي مستديم. يلاحظون في هذا الصدد:

- إن الجلسة الأوربية في كان وافقت على احتياطي بمبلغ 4685 مليون أيكي لهذه المعونة خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1995 و1999، وذلك بشكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية. يضاف على هذا تدخل BEI، بشكل ديون بمبلغ أضخم وكذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء؛
- إن تعاونا ماليا فعالا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الاعتبار، أمرا ضروريا؛
- إن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم. يوافقون في سبيل هذا على تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود.

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية: يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر

الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل. في هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشـاركة في المجـالات الاجتماعيـة والثقافية والإنسانية. في سبيل هذا:

- يؤكدون من جيد بان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان همـا شـرطان ضروريان لتقارب الشعوب. يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الـذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف؛
- يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد السمينة سواء بما يخص التعليم والتأهيل تحديدا للشبيبة أو في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبـادلات الثقافية ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهويـة (Idendité) الثقافيـة لكـل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية. في هذا المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين العمليات الإدارية؛
- يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم ويعبرون عن إرادتهـم في تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السـكنية في التـدابير الصـحية والمعيشـية للسكان؛
- يعترفون بأهمية النمو الاجتماعي الذي حسب رأيهم، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهريـة بمـا فيها الحق في النمو؛
- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني (société civile) القيـام به في عملية تنمية كل جوانب المشاركة الأوروبية- المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب؛
- نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد و/أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غـير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمـو في إطـار القـوانين

الوطنية: المسئولون عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات والشركات الخاصة والعامة؛

- يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والمتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية؛
- يشجعون أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية (Démocratie) وتوطيد دولة القانون (DROIT) والمجتمع المدني (société civile)؛
- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي؛
- يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني ومساعدة على خلق فرص العمل وغيرها. يتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون (DROIT) الموجود حل المهاجرين المستقرين شرعيا على أراضيهم. [يعترف الشركاء بواجباتهم من أجل إعادة قبول مواطنيهم الذين تركوا بلادهم. من أجل هذا سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية؛]
- يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية؛
- يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته بشكل فعال؛
- يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا وبشكل فعال ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي والرشوة؛
- يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد المظاهر العنصرية وكره الأجانب وضد التعصب، ويوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر

المشاركون:

- باعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوح ومدعوة للتطور
- باعتبار تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف معرفة بالإعلان (proclamation) الحاضر؛
- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية- المتوسطية صيغة واقعية؛
- بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح وتحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف؛

يتبنون برنامج العمل المرفق.

سيجتمع وزراء الشئون الخارجية دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر وتحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف المشاركة.

ستخضع الأعمال المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء والموظفين الكبار والخبراء وتبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني (société civile) أو حسب أي وسائل أخرى مناسبة. ستشجع الاتصالات على مستوى النوادي والوحدات المحلية.

وسوف يتم العمل على تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية (territoriale) والمحلية. وسوف تجتمع بانتظام لجنة مشكلة من مسئولين كبار، تدعى "اللجنة الأورو-متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية لمجلس الاتحاد الأوروبي وممثل كل شريك من الشركاء المتوسطيين، ومهمتها هي تقدير وتقيم عملية متابعة أنشطة الشراكة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا لمقتضى الحال. وسوف تتولى الإدارات التابعة للجنة الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو- متوسطية لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطة الضالعة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل الشروع في المزيد من المشاورات المتبادلة.

مؤتمر برشلونة: برنامج عمل

مقدمة:

يهدف البرنامج الحاضر إلى ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون الموجود حسب التجمعات المتعددة الأطراف الأخرى. سيتم التحضير والمتابعة لمختلف التدابير وفقا للمبادئ والكيفيات المشار إليها في بيان برشلونة. في ما يلي، يتبع تعديد للتدابير الأولوية التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون. لا تمنع هذه توسيع التعاون الأوروبي- المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذا نتج القرار عن الشركاء.

تتوجه هذه التدابير إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية (territoriale) وإلى فعاليات المجتمع المدني (société civile). تستطيع دول أخرى الانضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل وذلك بعد موافقة المشاركين.

يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف.

في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوروبي- المتوسطي بعين الاعتبار، وكما يليق، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات المناسبة على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد مؤتمر برشلونة. سيتم تحضير تقييم خلال المؤتمر الأوروبي- المتوسطي المقبل على شكل تقرير ناجم عن دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف الفرق المذكورة في مايلي، وبالتنسيق مع [المجموعة المناسبة] المعينة وفقا لبيان برشلونة.

2. **مشاركة سياسية وأمنية:** تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بتشييد تدريجي لمنطقة سلام واستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط سيجتمع موظفون كبار دوريا وذلك اعتبارا من الفصل الأول لعام 1996:

- سيجرون حوارا سياسيا من أجل تحديد الأساليب الأكثر تناسبا ترجمة مبادئ بيان برشلونة ترجمة فعلية على ساحة الواقع.
- سيقدمون اقتراحات واقعية في الوقت المناسب في سبيل المؤتمر الأوروبي- المتوسطي لوزراء الشئون الخارجية المقبل. سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية - المتوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا بإمكانها دخول حيز العمل ابتداء من 1996.

3. مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة:

ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو الموظفين أو الخبراء حسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية. من الممكن أن تكمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تبادل حر أوروبية- متوسطية:

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في بيان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تبادل حر عنصرا رئيسا في المشاركة الأوروبية - المتوسطية.

سيتناول التعاون بالأخص، التدابير الفعلية التي تهدف إلى تشجيع التبادل الحر وكل ما ينتج عنه، يعني ما هو آت:

- التوفيق بين القواعد والطرق في مجال الجمارك وبالأخص احتمال الإدخال التدريجي للأصل التراكمي. سيتم عند الاقتضاء فحص الحلول الملائمة لحالات معينة وبروح إيجابية؛
- التوفيق بين النماذج وبالتحديد بواسطة اجتماعات يتم تنظيمها من قبل التنظيمات الأوروبية للنماذج؛

- الإزالة لكل العوائق التقنية التي لا مبرر لها من وجه تبادل المنتوجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة بما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وغيرها من أساليب التقنين حول المواد الغذائية؛
- التعاون بين دوائر الإحصائيات للحصول على معطيات عملية ناتجة عن استخدام طرق متوافقة -إمكانيات التعاون الإقليمي (territorial) والتحت إقليمي (بدون المس بالمبادرات المعمول بها ضمن أطر أخرى).

استثمار:

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق الجو الإيجابي لإزالة الحواجز أمام الاستثمار، وبالتحديد بالتفكير المعمق حول تحديد الحواجز والأساليب لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيه في القطاع المصرفي.

صناعة:

التحديث الصناعي وتحسين التنافسية يشكلان عنصرين رئيسيين في نجاح المشاركة الأوروبية – المتوسطية. في هذا الصدد، باستطاعة القطاع الخاص أن يلعب دورا أكبر في النمو الاقتصادي للمنطقة وخلق فرص العمل. سيتوجه التعاون بالتحديد نحو:

- توافق البنية الصناعية مع متغيرات البيئة الدولية وبالخصوص مع انبثاق مجتمع المعلوماتية؛
- الإطار والتحضير لتحديث وإعادة تركيب بنية الشركات الموجودة وبالتحديد في القطاع العام بما فيه التخصيص؛
- استخدام النماذج الأوروبية أو الدولية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق الإثباتي والاعتماد وكذلك نماذج الجودة.

ستعطي أساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المؤاتية لنموها، اهتماما خاصا بما في ذلك تنظيم المنتديات عندما تقتضي الحاجة مع الاعتماد على الخبرة المكتسبة في إطار البرنامج MED INVEST وضمن الاتحاد.

زراعة:

مع التذكير بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، سيتناول التعاون في هذا المجال المحاور التالية:

- الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛
- تخفيف التبعية (La dépendance) الغذائية؛
- تشجيع زراعة تحترم البيئة؛
- التقارب بين الشركات والتجمعات والتنظيمات المهنية للشركاء على قاعدة اختيارية؛
- الدعم للخوصصة؛
- المعونة الفنية والتأهيل؛
- التقارب بين نماذج الصحة النباتية والحيوانية - النمو الريفي المتكامل بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأعمال الاقتصادية الملحقة؛
- التعاون بين المناطق العربية وتبادل الخبرة والمهارة في مجال التنمية (dévlopement) الريفية؛
- تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية؛

مواصلات:

الوجود للروابط الفعالة والمتداخلة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم وكذلك المنفذ الحر إلى سوق الخدمات في قطاع المواصلات البحرية الدولية يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير المشاركة الأوروبية- المتوسطية.

لقد تم خلال العام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي (territorial) لتنمية المواصلات في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للمواصلات عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

سيتناول التعاون بالتحديد:

- وضع جهاز فعال ومتعدد الجهات عقد المواصلات الجوية والبحرية عبر- المتوسطية وذلك بتحسين وتحديث المرافئ والمطارات، وحذف القيود التي لا مبرر لها، وتسهيل الإجراءات وتحسين الأمان البري والجوي، وتوفيق القواعد البيئوية على مستوى رفيع بما فيه تدقيق أكثر فعالية في التلوث الناجم عن النقل البحري ووضع أجهزة متوافقة لإدارة حركة المرور؛
- خلق روابط برية شرق - غرب على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.
- ربط شبكات المواصلات المتوسطية بالشبكة الأوروبية بطريقة تؤمن عملها المتداخل.

طاقة:

على أثر المؤتمر ذي المستوى الرفيع الذي عقد عام 1995 في تونس واجتماع المتابعة في أثينا، لقد تم خلق "ندوة للطاقة" أوروبية- متوسطية تضم وزراء وموظفين كباراً. من أجل خلق الجو الملائم لاستثمار وعمل الشركات المنتجة للطاقة يتركز التعاون المستقبلي بالتحديد على:

- الأساليب لتشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى المعاهدة حول الميثاق (chartre) الأوروبي للطاقة؛
- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛
- الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية (territoriale) وعبر الإقليمية (territoriale) للنفط والغاز؛
- الإنتاج والتفريغ للفحم الحجري؛
- إنتاج ونقل الكهرباء ووصل الشبكات وتشييدها.
- فعالية الطاقة؛

- موارد الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- عمليات التأهيل والإعلام في مجال الطاقة.

اتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية:

في هدف تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة، سيتناول التعاون بالأخص:

- البنيات التحتية في مجال المعلوماتية والاتصالات (إطار تقنين أدنى، نماذج تجارب المطابقة، تداخل الشبكات، الخ..)؛
- البنيات التحتية الإقليمية (territoriale) بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛ - المنفذ إلى الخدمات. - الخدمات الجديدة في مجالات تطبيق أولوية.
- وجود بنيات تحتية أكثر فعالية في مجالي المعلوماتية والاتصالات سيسهل تعزيز التبادلات الأوروبية- المتوسطية والمنفذ إلى مجتمع المعلوماتية الجديد الذي يتكون حاليا. من المتوقع أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لتحقيق المشاريع الرائدة والتي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية الناجمة عن مجتمع المعلوماتية.

تنظيم الأراضي:

سيتناول التعاون بشكل خاص:

- تعريف إستراتيجية تنظيم للأراضي في المنطقة الأوروبية- المتوسطية من شأنها تلبية حاجات وذاتيات الدول؛
- تشجيع التعاون عبر الحدود في مجالات ذات إفادة متبادلة.

سياحة:

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في الدار البيضاء عام 1995، الميثاق (chartre) المتوسطي للسياحة. سيتناول التعاون بالأخص مجالات الإعلام وتشجيع التأهيل.

بيئة:

يتناول التعاون بشكل خاص:

- تقييم المشاكل البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد الإجراءات التي يجب أخذها إذا اضطر الأمر؛
- صياغة مقترحات من أجل تأسيس ومن ثم تحيين برنامج عمل أولـــوي علـــى المدين القصير والمتوسط في مجال البيئة، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد. من بين مجالات العمل الرئيسية يجـــب أن يضم هذا البرنامج: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء والبحر الأبيض المتوسط ومكافحـــة هـــذا التلوث حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمشاهد والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية وخصوصا بالوقاية والسيطرة علـــى انجـــراف وتلف الأراضي وحرائق الغابات والمكافحة ضد التصحر، نقل خبرة المجموعة بما يخص تقنيات التمويل والتقنين والتدقيق البيئي، أخذ المشاكل البيئية بعـــين الاعتبار في كل السياسات؛
- أداء حوار مطرد لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛
- دعم التعاون الإقليمي (territorial) والتحت إقليمي وتمتين التنسيق مع خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط؛
- التشجيع لتنسيق أفضل للاستثمارات المختلفة الأصل ولوضع العقود الدولية في هذا المجال؛
- رعاية وتبني وتنفيذ التدابير القانونيـــة (légal) والقضـــائية عنـــد الضـــرورة وبالتحديد التدابير الوقائية والنماذج المناسبة على مستوى رفيع.

علوم وتكنولوجيا:

سيتناول التعاون بالأخص:

- تشجيع البحث والتنمية (dévlopement) بمواجهة مشكلة الاختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار

■ تعزيز تبادلات الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة بالنسبة لجيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛

■ المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة.

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في "صوفيا انتيبوليس" في مارس/آذار 1995، لقد تم تأسيس لجنة للرقابة. ستعقد هذه اجتماعها الأول مباشرة بعد مؤتمر برشلونة. ستهتم بتقديم توصيات من أجل تطبيق أعمال أولوية تحدد على مستوى الوزراء.

مياه:

لقد تم تبني الميثاق (chartre) المتوسطي للماء في روما عام 1992: لقد تم تبني الميثاق (chartre) المتوسطي للماء في روما عام 1992: تعتبر المياه مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وستزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية. سيهدف التعاون في هذا القطاع إلى:

■ تقييم الوضع مع أخذ الحاجات المستقبلية بعين الاعتبار؛

■ تحديد التدابير لدعم التعاون الإقليمي (territorial)؛

■ تقديم اقتراحات من أجل تسويغ التخطيط والإدارة -معا إن اقتضى الحال- للموارد المائية؛

■ المساهمة في خلق منابع جديدة للماء.

صيد الأسماك:

نظرا للأهمية التي يكسوها الحفاظ والإدارة الواقعية للمخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط، سيعزز التعاون في إطار الهيئة العامة لصيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط.

على أثر المؤتمر الوزاري حول صيد الأسمال الذي عقد في هيراكليون عام

1994، سيباشر بعمل متابعة ملائم في المجال العدلي بشكل اجتماعات ستعقد خلال عام 1996.

سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربيـــة المائيات وفي مجالي التأهيل والبحث العلمي.

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبـــادل بـــين المجتمعات المدنية

تنمية الموارد الإنسانية:

يجب أن تساهم المشاركة الأوروبية- المتوسطية في تحسين مستوى التربيـــة في كل المنطقة مع اهتمام خاص بالشركاء المتوسطيين. من أجـــل هـــذا ستخضـــع السياسات التعليمية لحوار مطرد سيتخصص، في المرحلة الأولى في التأهيل المهـــني والتكنولوجيا المطبقة على التربية، الجامعات وغيرها من معاهـــد التعلـــيم العـــالي والبحث. في هذا الصدد، وكذلك في مجالات أخرى، سيعطي دور المرأة اهتمامـــا خاصا. ستساهم أيضا المدرسة الأوروبية- العربية لإدارة الشـــركات في غرناطـــة بالاشتراك مع المؤسسة الأوروبية في "تورين" في هذا التعاون. ســـيعقد اجتمـــاع للممثلين عن قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار "الجامعيون" المدربون، الخ...) في هدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة.

سيعقد اجتماع لممثلين لقطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجـــامعيون، المدربون.. الخ.) بهدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة. سيعقد اجتماع لممثلي العالم الجامعي والتعليم العالي. ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجهـــا CAMPUS MED سيدعى أيضا لاجتماع حول مجال التكنولوجيا في قطاع التربية.

بلديات:

يجب أن تشارك البلديات في سير المشاركة الأوروبية المتوسطية. سيشجع ممثلـــو المدن على اللقاء سنويا لاستعراض التحديات المشتركة التي يجب عليهم مجابهتها ومـــن أجل مقارنة تجاربهم. سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبيـــة في إطـــار برنامج التحضر المتوسطي MED URBS اعتمادا على الخبرة الماضية.

حوار بين الثقافات والحضارات:

نظرا للأهمية التي تكسو تحسين التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية وتعدد اللغات سيجتمع موظفون وخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية تتعلق بالمجالات التالية دون الحصر: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، النتاج المشترك (مسرح وسينما) الترجمات وإمكانيات نشر الثقاة الأخرى، التأهيل. سيشجع التفاهم الأفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأوروبية- المتوسطية على التسامح المتبادل والتعاون. ستدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان وكذلك علم الدين والجامعيين والأشخاص الآخرين الذين يهمهم الأمر بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون على القاعدة. يمكن استخدام المؤتمرات التي عقدت في استوكهلم (من 15 إلى 18 يونيو/حزيران 1995) وتوليد (من 4 نوفمبر/تسرين الثاني 1995 وبون (15 و16 نوفمبر/تشرين الثاني 1995) كأمثلة في هذا الصدد.

أجهزة الإعلام:

سيشجع التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام على تفاهم ثقافي أفضل. سيدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط عبر برنامج MED MEDIA، سيعقد اجتماع سنوي لممثلي عالم الإعلام في هذا الإطار.

شبيبة:

ستساهم عملية تبادل الشباب في تحضير الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأوروبيين والمتوسطيين. ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أوروبي- متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع أخذ حاجات الشركات بعين الاعتبار. يجب أن تأخذ هذه البرامج بعين الاعتبار أهمية التأهيل المهني وبالأخص للذين لا يملكون لكفاءات وتأهيل المرشدين والمساعدين الاجتماعيين الموجهين للعمل مع الشباب. ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة قبل الاجتماع الأوروبي- المتوسطي المقبل لوزراء الشئون الخارجية.

تبادلات بين المجتمعات المدنية:

تنمية اجتماعية:

يجب أن تساهم المشاركة الأوربية- المتوسطية في تحسين ظروف الحياة والعمل لشعوب الشركاء المتوسطيين. في هذا الصدد، يعلق الشركاء اهتماما خاصا على احترام وتشجيع الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا ستجتمع فعاليات السياسة الاجتماعية دوريا على المستوى الملائم.

هجرة:

نظرا لأهمية مسألة في العلاقات الأوروبية- المتوسطية، سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار، ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED MIGRATION وبالخصوص في ما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المستقرين شرعيا في الاتحاد.

إرهاب:

تهريب المخدرات، إجرام دولي، هجرة غير شرعية

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية.

سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

5. اتصالات دستورية:

حوار برلماني أوروبي- متوسطي:

يدعى البرلمان الأوربي لأخذ المبادرة قرب مجالس برلمان أخرى، في طرح الحوار الأوروبي- المتوسطي المستقبلي الذي بإمكانه أن يسمح للمنتخبين في مختلف الدول الشركاء بالإقدام على تبادلات أوجه النظر حول سلسلة واسعة من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:

ستساهم الاتصالات المترددة بين الأجهزة الأوربية الأخرى وبالأخص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية ومماثليهم المتوسطيين في تفاهم أفضل للمسائل الكبرى التي تهم المشاركة الأوروبية- المتوسطية. في سبيل هذا، تدعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأخذ المبادرة لتأسيس روابط مع مثيلاتها المتوسطيين. في هذا الصدد، ستعقد قمة أوروبية- متوسطية للجان الاقتصادية والاجتماعية في مدريد في 12 و13 ديسمبر/كانون الأول.

الملحق السابع

"إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5 زائد 5

6 ديسمبر 2003[1]

إنّ رؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا - فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ومالطا والبرتغال)، المجتمعين في القمة الأولى لحوار 5+5 يومي 5 و6 ديسمبر 2003 بتونس بدعوة من رئيس الجمهورية التونسية، زين العابدين بن علي، وبحضور ضيفي القمة السيدين رئيس المفوضية الأوروبية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي، وعيا منهم بأهمية ما يجمع بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط من إرث تاريخي وحضاري مشترك ومن تطلعات إلى مزيد من السلم والاستقرار والازدهار،

- يعتبرون حوار 5+5 منبرا إقليميا للتشاور والتعاون والتفكير الشامل من أجل خدمة المصالح المشتركة وإرساء شراكة عميمة النفع على أساس التضامن فيما بينها،
- يعربون عن ارتياحهم لاستمرار وتعزيز حوار 5+5 وفقا لروح إعلان (proclamation) روما في 10 أكتوبر 1990 وإعلان (proclamation) الجزائر في 27 أكتوبر 1991 وإعلان (proclamation) لشبونة في 26 جانفي 2001،

(1) http://annabaa.org/nbanews/29/142.htm

وعلى إثر تبادل وجهات النظر حول المحاور المدرجة في جدول أعمال القمّة، يعلنون ما يلي:

مبادئ عامة:

اقتناعا منهم بأن تطوّر الوضع السياسي والأمني والاقتصادي علـــى الصـــعيد الدولي يفرز تحديات جديدة،

- يؤكّدون مجدّدا الإرادة التي تحدوهم إلى تدعيم إجراءات بناء الثقـــة في جميـــع المجالات والتشاور والحوار بين بلدانهم من أجل بلورة رؤية مشتركة للقضـــايا القائمة بما يساعد على حلها سلميا ويسهم في تلبية تطلعات شعوب الحـــوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط،
- يتفقون على أهمية ترافق مسار توسيع الاتحاد الأوروبي مع مجهود أوروبي مواز لدعم الضفة الجنوبية للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الإطار، يرحبون بسياسة الجوار الجديدة المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي، معتبرين أنها ينبغي أن توفر فرصا جديدة تعزّز العلاقات بـــين ضـــفتي الحـــوض الغـــربي للمتوسط، وترسي بالاعتماد على الوسائل الملائمة، شراكة شاملة متضـــامنة متوازنة تستند إلى مبادئ حسن الجوار والاحترام والثقة المتبادلة.

الأمن والاستقرار:

وعيا منهم بتلازم الأمن والاستقرار والتنمية (dévlopement):

- يجدّدون إدانتهم الشديدة للإرهاب بكافة أشكاله وللجريمة المنظمة عبر الوطنية ولاسيما الاتجار بالمخدرات وبالأسلحة وتبييض الأموال،
- يؤكدون التزامهم بالعمل جماعيّا على مكافحة هذه الآفات، نظرا لما تشكله من خطر على الأمن والاستقرار في المنطقة،
- يرحّبون بمبادرات دول فضاء 5+5 الرامية إلى تعزيز العمل المشترك وتكثيفه من أجل القضاء على هذه الآفات ويؤكدون ضرورة مزيد التنسيق فيمـــا بـــين بلدانهم قصد اعتماد هذه المبادرات علـــى المســـتويين الإقليمـــي territorial والدولي،

- يجددون التزامهم بتطبيق الاتفاقيـــات والتوصـــيات الدوليـــة ذات العلاقـــة لا ســـيما قـــرار مجلـــس الأمـــن (conseil de sécurité) الـــدولي رقم 3137،
- يؤكدون الأهمية التي تكتسيها الاقتراحات المتصلة بإبرام اتفاقية أممية عامة حول الإرهاب وبالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول هذه الظاهرة بإشراف منظمـــة الأمم المتحدة (ONU)، كما يعربون عن اهتمامهم بمبـــادرة الـــرئيس زيـــن العابدين بن علي الداعية إلى وضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب بمـــا يساعد على تعزيز التوافق الدولي وعلى استبعاد كافة أوجه الخلط، وذلـــك في كنف الاحترام الكامل للمواثيق الدولية ذات العلاقة،
- يعربون عن عزمهم على مزيد تدعيم التعاون في مجال الأمن بين دولهـــم مـــن ناحية وفي المجال السياسي بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، وعلى تكثيف التعاون في مجال التنمية (dévlopement) الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية بما يساهم في تعزيز دعائم الأمن والاستقرار في منطقـــة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط،
- ينوهون بأهمية التعاون الوثيق القائم بين وزراء داخليـــة بلـــدان حـــوار 5+5 ويدعونهم إلى مزيد تكثيفه،
- يأخذون علما بمشروع "ميثاق (chartre) السلم والاستقرار في الحوض الغربي للمتوسط" المقدم من طرف الجماهيرية العظمى.

الاندماج الإقليمي (territorial) والتعاون في المجال الاقتصادي:

إدراكا منهم لعمق الترابط الاقتصادي والاجتماعي في الحوض الغربي للبحـــر الأبيض المتوسط،

- يجدّدون تشبثهم بمسار الاندماج الاقتصادي الجهوي والإقليمي (Le trritoire) وذلك من خلال إقامة منطقة مغاربية للتبادل الحر كإحدى الأدوات الكفيلـــة بتحقيقه،
- يشددون على أهمية تجسيم التعاون في كنف التضامن من أجل تقليص الفوارق

الاقتصادية والاجتماعية بين ضفتي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط،

- يرحبون باعتماد سياسات معززة للتعاون بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي التي من شأنها أن تعطي دفعا جديدا للاندماج الاقتصادي المغاربي،
- يؤكدون الحاجة إلى تكثيف التعاون المثمر على أساس تبادل المنافع في المجالات ذات الأولوية ولا سيّما تطوير الاستثمارات من خلال إنشاء منتدى متوسطي للأعمال والاستثمار في غرب المتوسط ينعقد سنويا ودعم الحركة السياحية وتيسير المبادلات وحماية المحيط ودعم البنية الأساسية والقدرات المتاحة في قطاعات الطاقة والبيئة والمياه والنقل والاتصالات وذلك بهدف توفير القاعدة الضرورية للتنمية المستديمة بالمنطقة،
- يؤكدون أهمية تطبيق التسهيلات الأورومتوسطية في مجالي الاستثمار والشراكة وذلك في أفق إنشاء المصرف الأورومتوسطي الذي من شأنه أن يسهم في دعم الاندماج الإقليمي (territorial) في هذا الفضاء.

التعاون في المجال الاجتماعي والإنساني:

وعيا منهم بأهمية التواصل البشري بين ضفتي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وحرصا منهم على تعميقه وإثرائه،

- يعربون عن ارتياحهم لاعتماد المقاربة الشاملة والمتوازنة لظاهرة الهجرة في إطار إعلان (proclamation) تونس الصادر في شهر أكتوبر 2002 عن الندوة الوزارية المكلفة بقضايا الهجرة والوثيقة المتعلقة بتطبيق هذا الإعلان (proclamation) التي اعتمدها الاجتماع الوزاري الثاني بالرباط في شهر أكتوبر 2003، ويرحبون باستضافة الجزائر للدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري للهجرة للحوض الغربي للمتوسط خلال سنة 2004،
- وإذ يستذكرون نتائج القمة المغاربية السادسة المنعقدة بتونس في شهر أفريل

1994، ومن ضمنها تلك المتعلقة بمسألة الهجرة، يجمعون على أهمية تدعيم اندماج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية في بلدان إقامتهم، والعمل على حماية حقوقهم وفقا للتشريعات الوطنية المعمول بها في هذه البلدان، ويعلنون مساندهم لكافة الجهود الرامية إلى تأمين الظروف الملائمة لتيسير تنقل الأشخاص وظروف الإقامة،

- يعربون عن قناعتهم بأن تنظيم الهجرة باتجاه أوروبا يشكل عاملا اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا مهمّا سواء بالنسبة إلى البلدان المضيفة أو إلى البلدان الأصلية،
- يؤكدون أن مجابهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تستدعي القيام بعمل مشترك وتعاون منسق بما في ذلك المجال العملياتي وكذلك معالجة أسبابهما الحقيقية في نطاق الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية.

الحوار بين الثقافات والحضارات إدراكا منهم للأهمية التي يكتسيها الإرث الحضاري المشترك لشعوب الحوض الغربي للمتوسط بوصفه فضاء للتسامح الديني ومهدا لحضارات وثقافات عريقة ساهمت في التقدم البشري،

- يرحبون بإحداث المؤسسة الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات والحضارات، ويعربون عن اهتمامهم بتجسيم مشروع "سنة المتوسط" باعتباره حدثا يبرز هذا الإرث الحضاري المشترك،
- يدعون إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات لإشاعة قيم التسامح والاعتدال التي من شأنها أن تساهم في تطوير التفاهم المتبادل بين الشعوب، على أساس التعايش والوفاق، في كنف احترام التنوع الثقافي في إطار كونية القيم والوحدة الترابية للدول،
- يشدّدون على ضرورة إنجاز مشاريع مشتركة تشجع على الإبداع في مختلف الميادين الثقافية،

- يؤكدون الدور الهام لمختلف مكونات المجتمع المدني (société civile) في فضاء دول 5+5 من أجل مزيد ترسيخ ثقافة الحوار وبما يدعم الإرث الحضاري المشترك لشعوب المنطقة.

التشاور السياسي:

إثر استعراضهم للوضع الدولي الراهن والتبادل المعمّق للآراء بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وما تفرضه من تحديات على السلم والأمن في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وفي العالم،

- يؤكدون أهمية تكثيف التشاور بين بلدانهم من أجل المساهمة في التسوية السلمية لمجمل هذه القضايا،
- يدعون إلى تفعيل مسيرة السلام في الشرق الأوسط طبقا للشرعية الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن (conseil de sécurité) الدولي 1515 بما يعزز حظوظ التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي،
- يعربون عن دعمهم لاستعادة العراق لسيادته والحفاظ على وحدة شعبه وسلامة أراضيه وفقا لقرار مجلس الأمن (conseil de sécurité)الدولي 1511 من أجل إحلال السلام فيه والشروع في إعادة إعماره والإسراع في نقل السلطة إلى العراقيين،
- يجدّدون الإعراب عن إرادتهم المشتركة للتعاون من أجل جعل منطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط فضاء سلم واستقرار وتضامن وازدهار وحرية وعدالة، على أساس احترام القيم المشتركة للديمقراطية وحقوق الإنسان (Droit de L'homme) وتكريس دولة القانون (DROIT)،
- إيمانا منهم بضرورة تعزيز التعاون من أجل تنمية مستديمة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، يدعون الاتحاد الأوروبي، في إطار سياسة الجوار الجديدة، إلى اعتبار هذا الفضاء منطقة إستراتيجية بحاجة إلى مواصلة العمل المشترك من أجل تعزيز أسباب أمنها واستقرارها واندماجها الجهوي.

متابعة القمّة:

اقتناعا منهم بأن حوار 5+5 هو عماد من أعمدة السلام والأمن والاستقرار والتنمية (dévlopement) في المنطقة،

- يؤكّدون الأهمية التي يولونها لعقد القمة القادمة لهذا الحوار،
- يدعون وزراء الشؤون الخارجية إلى متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن القمة الحالية، يعرب رؤساء الدول والحكومات عن شكرهم للرئيس زين العابدين بن علي والحكومة والشعب التونسي على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال وحسن التنظيم.

الملحق الثامن

دراسة أشرفت عليها وكالة المخابرات المركزية الأميركية تستشرف أحوال العالم في عام 2015[1]

جاء في الدراسة التي أشرفت عليها وكالة المخابرات المركزية، وتستشرف آفاق مستقبل النظام العالمي الجديد ودور الولايات المتحدة (USA) حتى عام 2015، أن النفط سيواصل الاحتفاظ بأهميته كمصدر رئيسي للطاقة رغم انحسار أهميته كمصدر رئيسي لدخل بعض الدول التي تنتجه.

وأشار التقرير إلى عدة عوامل اعتبر أنها ستحدد ماهية الأوضاع التي سيكون عليها العالم في عام 2015، وهذه العوامل هي: السكان والموارد الطبيعية والبيئة وتطور العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد العالمي والعولمة (la mondialisation) والسياسات الوطنية والدولية والنزاعات المستقبلية ودور الولايات المتحدة (USA) كقوة عظمى.

ويشير التقرير في بدايته إلى التغيير الذي طرأ على أسلوب وضعه، مقارنة بالأسلوب الذي استند إليه تقرير مشابه صدر في عام 1997 عن العالم في عام 2010. فخلال الأعوام الأربعة الماضية تبين أن ظاهرة العولمة (la mondialisation) باتت عاملا أكثر قوة في توقع ما سيكون عليه العالم في عام 2015، كما أن التحولات الاقتصادية العالمية بما فيها التطورات التي شهدتها منظمة التجارة العالمية (GATT)، إضافة إلى انتشار تقنية المعلومات باتت تلعب

---

(1) الشرق الأوسط (صحيفة سعودية)، 2001/2/2.

دورا أهم مما توقعه تقرير عام 1997، الذي لم يتنبأ بالأزمة الاقتصادية التي عصفت ببعض الدول الآسيوية.

ويلقي التقرير الأميركي ثقلا أكبر على أهمية السياسات التي ستتبعها الدول على المستوى الداخلي أو وهي تتعامل مع قضايا عالمية، كما يؤكد على أهمية كل من فرص التعاون بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وتطور أساليب السيطرة على شبكات الإجرام والإرهاب الدولية (terrorism international).

ويؤكد التقرير أهمية دور العلم والتكنولوجيا كعامل أساسي في التنمية (dévlopement) الدولية، إضافة إلى الأهمية المتزايدة لتقنية المعلومات والتقنية الدوائية وغيرها من التقنيات الحديثة التي يتوقع أن تشهد تطورا كبيرا حتى عام 2015. كما يشدد التقرير على الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة (USA) خلال السنوات المقبلة، وهو الأمر الذي اتضح جليا خلال الأعوام الأربعة الماضية منذ إعداد التقرير السابق، مشيرا إلى أن حدة الجدل بشأن تأثير «الهيمنة الأميركية» على سياساتها الداخلية والخارجية ستتصاعد في العديد من الدول.

تحديات المياه ويستعرض التقرير التطورات التي سيشهدها عدد من المجالات الحيوية كالسكان والموارد الطبيعية وتحديدا المياه والغذاء والطاقة والبيئة، كما يتناول قضايا ومناطق النزاع المحتملة، إضافة إلى انتشار المعلومات وتعاظم النفوذ الصيني وانحسار النفوذ الروسي.

وتوقع التقرير أن يرتفع عدد سكان الأرض من 16 مليار نسمة في عام 2000 إلى ما يقرب من 27 مليار نسمة في عام 2015، وأن يشهد معل الأعمار ارتفاعا في معظم دول العالم، مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من زيادة السكان ستكون في الدول النامية (Les pays en voie de développement).

وبالنسبة للموارد الطبيعية والبيئة، يتوقع التقرير الأميركي أن يسد اجمالي الناتج العالمي من الغذاء حاجة السكان المتزايدة، لكن المشاكل المتعلقة بضعف البنى التحتية وسوء التوزيع وحالات التوتر السياسي والفقر ستؤدي إلى سوء تغذية في بعض أنحاء الصحراء الأفريقية، كما ستظهر حالات من المجاعة في الدول ذات

الأنظمة السياسية المستبدة أو تلك التي تعاني من نزاعات داخلية.

وتوقع التقرير أنه بالرغم من زيادة معدلات الطلب على الطاقة العالمية بنسبة 50 في المائة خلال الأعوام المقبلة، إلا أن موارد الطاقة ستكون كفيلة بسد الحاجة، مشيرا إلى أن ما يقل عن 80 في المائة من كميات النفط و95 في المائة من الغاز ما تزال في جوف الأرض.

إن منطقة الخليج ستواصل الاحتفاظ بأهميتها كأهم مصدر للنفط العالمي، إلا أن سوق الطاقة قد يلجأ لأسلوبين في التوزيع: الأول يوفر حاجة كبار المستهلكين بمن فيهم الولايات المتحدة (USA) من احتياطيات حوض الأطلسي، والثاني يوفر بدرجة رئيسية حاجة السوق الآسيوية (وخاصة الصين والهند) من نفط منطقة الخليج، والى حد ما أقل أهمية من منطقة قزوين ووسط آسيا.

وبخلاف التنبؤات المتعلقة بالغذاء والطاقة، ستمثل تحديات المياه شأنا عظيم الأهمية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشبه الصحراء الأفريقية وجنوب آسيا وشمال الصين. حيث يتوقع التقرير أن تشتد حدة الخلافات الإقليمية (territoriale) بشأن المياه مع حلول عام 2015.

وتنبأ التقرير الأميركي أن يتعاظم تأثير ثورة المعلومات وتقنياتها ليشمل مجالات أخرى من العلوم والتكنولوجيا، وأن يكون لتكنولوجيا المعلومات أثر كبير أشبه بالأثر الذي خلفته الثورة الصناعية خلال أواسط القرن الثامن عشر. كما توقع بأن يتأثر الاقتصاد العالمي والعولمة (la mondialisation) بشكل كبير بحرية تدفق المعلومات والأفكار والقيم الثقافية ورأس المال والخدمات والبضائع والبشر، بحيث يكون للاقتصاد العالمي أثره في دعم الاستقرار السياسي في معظم الدول مع حلول عام 2015، رغم أن الفائدة قد لا تشمل الجميع كما يأمل البعض.

وأشار التقرير إلى أن جميع دول العالم ستواصل الحرص على القيام بدورها على المسرح الدولي، لكن سيطرة الحكومات على تدفق المعلومات والتكنولوجيا والأمراض والمهاجرين والأسلحة والتحويلات المالية ستكون أقل في عام 2015 مما هي عليه الآن. وأوضح التقرير أن الهياكل الدولية التي لا تنتمي لدولة بعينها ابتداء

من الشركات وحتى المنظمات غير الربحية ستلعب دورا أكبر في الشؤون المحلية والدولية، وأن طريقة تعامل الدول مع هذه القضايا محليا ودوليا ستبين مدى تأقلمها كدول ومجتمعات مع المتغيرات الدولية. إن الدول التي لا تتوفر لديها أنظمة إدارية فعالة لن تتمكن من جني ثمار العولمة (la mondialisation)، كما أنها والى حد ما ستعاني من مشاكل داخلية ومع العالم بحيث تتسع الفجوة بين المستفيدين والخاسرين بشكل أكبر مما هي عليه في وقتنا الحالي.

وتوقع التقرير أن تؤدي العولمة (la mondialisation) إلى ارتفاع مستوى الشفافية في عملية صناعة القرار الحكومي، بحيث تتأثر قدرة الأنظمة المستبدة في المحافظة على سيطرتها، كما تتأثر العملية التقليدية للتحولات الديمقراطية.

مقاومة عملية التحول وفي ما يتعلق بالنزاعات المستقبلية ودور الولايات المتحدة (USA) على المستوى الدولي، أشار التقرير إلى أن ثلاثة تحديات رئيسية قد تواجه الولايات المتحدة (USA) في هذا المجال. أولها التحديات غير المباشرة التي سيشكلها تجنب خصوم الولايات المتحدة (USA) الدخول في مواجهات عسكرية مباشرة معها. فهؤلاء سيلجئون لأساليب متطورة للحد من النفوذ الأميركي وكشف مواطن ضعفه. وثاني تلك التحديات يتمثل في الصواريخ ذات الرؤوس الحربية التي ستحتفظ بها كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية على الأرجح، وربما إيران والعراق، والتي ستشكل تهديدا للولايات المتحدة، خاصة إذا ما وصلت هذه الأسلحة لأيدي المجموعات التي لا تنتمي لبلد معين.

وثالث التحديات التي قد تواجهها الولايات المتحدة (USA) خلال عام 2015 تتمثل بالقوة العسكرية التي ستواصل بعض الدول الاحتفاظ بها جنبا إلى جنب مع مفاهيم وتقنيات الحرب الباردة (la guerre froide) وما بعدها.

ويشير التقرير إلى احتمال ظهور بوادر نزاع في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، كما يتوقع أن تتواصل النزاعات الداخلية لأسباب دينية أو عرقية أو اقتصادية أو سياسية خلال عام 2015 بمعدلاتها الحالية، وأن يتاح المجال لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) وللمنظمات الإقليمية (territoriale) لكي تتعامل مع هذه النزاعات، لأن

الدول الكبرى التي ستكون مثقلة بقضاياها الداخلية، أو تخشى الفشل إذا ما تدخلت، أو لافتقارها للإرادة السياسية أو لشحه مواردها المخصصة لهذه القضية، ستعمل على التقليل من ارتباطها المباشر بهذه النزاعات.

وفي ما يتعلق بالعقبات التي قد تواجه الاقتصاد العالمي الجديد أشار التقرير إلى أهمية أن تعمل الولايات المتحدة (USA) على تجنب حدوث أشياء قد تؤثر على النمو الاقتصادي المتوقع، ومن بينها:

- إطالة أمد فترة التراجع التي قد يعاني منها الاقتصاد الأميركي.
- عدم تمكن أوروبا واليابان من التعامل مع التحديات السكانية التي تواجهها والتي قد تؤثر على أدائها الاقتصادي.
- عدم تمكن الصين أو الهند أو كلتاهما معا من المحافظة على ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي.
- عدم تمكن الأسواق الناشئة من إصلاح أوضاع مؤسساتها الاقتصادية، لأن ذلك قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية مستقبلية.
- تعرض مصادر الطاقة الدولية لمشاكل كبرى، لأن هذا قد يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي.

ولا يتوقع التقرير حدوث تحولات ايجابية في منطقة الشرق الأوسط من حيث السكان والموارد الطبيعية والعولمة (la mondialisation) وأسلوب الإدارة مع حلول عام 2015. إذ يشير إلى أن معظم الأنظمة في المنطقة ستواصل مقاومتها لعملية التحول، كما أن العديد مها سيستمر في الاعتماد على إيرادات النفط، ولن يجري الإصلاحات الضرورية بما فيها تلك المتعلقة بالتعليم.

وأشار التقرير إلى أهمية أن تتخذ الدول النامية (Les pays en voie de développement) القرارات المناسبة بشأن استهلاك المياه، لأن هذه المشكلة قد تمثل مصدر توتر يثير القلق في العديد من أنحائها وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

الحروب المدمرة وفي ما يتعلق بالاستهلاك العالمي للطاقة، يشير التقرير إلى أن

دول العالم ستعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة فيها، كما يتوقع أن يرتفع معدل الاستهلاك من حوالي 75 مليون برميل من النفط يوميا خلال عام 2000 إلى ما يزيد عن 100 مليون برميل في اليوم الواحد خلال عام 2015. وهي زيادة تساوي تقريبا اجمالي الناتج الحالي للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). ويتوقع التقرير أن تشهد منطقة الخليج – في حالة حدوث حرب – ارتفاعا كبيرا في مستوى إنتاج النفط، وأن تحتل أهمية أكبر في سوق الطاقة العالمي، خاصة سوق النفط والغاز.

وتوقع التقرير ألا تتمكن الدول النامية (Les pays en voie de développement) التي تعاني من نزاعات داخلية أو إقليمية والتي لم تتمكن من تنويع اقتصادياتها، من تحقيق تقدم اقتصادي يذكر في ظل النظام العالمي الجديد، مشيرا إلى أن اقتصاديات معظم دول الصحراء الأفريقية والشرق الأوسط وبعض دول أميركا اللاتينية ستواصل معاناتها نتيجة لتخلفها، وان ذلك سيظهر جليا من خلال تعاملها مع تحديات العولمة (la mondialisation).

وشدد التقرير على أهمية التعليم في نجاح الشعوب والدول خلال عام 2015، ذلك أن الاقتصاد العالمي والتحولات التقنية ستفرض ضغوطا متعلقة بحاجة الدول للقوى العاملة المؤهلة، بحيث ستتضاعف الجهود التعليمية وخاصة تلك المتعلقة بتعليم الكبار.

وأشار التقرير إلى أن الدول التي تعاني من تباطؤ النمو الاقتصادي فيها أو التي تتركز سلطاتها في أيدي طبقة معينة، أو تلك التي تعاني من ضعف في دور القانون (DROIT) أو في الحقوق المدنية وحقوق الأقليات، ستظهر فيها حالات معاناة، قد تؤدي إلى زيادة حدة التوتر فيها.

وفي هذا الإطار يتوقع التقرير أن تمثل النزاعات المحتملة مستقبلا، تهديدا متواصلا للاستقرار في أنحاء العالم. فالحروب الداخلية قد تتحول إلى حروب مدمرة نظرا لتوفر تقنيات حديثة. وبالإضافة إلى ذلك يعتبر التقرير أن ظاهرة الإرهاب الدولي (terrorism international) قد تعثر على ضالتها المنشودة في الدول التي

تعاني من مشاكل اقتصادية أو عرقية أو دينية أو حدودية.

إيران تقتحم الفضاء وأشار التقرير إلى أن بعض دول الشرق الأوسط ستواصل مساعيها لتطوير قدراتها العسكرية والتسليحية المدمرة. وقد تقرر بعضها الاحتفاظ بأعداد هائلة في قواتها المسلحة لاستيعاب الشباب من العاطلين، لكن هؤلاء سيكونون أقل تدريبا وتسليحا. وبدلا من التورط في حروب تقليدية قد تشهد المنطقة تصاعدا في الأنشطة الإرهابية وفي أحداث التوتر والقلق الداخلي. فبالنسبة لإيران التي تمتلك بعض الأسلحة المتطورة، وفقا للتقرير، فقد تبدأ ببعض التجارب المثيرة للجدل خلال عام 2004 وربما تقتحم عالم الفضاء في القريب العاجل.

أما بالنسبة للعراق، فيتوقع التقرير أن ترتبط قدرته على امتلاك أسلحة متطورة بمدى تأثير مجلس الأمن (conseil de sécurité)الدولي على مجريات الأحداث في العراق. ووفقا لبعض التوقعات يشير التقرير إلى أن العراق قد يجري تجارب نووية مثيرة قبل حلول عام 2015، مع ملاحظة أن الدعم الخارجي للعراق هو الذي سيؤثر على قدرات الصواريخ العراقية سلبا أم إيجابا.

يشير التقرير الأميركي إلى أنه بحلول عام 2015 سيتعين عل حكومات دول منطقة الشرق الأوسط – من المغرب إلى إيران – أن تتأقلم مع الضغوط السكانية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عوامل داخلية أو عوامل لها علاقة بالعولمة (la mondialisation). ولن يكون بإمكان أيديولوجية أو فلسفة واحدة أن توحد دولة واحدة أو مجموعة من الدول ردا على تلك التحديات، رغم اتساع حدة مقاومة العولمة (la mondialisation)، باعتبار أنها ظاهرة غربية. ويتوقع التقرير أن يصبح الإسلام السياسي، على اختلاف أشكاله، بديلا يشد انتباه ملايين المسلمين في المنطقة، وأن تواصل الجماعات الأصولية تحريك القوى السياسية والاجتماعية.

كما يتوقع التقرير أن تتمكن إسرائيل بحلول عام 2015 من المحافظة على «سلام بارد» مع جيرانها في إطار علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية محدودة للغاية. وتوقع أن تكون هناك دولة فلسطينية، مع استمرار التوتر الإسرائيلي – الفلسطيني الذي قد يتحول أحيانا إلى أزمات.

وأشار التقرير إلى أن خلافات قديمة بين الدول الكبرى في المنطقة - كمصر وسورية والعراق وإيران - قد تظهر على السطح، كما قد يبرز الاهتمام العالمي مجددا بمنطقة الخليج، على اعتبار انها تمثل مصدرا مهما للطاقة، كما أن عائدات النفط المتوقعة للعراق وإيران والمملكة العربية السعودية بالتحديد ستوفر لهذه الدول فرصا إستراتيجية مهمة.

ويؤكد التقرير على أهمية ما ستشكله الضغوط السكانية على مجريات الأمور في دول منطقة الشرق الأوسط حتى عام 2015، خاصة الضغوط المتعلقة بتوفير فرص العمل والإسكان والخدمات العامة.

ويعتبر التقرير انه باستثناء إسرائيل، ستواصل دول منطقة الشرق الأوسط النظر إلى العولمة (la mondialisation) باعتبارها تحديا أكثر منها فرصة للتحول. ورغم أن خدمات شبكة المعلومات (انترنت) ستظل محدودة ومحصورة في أيدي نخبة معينة لتكاليفها الباهظة ولغير ذلك من الأسباب، إلا أن ثورة المعلومات وغيرها من التحولات التقنية الحديثة سيكون لها آثارها على دول المنطقة.

كما يشير التقرير إلى أن معظم حكومات دول منطقة الشرق الأوسط، ورغم إدراكها لأهمية القيام بعمليات إعادة بناء اقتصادية وربما سياسية، إلا أنها ستمضي قدما في هذا المجال بحذر شديد خشية التأثير على سلطاتها.

ومع تبني بعض الحكومات والقطاعات للاقتصاد الجديد وللمجتمع المدني في الوقت الذي ستواصل قطاعات أخرى التمسك برؤاها التقليدية، يتوقع التقرير حدوث بعض المواجهات في دول المنطقة بحلول عام 2015. وقد يتمكن الإسلاميون من الوصول للسلطة في دول كانت قد بدأت رحلتها نحو التعددية (pluralisme) السياسية وفقدت فيها النخبة العلمانية جاذبيتها.

أربعة سيناريوهات ويصل التقرير في فصله الأخير إلى التنبؤ بأربعة بدائل لما سيشهده العالم بحلول عام 2015، وهي:

- السيناريو الأول ويتمثل في عولمة شاملة حيث تتحد العوامل المتعلقة بالنمو الاقتصادي والسكان والإدارة الفعالة مجتمعة لتمكين غالبية سكان العالم من الاستفادة من العولمة (la mondialisation).

- السيناريو الثاني ويتمثل في عولمة مؤلمة، حيث تستفيد النخبة من ظاهرة العولمة (la mondialisation) في الوقت الذي تستمر فيه معاناة أغلبية سكان العالم. وهنا سيكون للنمو السكاني ولشحة الموارد دور كبير في تثبيط همم العديد من الدول النامية (Les pays en voie de développement)، كما ستصبح ظاهرة الهجرة مصدرا للتوتر بين الدول. ولن تتمكن التكنولوجيا من حل مشاكل الدول النامية (Les pays en voie de développement) كما أنها ستتعرض لسوء استخدام من قبل شبكات لا تريد الاستفادة منها لمصلحة أغلبية السكان. وهنا سينقسم الاقتصاد العالمي إلى ثلاثة أجزاء، حيث سيتواصل النمو في الدول المتقدمة فقط، كما ستتواصل معاناة العديد من الدول النامية (Les pays en voie de développement)، الأمر الذي سيؤدي إلى اتساع الفجوة بينها وبين العالم المتقدم.
- السيناريو الثالث، ويتمثل في ازدهار التنافس الإقليمي (territorial)، حيث ستبرز الهويات الإقليمية (territoriale) في أوروبا وآسيا والأميركيتين، نظرا لتزايد المقاومة السياسية في أوروبا وشرق آسيا لنفوذ الولايات المتحدة (USA) وللعولمة التي تقودها.
- السيناريو الرابع ويتمثل في عالم ما بعد هيمنة القطب الواحد، حيث تتصاعد حدة التوتر السياسي والاقتصادي بين الولايات المتحدة (USA) وأوروبا، وينهار تحالفهما، وتسحب أميركا قواتها من أوروبا، كما تتجه الأخيرة بعيدا عن الولايات المتحدة (USA) وتؤسس هيئاتها الإقليمية (territoriale) الخاصة بها. وفي الوقت نفسه قد تبرز أزمات حكومية في أميركا اللاتينية وخاصة في كولومبيا وكوبا والمكسيك وبنما، بحيث تضطر الولايات المتحدة (USA) للتركيز على إقليمها فقط.



تعاريف ومصطلحات[1]

صراع الحضارات (Le conflit des civilisations):

يرى صموئيل هنتنغتون أن دور الدولة القومية كفاعل أساسي في الصراع الدولي قد تراجع، وظهر بدلا من ذلك الصراع بين الحضارات والثوابت الحضارية. وقد نشب هذا الصراع نتيجة دخول الحضارات غير الغربية كعناصر فاعلة في صياغة التاريخ، أي إن الغرب لم يعد القوة الوحيدة في هذه العملية. فالصراع ليس حتميا وإنما هو نتيجة دخول لاعبين جدد.

ويرى أن أساس اختلاف الحضارات هو التاريخ والغة والحضارة والتقاليد، ولكن أهم العناصر خطرا هو الدين، فالصراع الحضاري في العالم هو في الواقع صراع ديني.

ومن هنا حديثه عن الحضارة الغربية الأرثوذكسية مقابل البروتستانتية والكاثوليكية، والحضارة الكونفوشيوسية والحضارة الإسلامية اللتين يرى أنهما يمارسان معا التعاون لأجل اكتساب القوة والثروة

نهاية التاريخ (La fin de l'hitoire):

عبارة تعني أن التاريخ لكل ما يحويه من تراكيب، وصيرورة سيصل إلى نهايته في لحظة ما، فيصبح سكونيا تماما خاليا من التدافع والصراعات، إذ إن كل شيء سيرد إلى مبدأ عام واحد يفسر كل شيء، وسيسيطر سيطرة كاملة على بيئته وعلى نفسه وسيجد حلولا نهائية حاسمة لكل مشاكله وآلامه.

---

(1) إعداد محمد صهيب الشريف، أزمة الأقليات العربية في الوطن العربي، دار الفكر بدمشق، ط 1، سنة 2002.

وهذا المصطلح ينتمي إلى عائلة من المصطلحات التي تصف بعض جوانب منظومة الحداثة الغربية والتي تعني انتهاء شئ ما والقضاء عليه، وغالبا ما يكون هذا الشئ هو الجوهر الإنساني، كما ظهر متعينا من التاريخ واستخدم هذا المصطلح نهاية التاريخ (La fin de l'hitoire) بشكل أكثر شمولية في كتاب نهاية التاريخ (La fin de l'hitoire) لفرنسيس فوكوياما الذي يرى أن كلا من هيغل وماركس كانا يريان أن التاريخ سيصل إلى نهايته حينما تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع الذي يشبع الحاجات الأساسية والرئيسية للبشر، فهو عند هيغل الدولة الليبرالية وعند ماركس المجتمع الشيوعي. ولكن العالم بأسره قد وصل إلى ما يشبه الإجماع بشأن الديمقراطية (Démocratie) الليبرالية كنظام صالح للحكم بعد أن ألحق الهزيمة بالإيديولوجيات المنافسة. وهذا يعود إلى الديمقراطية (Démocratie) الليبرالية خالية من تلك التناقضات (Dialectique) الأساسية الداخلية التي شابت أشكال الحكم السابقة.

العنصرية (Racism):

نظرية تبرر التفاوت الاجتماعي والاستغلال والحروب بحجة انتماء الشعوب لأجناس مختلفة.

وهي ترد الطبائع الاجتماعية الإنسانية إلى سماتها البيولوجية العنصرية، وتقسم الأجناس بطريقة تعسفية إلى أجناس (عليا) و(دنيا)، وقد كانت العنصرية النظرية الرسمية في ألمانيا النازية. واستخدمت لتبرير الحروب العدوانية وعمليات الإبادة الجماعية.

المجتمع المدني (société civil):

انطلقت هذه الكلمة مع أرسطو وراجت عند المنظرين السياسيين الغربيين حتى القرن الثامن عشر بمعنى مجتمع المواطنين الذين لاتربطهم علاقات استزلام بعائلات أو عشائر سياسية.

بعدها فصل هيغل مفهوم المجتمع المدني (société civile) عن مفهوم الدولة، وتبعه في هذه الخطوة الماركسيون الذين رأوا في المجتمع المـــدني (société civile) طرفا مختلفا عن الدولة ومناقضا لها في توجهاته السياسية.

أما اليوم فإن المجتمع المدني (société civile) يعني، طوباويا، جميـــع القـــوى الشعبية، والبرجوازية التي لاتجد في الدولة الراهنة الحريات وتفتح الطاقـــات الـــتي تصبو إليها، فالمجتمع المدني (société civile) مناهض ومعارض للدولة التي يتهمها بالهرم والتحجر، وخاصة في الدول الغربية.

الإبستومولوجيا (Epistemology):

تنقسم كلمة إبستومولوجيا إلى مفردين: مفرد إيستمي الذي يعني في اللغـــة اليونانية القديمة العلم، ومفرد لوغوس الذي يعـــني في اللغـــة نفســـها، الحـــديث، الخطاب.

وبذلك يغدو المعنى الحرفي لكلمة (إبستومولوجيا = الحديث عن العلـــم)، وتعرف أيضا على أنها (فلسفة العلوم) غير أنه في الخمسينيات من هذا القرن بدأ العلماء أنفسهم الحديث عن علومهم، فسمي هذا المنحى الثاني (ابستومولوجيا العلوم). و لم ينته بعد الخلاف النظري القائم بين دعاة كـــل مـــن المنحنـــيين حيث إن إشكالية (فلسفة العلوم) تختلـــف عـــن إشـــكالية (ابســـتومولوجيا العلوم). لذلك يصعب حاليا إعطاء تعريف موحد ونهائي للإبستومولوجيا. لكن ثمة نقاط مشتركة يمكن التأكيد عليها، تصف الخطاب الابستمولوجي على أنه يبحث:

- في الأسس النظرية للعلوم،
- في مبادئها،
- في ظروف تبلورها وتطورها،
- في أساليب العلم المختلفة.

الديمقراطية (Démocratie):

معناها الحرفي هو حكومة الشعب، وهي بمدلولها العام تتسع لكل مذهب سياسي يقوم على حكم الشعب لنفسه، باختياره لحكامه، وبخاصة القائمين منهم بالتشريع، ثم برقابتهم بعد اختيارهم. ولما كان إجماع الشعب مستحيلا، وبخاصة في أمور السياسة والحكم، فإن حكومة الشعب قد أصبحت تعني عمليا حكومة الأغلبية، كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي ونظام حكومة الأقلية.

الاغتراب (Alienation):

اصطلاح قدمه هيغل على أنه عملية تحول الإنسان من شخصية أبسط إلى شخصية أغنى، بمعنى أن العقل المطلق قد خلق الطبيعة والإنسان، فطرح جزءا من نفسه وصار هو نفسه هذا الجزء من خلال سيطرة العقل المتناهي الذي هو الإنسان على الطبيعة.

وليس التاريخ إلا محاولة الإنسان الدائبة لمعرفة الطبيعة والسيطرة عليها. ونقد ماركس هيغل، وأضاف: إن الإنسان في سعيه للسيطرة على الطبيعة أنتج لذلك سلعا ومؤسسات واغرب عنها، وكأنه لم يكن مصدرها، وأخذ يخدمها كالرفيق، وكل هذه الألوان من الغربة ليست إلا أوجها متباينة لابتعاد الإنسان عن جوهره وطبيعته، والإنسان المغترب ليس في الحقيقة إنسانا، لأنه لايعرف نفسه، ولم يع تاريخه وإمكانياته.

التنمية (Dévlopement):

تعني الكلمة عموما التوسع أو النمو أو التحسن في الملك أو الأوضاع. وهي سياسة تلجأ إليها الدولة للتخلص من التبعية (La dépendance) الاقتصادية، والنهوض في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك بتحسين نوعية الإنتاج وارتفاع مستوى الدخل، والتنمية تتطلب توجيه مجمل الموارد المادية والبشرية نحو زيادة مجمل الإنتاج القومي. والتنمية تعني بالدرجة

الأولى التنمية الاقتصادية التي تؤدي بالضرورة إلى التنمية الاجتماعية الشاملة.

ولكي تتحقق التنمية للدول فإن ذلك يعتمد على عدة عوامل منها التخطيط الاقتصادي السليم، وتكوين رؤوس الأموال العينية بتشجيع الادخـــار الحكـــومي، ومتابعة التقدم التقني.

التوراة (torah, old testament):

أو العهد القديم كتاب الله المنزل على النبي موسى، ذكر في القرآن غير مـــرة، وأشير إلى أن فيه حكم الله، من عمل به دخل الجنة، أخيرا بمجيئ النبي الأمـــي، وإن كان قد ورد ذكره أيضا في الحديث الذي يردد بعض أحكامه. عرف المســـلمون بعض أجزاء منه مباشرة من معاصريهم اليهود، وخاصة ممن اعتنق الإسلام، كوهب بن منبه وعبد الله بن سلام، مصدر كثير من الإسرائيليات. ترجم عن العبريـــة في القرنين الثالث والرابع للهجرة، في المشرق والمغرب ومن المبادئ التشريعية المعروفة في الإسلام (شرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه) وهناك تلاق في بعض أحكام القرآن وأحكام التوراة.

الصهيونية (sionisme):

حركة يهودية قومية هدفها إقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة كـــوطن للشعب اليهودي. عقد أول مؤتمر صهيوني في بازل في (1897م) بمبادرة من تيودور هرتزل وهو أبو الصهيونية (sionisme) السياسية.

والصيغة الصهيونية (sionisme) هي صيغة تستند إلى رؤية امبريالية تهـــدف إلى توظيف اليهود باعتبارهم مادة بشرية يمكن نقلها واستخدامها، كما تهدف إلى توظيف الطبيعة، إذ لاقداسة ولاحرمة لأي شيئ. أما من الناحية الأخلاقيـــة فـــإن الصهيونية (sionisme) ممارسة علمانية امبريالية تقوم على العنف وإبادة الســـكان الأصليين أو طردهم من أرضهم وهي تستعين بالإمبريالية الغربية في تنفيذ مخططها، سواء في نقل اليهود أو في طرد الفلسطينيين.

الإمبريالية (Imperialism):

وهي الرأسمالية (Capitalisme) الاحتكارية. وتمثل المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية (Capitalisme)، حيث تسيطر الاحتكـــارات (التجمعـــات الرأسماليـــة (Capitalisme) الضخمة) على الإنتاج وتصريف أهم السلع.

الديكتاتورية (الاستبداد)Dictator:

هي تركيز السلطات في يد فرد واحد، دون الاستناد إلى قوانين معينة. وهذا الفرد الديكتاتور يخضع له المحكومين بدافع الخوف، ويحكم عادة لصـــالح جماعـــة محددة.

الليبرالية (Liberalism):

هي منهج اقتصادي سياسي أساسه أن يسود النظام الطبيعي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم على أن الأفراد يعرفون مصلحتهم، وأن على الســـلطات أن تترك لهم حرية النشاط، وهذا النظام قائم على قانون العرض والطلب الذي يـــؤمن ازدهار الأفراد والدولة على حد سواء، كما أن المصلحة العامة تتناسب مع مصالح الأفراد. ومفكرو الليبرالية مثل جون لوك والمتنورين الفرنسيين يدعون إلى الملكيـــة الخاصة، والمنافسة والسوق الحرة والديمقراطية (Démocratie) وإشـــاعة الحيـــاة الدستورية والأنظمة الجمهورية.

الهولوكوست (Holocaust):

كلمة يونانية تعـــني حـــرق القربـــان بالكامـــل وهـــي بالعبريـــة شـــواه وتترجم إلى العربية أحيانا بكلمـــة المحرقـــة. وتســـتخدم كلمـــة هولوكوســـت في العصر الحديث عادة للإشارة إلى إبادة اليهـــود، بمعـــنى تصـــفيتهم جســـديا، على يد النازيين.

إستراتيجية (stratégie):

تعني فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولية، حيث تنسق الخطط العسكرية مع الخطط الاقتصادية والإعلامية والسياسية، وتوصف بأنها الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة.

والإستراتيجية، من الناحية السياسية، هي تحديد الأهداف، وتحديد القوة الضاربة، وتحديد الاتجاه الرئيسي للحركة.

الاستعمار (colonialism):

نزوع الدولة الكبيرة إلى فرض سلطانها على البلدان الأخرى والاحتفاظ بسيطرتها عليها بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية. والاستعمار يقوم على تشجيع رعايا الدولة على الهجرة إلى المستعمرات واستيطانها بغية تغيير هويتها السكانية، وربطها بالدولة الكبيرة ربطا عضويا، وهو ما يعرف بالاستعمار الاستيطاني ومن أبرز الأمثلة عليه استعمار الفرنسيين للجزائر.

الانترنت (internet):

هي شبكة عملاقة من الحواسيب المتشابكة، التي يستطيع أي كان وصل حاسوبه بها، من مؤسسات حكومية، أو تعليمية، أو وكالات، أو صناعات أو أفراد، تمكن المشترك من الاستفادة من المعلومات التي يعرضها المشتركون بهذه الشبكة.

إيديولوجيا (ideologies):

من أعقد وأغنى المفاهيم الاجتماعية، يعتبر كارل مانهايم أن هناك صنفين من الإيديولوجيا: المفهوم الخاص والمفهوم الشامل.

فالإيديولوجيا بمعناها الخاص هي منظومة الأفكار التي تتجلى في كتابات مؤلف ما، تعكس نظرته لنفسه وللآخرين، بشكل مدرك أو بشكل غير مدرك. أما الإيديولوجيا بمعناها العام فهي منظومة الأفكار العامة السائدة في المجتمع.

الاستنساخ (Cloning):

هي تكوين كائن حي كنسخة مطابقة تماما من حيث الخصائص الوراثية، والفيزيولوجية، والشكلية لكائن حي آخر، كفردي توأم البيضة الواحدة مثلا. فالاستنساخ هو توالد لا جنسي، لايحدث فيه إخصاب لبيضة الأنثى بنطفة الذكر. فالخلية، في الوالد اللاجنسي، تشرع بتكوين الجنين، ومن ثم الفرد البالغ دون مشاركة الذكر، أي إن الفرد المستنسخ لا أب له.

المصادر والمراجع

الكتب:

- حقوق الإنسان في الوطن العربي، دار الفكر بدمشق، ط 1، 2002، سورية.
- إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة، منشورات دار الأهرام، 2002، مصر.
- د. عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي- الإسرائيلي، دار الفكر بدمشق، ط 1، 2002، سورية.
- ريتشارد نيكسون، إعداد وتقديم المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، ط 1، سنة 1998، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر.
- عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد.. الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ط 2، 2003، الجزائر.
- إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، منشورات دار الأهرام، 2002، مصر.
- عبد القادر رزيق المخادمي، هجرة الكفاءات العربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع بالجزائر، ط 1، 2002.
- ديفيد ديوك، الصحوة، دار الفكر بدمشق، ط 1، 2002، مصر.
- جوزيف إ. ستيغليتز (حامل لجائزة نوبل في الاقتصاد) خيبات العولمة، دار الفارابي بلبنان، ط 1، 2003.
- نعوم تشو مسكي، القوة والإرهاب، دار الفكر بدمشق، ط 1، 2003.
- نعوم تشو مسكي، هيمنة الإعلام، دار الفكر بدمشق، ط 1، 2003.

- حضارة الحاسوب والانترنت (مجموعة من الكتاب)، سلسلة كتاب العـــربي، ط 1، 15 أبريل1999، الكويت.
- أحمد بهاء الدين، المثقفون والسلطة في عالمنا العربي، سلسلة كتـــاب العـــربي، ط 1، 15 أبريل1999، الكويت.
- أحمد أبو زيـــد، الطريـــق إلى المعرفـــة، سلســـلة كتـــاب العـــربي، ط 1، 15 أكتوبر2001، الكويت.
- عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثـــة، دار الفكـــر بدمشق، سنة 2003.
- حيدر إبراهيم علي وميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العـــربي، دار الفكـــر بدمشق، سنة 2002.
- أحمد الرشيدي وعدنان السيد حسين، دار الفكر بدمشق، سنة 2002.
- عبد القادر رزيق المخادمي، هجرة الكفاءات العربية، دار هومة للطباعة والشر والتوزيع بالجزائر، ط 1، سنة 2002.
- برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر بدمشق، سنة 2002.

الصحف والدوريات:

- قراءات إستراتيجية، السنة التاسعة، العدد العاشر، أكتوبر سنة 2004، مصر.
- شؤون سياسية، العدد الأول، السنة الأولى، يناير سنة 1994، العراق.
- الخليج (إماراتية)، 7 مارس 2004.
- الخبر (جزائرية)، العدد 4192، 15 سبتمبر 2004.
- الشرق الأوسط (سعودية)، 9 يناير 2005.
- الحياة (لندن)، 19فبراير2004 و23 فبراير 2004.
- الكفاح العربي (لبنان)، 19 مارس 2005.

- كولن باول (ماسنقوم به في عـــام 2004) متـــرجم عـــن نيويـــورك تـــايمز (12004/1/)، صوت الأحرار (جزائرية) العدد1776، 4يناير2004.
- بيل كلينتون (تحديد دور أمريكا)، مترجم، الشروق اليومي (جزائرية)، العدد 946، 2003/12/11.
- هنري كيسنجر (القيم الديمقراطية)، مترجم، الشـــرق الأوســـط (صـــحيفة سعودية)، 2004/4/13.
- الأخبار (جزائرية)، العدد 270، 2004/2/26.
- J. A/L'intelligent n 2253 - 14/20mars 2004
- محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية، السفير (لبنـــان)، 1 مارس 2003.
- مهاتير محمد، افتتاح منظمة المؤتمر الإسلامي حـــول الإرهـــاب في ماليزيـــا، (السفير)، 2003/10/17.
- محفوظات خاصة بالمؤلف.

وثائق واتفاقيات:

- دراسة أشرفت عليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تستشرف أحـــوال العالم في عام 2005.
- مشروع "الشرق الأوسط الكبير".
- نص المبادرة الفرنسية – الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط
- البيان الصادر لزعمـــاء الـــدول الصـــناعية الثمانيـــة في ولايـــة جورجيـــا بأمريكا.
- إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغـــربي للبحـــر الأبيض المتوسط.
- إعلان برشلونة.

- نص المشروع الجزائري لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية.
- مسودة الإصلاح المقترحة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المقدمة في قمة الثماني.

مراجع مختارة من الانترنت:

- www.elkhaleej.co.ae
- www.undp.org
- www.metransparant.com
- http://baath-party.org
- www.elwatan-news.com
- www.mowaten.org
- www.aljazeera.net
- http://acpss.ahram.org.eg
- www.ahram.org.eg.acpss
- www1.emirates-island.org.ae
- www.shabakatvoltaire.net
- http://usinfo.state.gov
- www.worldbank.org
- www.coe.fr

كشاف الموضوعات

كشاف التواريخ:

- 1916 نشر اتفاقية سايكس بيكو،
- 1948 اغتصاب فلسطين،
- 1955 تأسيس حلف بغداد،
- 1957 مشروع النقطة الرابعة للرئيس أيزنهاور،
- 1965 إنشاء الحلف الإسلامي،
- 1967 نكسة العرب في الحرب مع إسرائيل،
- 1977 اتفاقية كامب ديفيد بين العرب وإسرائيل،
- 1973 حرب أكتوبر بين العرب واسرائييل،
- 1991 مؤتمر السلام بين العرب وإسرائيل،
- 1992 المباحثات المتعددة الأطراف بين العرب وإسرائيل في موسكو،
- 1994 توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في وادي عربة،
- 2002 تقرير التنمية العربية،
- 2003 تقرير التنمية العربية،
- 2004 صدور مشروع الشرق الوسط الكبير.

كشاف رؤوس الموضوعات

(ا)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(د)

(ر)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

للمؤلف

1. الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، طبعة أولى سنة 1999، طبعة ثانية سنة 2004، دمشق.
2. النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 1999، طبعة ثانية، سنة 2003، الجزائر.
3. أزمة لوكربي بين منطق القانون والتعنت الغربي، دار الفكر، الجزائر، طبعة أولى سنة، 1999، الجزائر.
4. منظمة الوحدة الإفريقية: التحدي والأمل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 2000، الجزائر.
5. التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 2000، الجزائر.
6. الإعلام والمستقبل: أفكار ورؤى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001، الجزائر.
7. الصراع العربي – الإسرائيلي: ما أشبه اليوم بالبارحة، مطبعة البعث بقسنطينة، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001، الجزائر.
8. أحداث متحركة... وفواصل لم تنته، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001، الجزائر.
9. فضاءات حرة في الاقتصاد والدين والثقافة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002، الجزائر.
10. هجرة الكفاءات العربية: دوافعها واتجاهاتها، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002، الجزائر.
11. التصحر: ظاهرة طبيعية أم اجتماعية؟ دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،

الجزائر، طبعة أولى سنة 2003، الجزائر.

12. الإعلام والتنمية: قضايا.. وطموحات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2004، الجزائر.

13. آخر الدواء... الديمقراطية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة أولى، سنة 2003، الجزائر.

14. نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة أولى، سنة 2004، الجزائر.

15. الحوار بين الشمال والجنوب: نحو علاقات اقتصادية عادلة، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة 2004، مصر.

16. النظام العالمي الجديد للإعلام: الأسس والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة 2005، مصر.

17. الانفجار السكاني في العالم: من تحدّيات العولمة.. إلى الفجوة الرقمية، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة 2005، مصر.

18. النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت!! دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة 2005، مصر.

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية - بن عكنون
الجزائر

يقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة على تشجيع السياسات الإصلاحية والاقتصادية والتعليمية والسياسية في المنطقة العربية ودول غرب آسيا. ويطرح المشروع أمام المعنيين بهذه الإصلاحات خيارين فإما استمرار الوضع على ما هو عليه وبالتالي إفراز الكوارث والمخاطر وإما سلوك درب الإصلاح استجابة لنداءات المشروع الأمريكي.

وبين مؤيد للمشروع الأمريكي ومرحب به إلى متحفظ ورافض له يتواصل تفعيل المشروع على الساحة العربية بكل همة ونشاط من الصحراء الغربية إلى مقاطعة البيلينيس بباكستان، فبعد كوسوفو وأفغانستان، يتم احتلال العراق بعزل عن الرفض الواسع في العالم أجمع.

ماهي خصائص المشروع الأمريكي وحقائقه؟، أهدافه بعيدة المدى؟ ماهي وجهة نظر المؤيدين والرافضين للمشروع؟ لماذا لاتبادر الأنظمة العربية وتسبق الأمريكيين إلى الإصلاح والتغيير مادام الجميع يرون أنه مطلب ضروري وملح؟

هذه التساؤلات وغيرها هي ما يحاول الكتاب رصدها والإجابة عليها؟.

ديوان المطبوعات الجامعية
ISBN 996100842-1
OPU4787

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers
www.asp.com.lb
ISBN 9953-29-682-0
9789953296821

ص. ب. 5574-13 شوران 2050-1102 بيروت - لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

